جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٦٦)

الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية

اعداد

دكتور حسن عبد العزيز حسن

نوفمبر ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــات

البيـــــــان	رقم الصفحة
– مقدمـــة	١
– المناخ الاقتصادي العالمي في أوائل السبعينات	٤
– التغيرات الرئيسية في موازين المدفوعات الدولية	٧
– العرض الاحصائي لموازين التجارة الخارجية بين المجموعات الرئيسية الثلاث من الدول	١٣
– التكيف الداخلي لموازنة موازين المدفوعات	١٩
– نمط التطور في استخدام الطاقة	٣٧
– تنمية المصادر المحلية والبديلة للنفط	٥٦
– مشكلة القروض الخارجية	٦٥
– النتائج	٧١
– الجداول المرفقة	٨٠
– المراجع	٩٣

الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية

مقدمـــــة :

تتشكل ظروف الاقتصاد الدولي نتيجة لفعل العديد من القوى والمؤثرات ، التي تتشابك وتتفاعل وتظهر على صورة العديد من الظواهر الاقتصاديـــــــة العالمية الصحية وغير الصحية ، التي قد تتوافق مع مصالح البعض علـــى مدى فترات معينة من الزمن ، والتي قد تزيد من حده ما يقابل الاخرى من ضغـــوط ومتاعب خلال تلك الفترات . وان كان التضارب بين المصالح الاقتصادية ليـــس بالقاعدة العامة في جميع الاحوال ، حتى وان ظهر خلال فترات زمنية معينـة ، الا انه يعد سمة من السمات التي تتصف بها العلاقات الا قتصادية الدولية بيـن الدول . وتتفاوت دول العالم فيما يمكن ان تلعبه من دور في صياغة المنـــاخ الاقتصادي العالمي ، بقدر تفاوتها في القوة الاقتصادية والسياسية ، ومـــا تحتله من مركز نسبي في التجارة العالمية ونظامي النقد والتمويل العالمي . وهنا تظهر دول السوق الحر المتقدمة صناعيا فيما تقـــوم به من دور هام في هذا الشأن ، يضاف اليها ما قامت به اخيرا الدول النامية الرئيسية المصدرة للنفط . ويهمنا أن نتعرف هنا ، على ما اذا كانت هذه المقدرة على التأثيـر على ظروف الاقتصاد الدولي ، والامكانية الذاتية على التكيف الداخلي ، التـي قد تتمتع بها دول السوق الحر المتقدمة صناعيا ، قد مكنت هذه الـــدول خلال العشر سنوات الماضية من التغلب على ما قد تكون تعرضت له موازيـــــن مدفوعاتها من اختلالات ، نتيجة لارتفاع أسعار النفط . كما يهمنا أن نتعـــرف على مدى انجاز فئات الدول النامية المستوردة للنفط في هذا الشأن .

ومن ثم فان ما نهدف اليه هنا ، هو دراسة أبعاد انعكاس أزمة الطاقـة على موازين مدفوعات كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول الناميـــــة المستوردة للنفط من ناحية والدول النامية المصدرة للنفط من ناحية اخرى ، والتعرف على ما قامت به الدول المستوردة للنفط من تدابير كرد فعل داخلـــى لمواجهة تلك الازمة ، بالتكيف سواء في مجال التنمية بصفة عامة او في مجـال الطاقة بصفة خاصة . ومن ثم يمكن التعرف على انجاز كل من مجموعتـــي دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط في هذا الشأن ، ومـا حققه كل منهما من نجاح نسبي في مواجهة ما طرأ عليهما من اختلال في موازين مدفوعاتهما .

وتقتصر الدراسة على تناول دول العالم غير الشيوعي ، أو بعبارة أدق دول العالم خارج نطاق دول اقتصاديات التخطيط المركزي ، وذلك لما تتصف به هذه الدول الاخيرة من نظم اقتصادية تجعلها أقل تعرضا عن غيرها للتقلبات الاقتصادية العالمية ، بفعل ما تتبعه من تنمية متوازنة ، وتخطيط طويل الاجل، وما يتم فيما بينها من تكامل اقتصادي . ولما قامت به معظم دولها من تنمية ما يتوفر — الى حد كبير — بها من موارد للطاقة سواء كانت نفطية أو فحمية أو غازية وكهربائية ، وذلك نتيجة لما مرت به دولها من ظروف الحرب الباردة خلال عقد الخمسينات ومعظم عقد الستينات ، ولما تعتنقه من مبادىء تركز على تنمية الطاقة والصناعات الاساسية . علاوة على أن ما يوجد بينها من تكامل داخلي ، يجعلها كمجموعة لا تعتمد الى حد كبير على الخارج في الحصول على احتياجاتها من الطاقة ، بل وأصبحت مصدرة صافية لقدر من الطاقة ، ويتوقع أن تستمر الى حد كبير على ذلك حتى نهاية عقد الثمانينات .

وتأخذ الدراسة بالتقسيم الوارد باحصاءات الامم المتحدة لدول العالم غير الشيوعي ، فتميز بين دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية ، وتأخذ بالمفهوم الضيق للدول النامية ، فلا يدخل في عداد تلك الدول الاخيرة كل من دول اقتصاديات السوق النامية الواقعة جنوب اوربا ، حيث تدرج هذه الدول ضمن دول السوق الحر المتقدمة . ولا تشمل كذلك الدول النامية المتبعة لاقتصاديات التخطيط المركزي الواقعة في شرق اوربا وآسيا (بما في ذلك الصين الشعبية)، وذلك لأنها تعتبر خارج نطاق الدراسة ، كما ورد بالفقرة السابقة . وتميز الدراسة بين مجموعتي الدول النامية المستوردة للنفط والدول النامية المصدرة للنفط . وتعد هنا الدولة النامية مصدرة للنفط طالما كانت صادراتها النفطية تمثل نسبة تزيد عن ٥٠ ٪ من اجمالي صادراتها الكلية ، طبقا لبيانات سنة ١٩٧٨ . ويتم التمييز داخل مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط بين ثلاث فئات : الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية ، والدول الاكثر تأخرا ، والدول النامية الاخرى* .

---

* تتصف الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية بما يلي : (١) تزيد قيمة صادراتها الصناعية عن ٨٠٠ مليون دولار طبقا لبيانات ١٩٧٦ . (٢) تنمو صادراتها الصناعية بمعدل سنوي يزيد عن ٢٠٪ خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٦ . وتشمل هذه الفئة كلا من الارجنتين — البرازيل — هونج كونج — جمهورية كوريا وسنغافورة . أما فئة الدول النامية الاكثر تأخرا فتشمل ٣١ دولة وهى : أفغانستان — بنجلاديش — بنين — بوتان — بوتسوانا — بوروندي — كاب فيرد — جمهورية وسط أفريقيا — تشاد — كوموروس — أثيوبيا

(تابع بقية الهامش بالصفحة التالية)

وتغطي الدراسة الفترة من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٨٢ ، فهى تمتد من اوائل عقد السبعينات ، اى من قبل ظهور أزمة الطاقة على نهاية ١٩٧٣ ، وتسير مع تصاعد اسعار النفط في ٧٤/٧٣ ثم تراجع معدلات نموها من بعد ذلك ، وتصاعدها مرة اخرى في ٨٠/٧٩ ، وتصل اخيرا الى سنة ١٩٨٢ ، التي شهدت بداية تراجع أسعار النفط للمرة الثانية . ويتم التركيز في تحليل بعض نقاط الدراسة على سنوات محورية معينة وذلك مثل السنوات ٧٠ - ٧٤ - ٧٨ - ٨٠ - ٨٢ ، وذلك دون تجاهل السنوات الوسيطة ، طالما كانت تحتل أهمية معينة. هذا وقد اقتصر توفر بعض البيانات حتى سنة ١٩٨٠ أو ١٩٨١ .

ولتحقيق ما تسعى اليه الدراسة من هدف ، تبدأ في النقطتين الاولى والثانية بالتمهيد ، بتوضيح أولا ما ساد أوائل عقد السبعينات من مشكلات اقتصادية عالمية بخلاف الارتفاع في اسعار النفط ،وذلك لاعطاء تحفظ من البداية على مدى مسئولية اسعار النفط فيما حدث من اختلالات في موازين مدفوعات المجموعات المختلفة من الدول (وهى دول السوق الحر المتقدمة ، والدول النامية المستوردة للنفط والدول النامية المصدرة للنفط) . وبتوضيح ثانيا ما حدث خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات من تغيرات رئيسية في أنماط موازين مدفوعات تلك المجموعات الثلاث المختلفة من الدول ، كاطار احصائى عام يجب التغيرات الرئيسية التي يتم دراستها تفصيليا في الاجزاء المختلفة التالية . ثم من بعد ذلك تدخل الدراسة الى التعرف احصائيا على تطور موازين التجارة الـ رجية بين المجموعات الرئيسية الثلاث من الدول، موضحة دور كل من التغيرات الكمية والسعرية المتبادلة بين الدول فيما حققته كل منهامن فائض أو عجز ، وذلك كرد فعل لكل من التغيرات في أسعار النفط ، وما اقترن بالاقتصاد العالمي من ظروف من جهة ، وما اتبعته المجموعات المختلفة من الدول من تنمية وتكيف من جهة أخرى . هذا التكيف الذي تناولته من بعد ذلك النقاط التالية ، أولا في صورة عامة في مجال التنمية ، ثم ثانيا في صورة خاصة في مجال الطاقة ، سواء فيما يتعلق باستخدامها أو تنمية الموارد المحلية البديلة ، وأخيرا تم توضيح دور التدفقات المالية في عمليات التكيف ، وكيف انها قد نقلت العديد من الدول النامية المستوردة للنفط الى أزمة مديونية .

(بقية الهامش السابق)

- جامبيا - جوينيا - جينيا بيساو - هيتي - جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية - ليسوثو - ملاوى - مالديفيس - مالى - نيبال - نيجر - رواندا - ساموا - الصومال - السودان - أوغندا - تنزانيا - فولتا العليا واليمن الشمالية والجنوبية . وتشمل الدول النامية الاخرى بقية الدول النامية المستوردة للنفط .

المناخ الاقتصادى العالمى في أوائل السبعينات :

شهد الاقتصاد العالمي في بداية عقد السبعينات — وبعد أكثر من عقدين من التنمية السريعة — العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية ، التي تشاجرت آثارها ، وتعددت أبعادها ، وانعكست — ضمن ما انعكست — على موازين مدفوعات دول العالم المتقدمة صناعيا والنامية • فما حدث خلال تلك الفترة لم يكن ارتفاعا في اسعار النفط في ١٩٧٤/٧٣ فحسب ، فلقد سبقه ولازمه العديد من الظواهر الاقتصادية العالمية الهامة الاخرى • فهناك التضخم العالمي الواسع ، والذي تركز بصفة خاصة في الدول الصناعية المتقدمة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، يضاف اليه أزمة النقد العالمي وتعديل أسعار العملات ، أثر انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف في ١٩٧١ ، علاوة على الرواج الواسع الذي شهدته أسواق السلع ، والعجز في عرض الاغذية والاسمدة في ١٩٧٢ — ١٩٧٤ •

فلقد حققت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية طوال عقد الستينات وحتى سنة ١٩٧٢ معدلات نمو مرتفعة (فبلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي ٥ر٥ ٪ خلال الفترة من ٦١ الى ١٩٧٢) ، وقد عملت معظم تلك الدول عند أو قرب طاقاتها الانتاجية الكاملة ، مصحوبة بمعدلات تضخم مرتفعة ، بحيث نمت أسعار الاستهلاك في معظمها بمعدلات سنوية لا تقل عن ٤ الى ٥ في المائة • وقد تصاعدت معدلات الانتاج في تلك الدول الى مستويات مرتفعة في سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، فوصلت الى ما يتعدى ٦ ٪ في سنة ١٩٧٣ وحوالى ١٠ ٪ على نهاية ١٩٧٣ • ومن ثم نجد أن ما شهده العالم الغربي من رواج وتضخم* ، كان من العوامل التي أدت الى زيادة الطلب وارتفاع اسعار السلع الغذائية والمواد الاولية وكذلك اسعار النفط الخام • وقد ساهمت العوامل الاخرى في ذلك ، مثال انخفاض قيمة الدولار الامريكي ، وماخلقه التخلي عن معدلات الصرف الثابتة من زعزعة الثقة في قيمة العملات ، مما دفع الى زيادة الميل نحو

---

* تجد مشاكل السبعينات جذورها في أواخر الستينات • في ذلك الوقت شهد العديد من الدول الاوربية تضخما سريعا في الاجور • ورفعت البرامج الاجتماعية الجديدة وحرب فيتنام الانفاق الحكومي في الولايات المتحدة الامريكية بصورة كبيرة دون أن يقابلها زيادة اضافية في الضرائب لتمويلها • فلقد حاولت حكومة الرئيس الامريكي الاسبق جونسون في ١٩٦٥ التقليل من الاثر السياسي داخل الولايات المتحدة للتصاعد الحاد في كلفة الحرب الفيتنامية ، بعدم الالتجاء الى الكونجرس الامريكي لفرض ضرائب اضافية لتسديد فاتورة الحرب الا بعد فوات الاوان • تلك الحرب التي بلغ معدل كلفتها وهي في قمتها نحو مليوني دولار في كل ساعة ، بحيث يعتبرها البعض بمثابة المحرك الرئيسي للتضخم على نطاق عالمي ، خاصة خلال فترة
(تكملة الهامش في الصفحة التالية)

الاحتفاظ بمخزونات من المواد الاولية • خاصة وانه علاوة على ذلك فلقد تعرض الانتاج من معظم المنتجات الزراعية للنقص لأسباب عامة وخاصة وبالذات في سنة ١٩٧٢ • وذلك نتيجة لما اتبعه الكثير من الدول النامية من استراتيجيات للتنمية خلال الستينات ، أولت التركيز نحو صناعات احلال الواردات ، وأهملت نسبيا الانتاج الزراعي * • فقد عمدت نحو حماية الصناعات المحلية ، ووضع الرقابة على أسعار المنتجات الزراعية ، وفرض الضرائب على الصادرات منها ، مما قلل من الحافز نحو زيادة الانتاج من المواد الاولية الزراعية والغذائية • يضاف الى ذلك تزايد العجز في عرض الاسمدة والمبيدات الحشرية نتيجة لقصور تنبؤات الزيادة في الطلب العالمي التي لازمت انتشار نوعيات جديدة من القمح والذرة والارز ، مما أخر في انشاء الطاقات الانتاجية اللازمة لمواجهة الزيادة في الطلب، خاصة وان انشاء وحدات جديدة يستلزم عدة سنوات، وتعذر القيام بذلك في الولايات المتحدة الامريكية ، نتيجة لقيود حماية البيئة من التلوث • يضاف الى ذلك سوء محصول القمح بالاتحاد السوفيتي ، مما جعله يدخل السوق كمشتر بكميات كبيرة ، علاوة على الدخول غير المتوقع للصين الى السوق كمشتر أيضا • كذلك تعرض محصول القطن الامريكي للانخفاض (في

(تكملة الهامش السابق)

أوج استخدام الدولار كاحتياطي للعملات الوطنية ، وكأداة للمدفوعات الدولية (بما كان يسمى قاعدة الصرف بالدولار) • ولقد أدى ذلك الى تصدير التضخم الى خارج الولايات المتحدة ومشاركة بقية دول العالم لعبء الحرب الامريكية في فيتنام •
كما يشير البعض الى انه على نهاية عقد الستينات كانت قد وصلت الدول الصناعية المتقدمة الى نهاية دورة الانتعاش التي ابتدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وأدت الى ارتفاع مستويات المعيشة ، ولم تقم الدول المتقدمة بعمليات الاصلاح الاقتصادي والسياسي اللازمة • كما تفاقم عجز ميزان المدفوعات الامريكي ، بفعل منافسة الاقتصاد الغربي للاقتصاد الامريكي ، الذي تباطأت فيه نمو الانتاجية وتزايدت الاجور •

انظر كلا من: فؤادمرسي - مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر - ص ٤٣ : ٥٣ • عالم النفط - ١٨ أبريل ١٩٨١• البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ص ١٦ •
Helen Hughes, Issues for Non - Petroleum Developing Countries, Oxford Energy Seminar, Sept. 1981, P.4.

* " ••• ويرتبط هذا الوضع ، باختيار استراتيجية معينة للتصنيع لا تستهدف الوفاء باحتياجات الجماهير الاساسية •• فتحت شعار استراتيجية انتاج بدائل للواردات " ، يجري انتاج سلع كمالية أو ترفيه ، ولا سيما السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات وما اليها تواجه طلب الطبقات الغنية الميسورة • وتحت شعار" زيادة الصادرات" يجري انتاج السلع نفسها بقصد التصدير للفئات نفسها في بلدان العالم الثالث الاخرى ، او في بعض الحالات الى اسواق الدول المتقدمة بسعر أرخص من سعر مثيلاتها المنتجة في تلك البلاد • وهذا النوع من الصناعات يحتاج الى معدات باهظة التكاليف ••• كما أنه وثيق الصلة بالتطور التكنولوجي السريع ••• وهكذا ••• تزيد تبعية الاقتصاد القومي •• " للخارج •
اسماعيل صبري عبدالله " نحو نظام اقتصادي عالمي جديد" - مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٦ - ص ٩٤ •
ولقد ارتبط مفهوم التنمية في بعض الدول بالتركيز على التصنيع ، مع اهمال الزراعة باعتبارها قطاعا بدائيا ، دون ادراك لما تحتله التنمية الزراعية من أهمية لانجاح عمليات التنمية ، وبما في ذلك عمليات التصنيع ذاتها •

١٩٧٢) ، وتعرض عرض بعض المواد الاولية التعدينية لاسباب سياسية للانخفاض . كل ذلك عمل على رفع اسعار المواد الاولية والغذائية الى مستويات مرتفعة ، تفوق ما أدت اليه في اوائل الخمسينات الحرب الكورية من ارتفاع في الاسعار* .

ومن ثم نجد انه وان كان يعد ارتفاع اسعار النفط في ٧٤/٧٣ من أهم الاحداث الاقتصادية والسياسية العالمية التي حدثت في اوائل السبعينات ، الا انه لا يعتبر الحدث الاقتصادي العالمي الوحيد المؤثر على موازين المدفوعات الدولية . كما أنه لا يعتبر المسئول عن ما ساد من تضخم واسع الابعاد ، بقدر كونه - في الابتداء - نتيجة لذلك التضخم . ومن هنا علينا ان نتحفظ من البداية ، ونحن ندرس أثر ارتفاع اسعار النفط على موازين مدفوعات المجموعات الرئيسية للدول ، ونشير الى أن هذه الموازين - لبعض الدول - قد تعكس اثر تغير اسعار المواد الاولية والغذائية بشكل مواز لتغير اسعار النفط . وقد تعكس ذلك الاثر لدول أخرى ، بشكل معاكس لتغير أسعار النفط ، مما قد يؤدى ، اما الى المبالغة في قياس أثر ارتفاع اسعار النفط على موازين مدفوعات بعض الدول ، أو قد يعمل على تخفيف ذلك الاثر لبعض الدول الاخرى .

وان كنا ننوه بهذا التحفظ ، الا انه لا يتوقع ان يشوه الا بقدر محدود ما جاء من تحليلات في الدراسة ، وذلك لأن الدول النامية المصدرة للنفط (وقد فصلت كمجموعة مستقلة في الدراسة) هى في الغالب دول غير مصدرة للمنتجات الغذائية او الاولية خارج مجال الطاقة ، ومن ثم تصبح صادرات هذه الدول لأى من مجموعات الدول الاخرى محل الدراسة غير مشوهة بتقلبات سعرية لأى صادرات هامة اخرى . كما نجد ان دول كل من المجموعات الاخرى الواردة في الدراسة ، ما هى الا خليط من الدول ، التى يقوم بعضها اما باستيراد أو تصدير بعض المواد الاولية والغذائية ، مما يعمل على تقليل أثر تغير اسعار

---

* Alasdair Mac Bean, Trade Prospects for Developing Countries After the Rise in Oil Price, Edited by T.M.Rybczynski, The Economics of The Oil Crisis, Holmes & Meier Publishers, inc., New York, 1976. PP. 71:73.
ارتفعت اسعار السلع (المواد الغذائية والخام والتعدينية) بحيث وصلت اسعارها في ١٩٧٤ الى ما يتعدى في المتوسط نسبة ٢ر١٢٢ ٪ مما كانت عليه قبل ذلك بثلاث سنوات .
IMF, International Financial Statistics, Supplement on Trade Statistics, Supplement Series No. 4, Washington, 1982, P.xx.
وبالتركيز على المنتجات الغذائية التي تستوردها الدول النامية ، والتي تحصل عليها بنسبة ٦٤ ٪ من الدول الصناعية المتقدمة ، وتمثل في هيكل واردات الدول النامية ضعف نصيب بند النفط ، نجد أن أسعار هذه المنتجات قد ارتفعت بشكل كبير ، مما أثر على موازين مدفوعات الدول النامية . وعلى سبيل المثال ارتفع متوسط سعر طن الغلال من ٨٥ دولار عام ١٩٧١ الى ٢٢٠ دولار عام ١٩٧٤ .
صديق محمد عفيفى - تسويق البترول - وكالة المطبوعات - الكويت - ١٩٧٧ - ص ٣٠٢ : ٣٠٨ .

هذه السلع ، طالما ينحصر التحليل على التعاملات الخارجية فقط بين مجموعات الدول • وعموما ومع ذلك سوف لا يهمل التحليل توضيح أثر التغير في اسعار المجموعات السلعية الاخرى (غير النفط) على قيمة صادرات أو واردات مجموعات الدول المختلفة •

التغيرات الرئيسية في موازين المدفوعات الدولية :

مر السوق العالمي للنفط منذ اوائل السبعينات حتى وقتنا هذا بدورتين رئيسيتين ، تصاعدت خلالهما الاسعار الاسمية والحقيقية للنفط ، وانتقلت في كل مرة الى مستوى أعلى مما سبق • وقد أعقب كلا من هذين الارتفاعين الهامين في الاسعار شئ من التراجع السعرى ، خاصة في الاسعار الحقيقية ، وذلك كما يبدو من الجدول رقم (١) ، الذي يوضح لنا ماحدث من ارتفاع تدريجي في اسعار النفط من سنة ١٩٧٠ حتى أواخر ١٩٧٣ ، التي شهدت التصاعد الهام الاول في اسعار النفط ، والذي امتد خلال سنة ١٩٧٤ ، ثم ما لبث وأن حدث بعض الاعتدال في تصاعد السعر الاسمي ، على حين أخذ السعر الحقيقي في الهبوط الى ان وصل الى أقل مستوى له في ١٩٧٨ ، ومن بعده جاء التصاعد الهام الثاني في اسعار النفط خلال ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ولحد ما ١٩٨١ ، تلاه تراخ آخر وانخفاض محدود في الاسعار •

جدول رقم (١)

التطور في السعر الاسمي والحقيقي لنفط القياس للاوبك

للسنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٣ *

السنة	السعر الاسمي **		السعر الحقيقي ***	
	دولار/برميل	١٩٧٤ كأساس = ١٠٠	دولار/برميل	١٩٧٤ كأساس = ١٠٠
١٩٧٠	١ر٣٥	١٣		
١٩٧١	١ر٧٥	١٦		
١٩٧٢	١ر٩٠	١٨		
١٩٧٣	٢ر٦٤	٢٤		
١٩٧٣ (الربع الاخير)	٣ر٦٥	٣٤		

---

* Sources: Fadhil J. Al-Chalabi, OPEC's Hydrocarbon Policy Options, MEES, Supplement to VOL. xxv, No. 8, 7 Dec. 1981, PP. 5:6; P1W, April 12, 1982, P.11. البنك الدولي — تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ — ص ٠١٣

** المتوسط السنوي لاسعار بترول القياس للاوبك

*** حسبت بأخذ كل من معدل التضخم والتغير في اسعار صرف العملات بالمقارنة بالدولار في الاعتبار•
ويعتبر معدل التضخم المستخدم عند الحدود الدنيا ، فهو الخاص باسعار صادرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهذا يقل عن اسعار واردات دول الاوبك •

السنة	السعر الاسمي		السعر الحقيقي	
	دولار/برميل	١٩٧٤ كأساس = ١٠٠	دولار/برميل	١٩٧٤ كأساس = ١٠٠
١٩٧٤	١٠ر٧٨	١٠٠	١٠ر٧٨	١٠٠
١٩٧٥	١٠ر٧٢	٩٩	٩ر٤٦	٨٨
١٩٧٦	١١ر٥١	١٠٧	١٠ر١٠	٩٤
١٩٧٧	١٢ر٣٩	١١٥	٩ر٩٠	٩٢
١٩٧٨	١٢ر٧٠	١١٨	٨ر٧٨	٨١
١٩٧٩	١٧ر٢٨	١٦٠	١٠ر٢٥	٩٥
١٩٨٠	٢٨ر٦٧	٢٦٦	١٥ر٤٥	١٤٣
١٩٨١	٣٣ر٢٠	٣٠٨	١٧ر٣٤*	١٦١
١٩٨٢	٣٤ر٠	٣١٥	١٥ر٧٨**	١٤٦
١٩٨٣ (مارس)	٢٩ر٠	٢٦٩		

هاتان الدورتان اللتان ظهرتا في سوق النفط خلال عقد الستينيات وأوائل عقد الثمانينات — أي كانت الاسباب ورائها *** — قد اقترنتا — ضمن ما اقترنتا به — بانماط معينة لموازين مدفوعات المجموعات الرئيسية لدول العالم . فلقد أثر الارتفاع في اسعار النفط على موازين مدفوعات الدول المختلفة ، ليس فحسب لها قد يحتله النفط من أهمية نسبية مرتفعة الى احمالي تجارتها الخارجية ، ولكن ايضا لما يترتب على ارتفاع اسعار النفط من آثار غير مباشرة ، راجعة الى ما يتصف به من طبيعة تنموية استراتيجية (استخدامه في كل الانشطة الانتاجية والخدمية الحديثة) ، وما يتمتع به من علاقات تشابكية مع المصادر الاخرى للطاقة **** . فمن الطبيعي ان لا يقتصر اثر الارتفاع في اسعاره على تحقيق عجز او فائض أولى في موازنات الدول المختلفة مع العالم الخارجي ، فهناك الآثار غير المباشرة التي يمكن أن يقع عبؤها او أثرها على تلك الموازنات ، سواء من خلال الاثر على الدخول

---

* لا يشمل الربع الاخير من سنة ١٩٨١ .

** رقم تقديري .

*** ارجع في هذا الخصوص الى دراسة كاتب هذه السطور عن : ابعاد توازن السوق العالمي للنفط — مذكرة خارجية رقم ١٣٤١ — معهد التخطيط القومي — فبراير ١٩٨٣ .

**** انظر الدراسة السابقة ص ٣ : ٥

أو الآثار الاحلالية أو التكميلية أو التحويلية لجانب من الدخل* . تلك الآثار غير المباشرة ، قد تعمل على زيادة أو التخفيف من الاثر الاولي لرفع أسعار النفط على الموازنات الخارجية لمختلف دول العالم . وقد يفوق أثرها في بعض الدول ما قد يحدث بها نتيجة الآثار المباشرة ** .

ويهمنا في النقطة الحالية ، أن نتعرف على التغيرات الرئيسية ، التي حدثت في موازين مدفوعات كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط من ناحية والدول النامية المصدرة للنفط من ناحية أخرى ، كنتيجة لدورتي ارتفاع أسعار النفط ، التي حدثت خلال الفترة السابقة ، آخذين التحفظ السابق ذكره في النقطة السابقة في الاعتبار .

بالابتداء بدول السوق الحر المتقدمة صناعيا ، والتي تمثل بعدد سكانها نسبة حوالي ١٨٪ من مجموع سكان العالم ، نجد أنها — كما هو واضح بالجدول المرفق (م — ١) — كانت تحقق فائضا تجاريا قدره ٦ر٤ بليون دولار في سنة ١٩٧٠ ، ثم ما لبث هذا الفائض أن تحول مع الارتفاع الهام الاول في اسعار النفط الى عجز تجاري ، يبلغ حوالي ٣٣ر٨ بليون دولار في سنة ١٩٧٤ ، ولكن استطاعت الدول المتقدمة مع اعتدال الارتفاع في اسعار النفط (بل وانخفاض اسعاره الحقيقية) ، ان تخفض هذا العجز بسرعة ، فاصبح لا يتعدى ٤ر٠ بليون دولار في ١٩٧٨ . الا أنه مع معاودة تصاعد أسعار النفط ، ارتفع العجز الى ما يزيد عن ضعف ما تحقق في سنة ١٩٧٤ ، ووصل الى ٧٦ر٧ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ . وللمرة الثانية تمكنت الدول المتقدمة من تخفيض العجز التجاري خلال وقت قصير للغاية ، حيث لم يتعد ١٠ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ *** ، وذلك على الرغم من عدم انخفاض اسعار النفط بعد .

وباضافة صافي الصادرات/الواردات غير المنظورة والتحويلات الخاصة وصافي تحويلات عوائد عوامل الانتاج مع العالم الخارجي ، نجد أن صافي الحساب

---

* ارجع الى :
W.M. Corden, Framework for Analysing The Implications of The Rise in Oil Prices, Edited by T.M. Rybczynski, The Economics of The Oil Crisis, Holmes & Meier Publishers, inc., New York, 1976, PP. 12 : 24 .

** فعلى سبيل المثال لم يكن الاثر المباشر لارتفاع اسعار النفط على موازين مدفوعات " الدول النامية المستوردة للنفط الاكثر تأخرا" كبيرا بقدر ما تأثرت به موازين تلك الدول نتيجة للآثار غير المباشرة . وذلك لأن الكميات المستوردة من النفط تمثل أهمية نسبية منخفضة الى اجمالي واردات تلك الدول .

*** أنظر هامش جدول رقم (م — ١)

الجاري - بما يضيفه من بنود من بعد الميزان التجاري - يحسن لدرجة كبيرة صورة توازن الدول المتقدمة مع العالم الخارجي . فما حققته تلك الدول المتقدمة من عجز في الحساب الجاري ، قدره ١٩٫٥ بليون دولار في ١٩٧٤ ، تحول بسرعة الى فائض قدره ٢٧٫٢ بليون دولار في سنة ١٩٧٨ . وكذلك ما حققته مع معاودة الارتفاع في أسعار النفط من عجز في الميزان الحسابي ، قدره ٤٨٫٧ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ ، لم يلبث طويلا وتحول خلال سنتين فقط الى فائض يتعدى ١١ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ . ويلاحظ على الدوام (سواء كان الميزان الحسابي في حالة عجز أو فائض) أن هناك تحويلات حكومية صافية متزايدة متجهة نحو الخارج .

وبالنظر الى التدفقات الرأسمالية والتغير في الاحتياطي ، نجد أن صافي التحركات الرأسمالية طويلة وقصيرة الاجل (الممثلة في استثمارات وقروض وايداعات في البنوك) قد اتخذت في أغلب السنوات اتجاها الى خارج الدول المتقدمة ، باستثناء تدفقات السنوات ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ، حيث كانت متجهة نحو الداخل* . وقد حدث على الدوام سحب من احتياطيات تلك الدول ، باستثناء السنوات السابقة لسنة ١٩٧٤ وسنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ ، حيث تمت اضافات الى الاحتياطيات النقدية لتلك البلاد .

اما فيما يتعلق بالدول النامية المستوردة للنفط ، وبما تمثله من نسبة هامة من مجموع سكان العالم (٤١٪ في ١٩٨٠) ، نجدها على عكس المجموعة السالفة الذكر ، فلقد ابتدأت في سنة ١٩٧٠ بعجز في الميزان التجاري ، قدره ٣٫٨ بليون دولار . هذا العجز قد تصاعد مع الارتفاع الاول الكبير في أسعار النفط الى ٢٠ بليون دولار في ١٩٧٤ ، وعلى الرغم من الانخفاض في الاسعار الحقيقية للنفط ، فلقد استمر العجز ، وارتفع قليلا الى ٢١٫٥ بليون دولار في سنة ١٩٧٨ ، بعكس ما حققته الدول الصناعية المتقدمة من تناقص كبير في عجزها التجاري . ومع التزايد الكبير الثاني في اسعار النفط ، ارتفع العجز التجاري للدول النامية المستوردة للنفط الى ما يتعدى الضعف ، وبلغ ٤٩٫٨ بليون دولار في ١٩٨٠ ، ولم يهبط مع التراخي الاخير في تصاعد اسعار النفط ، مخالفا كذلك ماحققته الدول الصناعية المتقدمة ، بل تصاعد الى رقم قياسي ، بلغ حوالى ٦٥ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ ، كما هو واضح في الجدول المرفق (م-١) .

---

* فايداعات دول الاوبك في المنشآت التمويلية بدول السوق الحر المتقدمة ، قد اعيد تحويلها جزئيا الى الدول النامية على شكل قروض من تلك المنشآت التمويلية ، لمواجهة عجز الحسابات الجارية لتلك الدول النامية .

Hazem El-Beblawi, The Predicament of The Arab Gulf Oil States: Individual Gains and Collective Losses, PP. 191 : 193 .

ويزداد توازن الدول النامية المستوردة للنفط مع العالم الخارجي سوء مع اضافة صافي الصادرات غير المنظورة وصافي عوائد عوامل الانتاج مع العالم الخارجي في الاعتبار - على عكس حالة الدول المتقدمة - وذلك على الرغم من أهمية وتصاعد قيمة التحويلات الخاصة لمواطني تلك الدول العاملين بمجموعتي الدول الاخرى ، وخاصة الدول المصدرة للنفط . فنجد ان صافي الميزان الحسابي قد بدأ في سنة ١٩٧٠ بعجز قدره حوالى ٩ بليون دولار ، تصاعد الى ٢ر٢٧ بليون دولار في سنة ١٩٧٤ (مع الارتفاع الاول الهام في اسعار النفط)، ثم لم يهبط بل ارتفع الى ٣٠ بليون دولار في ١٩٧٨ ، وتصاعد الى ٦٧ بليون دولار في ١٩٨٠ (مع الارتفاع الثاني الهام في اسعار النفط) ، واستمر في الارتفاع الى حوالى ٨٧ بليون دولار في ١٩٨٢ . وقد واجهت هذه المجموعة من الدول ذلك العجز المتزايد في موازينها الحسابية ، بما حصلت عليه من تحويلات حكومية صافية ، وبما توجه اليها من تحركات رأسمالية ، سواء كان استثمارا أو اقتراضا. علاوة على انها بتلك التدفقات قد عملت كذلك في أغلب السنوات على زيادة احتياطياتها .

وداخل هذه المجموعة المتباينة من الدول النامية المستوردة للنفط ، نجد أن الفئة الوحيدة التي شذت عن النمط سالف الذكر ، هى فقط فئة " الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية " ، والتي تمثل بسكانها نسبة ٥ر٤ ٪ من مجموع سكان العالم و ١١ ٪ من مجموع سكان الدول النامية المستوردة للنفط . فلقد أبدى ميزانها التجاري المجمع نمطا تاريخيا أكثر ارتباطا بالتغير التاريخي في أسعار النفط ، كما سوف يأتي ذكره تفصيليا فيما بعد ، وهى في ذلك أقرب شبها بما أظهرته دول السوق الحر المتقدمة في هذا الشأن ، وأكثر بعدا عما حققته فئتا الدول النامية الاخرى . اما فيما يتعلق بالتطورات التاريخية ، التي مرت بها بقية بنود موازين المدفوعات المجمعة للفئات الثلاث من الدول النامية المستوردة للنفط فهى لا تختلف عما سبق ذكره لها كمجموعة واحدة ، كما هو واضح بالجدول المرفق (م - ١) .

وبالانتقال الى الدول النامية المصدرة للنفط ، نجد كما هو مبين بالجدول المرفق (م - ١) ، أن ما حققته من فائض في الميزان التجاري قد ارتفع من حوالي ٧ره مليار دولار في سنة ١٩٧٠ الى ٧ر٨٣ مليار دولار في سنة ١٩٧٤ ، اي ارتفع الفائض الى ما يقرب من ١٥ مرة مما كان عليه في سنة ١٩٧٠ . ثم ما لبث أن انخفض سريعا هذا الفائض التجاري الى حوالى النصف في سنة ١٩٧٨ (٨ر٤٤ مليار دولار). ومع الارتفاع الثاني الهام في اسعار النفط ، تصاعد ثانية الى رقم تاريخي مقداره ١٧١ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ . هذا الفائض القياسي انخفض مرة اخرى بسرعة هائلة بنسبة ٦٠ ٪ الى حوالى ٧٠ مليار دولار في سنة ١٩٨٢ .

ويلاحظ أن جانبا كبيرا متزايدا من الفائض التجاري ، الذي تحققه الدول النامية المصدرة للنفط ، يستقطع لمواجهة صافي وارداتها غير المنظورة (شاملا صافي عوائد عوامل الانتاج مع العالم الخارجي) والتحويلات الخاصة للعاملين بها من غير الوطنيين ، بحيث نجد أن أرقام صافي ميزانها الحسابي الجاري تقل كثيرا وبصورة متزايدة بالمقارنة بأرقام ميزانها التجاري ، خاصة في سنتي ٧٨ و ٨٢، من بعدما كانت عليه من مستويات مرتفعة خلال ٧٤و٨٠ . هذه الارقام الخاصة بصافي الميزان الحسابي الجاري (أو بما يطلق عليها منذ سنة ١٩٧٣ بالفوائض المالية السنوية للدول المصدرة للنفط) نجد انه قد توزع استخدامها فيما بين المعونات الحكومية الخارجية ، والاستثمارات والقروض الطويلة والقصيرة الاجل (بما في ذلك الايداع في المصارف الدولية) ، والاضافات الى الاحتياطيات ، كما هو مبين بالجدول المرفق (م - ١) . ويبدو لنا أن ميزان التدفقات الرأسمالية والتغير في الاحتياطي ، قد اعطى صافيا بالنقص (بما يعني نقص الاحتياطيات و/أو نقص التدفقات الرأسمالية المتجهة الى الخارج ، بل وانكماشها الى الداخل) خلال السنوات ٧٠ و ٧٨ ، وما يقرب من ذلك خلال سنة ١٩٨٢ ، نتيجة لتحقيق فوائض رأسمالية سالبة خلال تلك السنوات (وما يقترب من ذلك في سنة ١٩٨٢) ، من بعد ادراج التحويلات الحكومية ضمن ميزان الحساب الجاري . وتعد هذه ظاهرة هامة ، تستحق الدراسة . فمن الغريب أن يتحول ميزان الحساب الجاري للدول النامية المصدرة للنفط بهذه السرعة ، من مستويات مرتفعة جدا من الفائض الى ما يقترب من العجز ، أو بما يعد عجزا فعليا ، كما هو متوقع لسنة ١٩٨٣* .

---

x تتناول الدراسة الحالية بعض جوانب هذه الظاهرة في بعض النقاط التالية ، وان كانت دراستها من جميع جوانبها يعتبر خارج نطاق الدراسة الحالية . ونكتفي في هذا الخصوص بالاشارة الى الدراسات التالية :
على احمد عتيقة - قد تثبت الايام أن ما خسرناه فاق ما كسبناه من اكتشاف النفط وتطويره - عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ١٤ - ٧ تشرين ثاني ١٩٨١ . على احمد عتيقة - الطاقة من أجل التنمية في الوطن العربي - أوراق الاوابك (٢) - الكويت - ١٩٨٢ .
توماس ستاوفر - لأن ما تقبضه أوبك باليمنى تدفعه باليسرى : ميزان المدفوعات الامريكي لا يتأثر كثيرا بأسعار النفط والعجز نتيجة خلل اقتصادي داخلي - عالم النفط - المجلد الحادي عشر - العدد ٣١ .
A.K. Al-Sabah, OPEC Policy: An Introspection. The Fourth Oxford Energy Seminar, 30th Aug.:10 Sept. 1982, Oxford, 1982; Hazem El-Beblawi, The Predicament of The Arab Gulf Oil States: Individual Gains and Collective Losses ...; M. Imady, The Prospects of Economic Growth in The 1980's : Energy as a Source of Wealth for The Middle East, Edited by M.W. Khouja, The Callenge of Energy, Longman, London & New York, 1981; Robert Mabro, Oil Revenue and The Cost of Social & Economic Development, Energy in The Arab World, VOL. I, Proceeding of The First Arab Energy Conference March 4-8, 1979, Abu Dhabi, AFASD & OAPEC, Kuwait, 1980; Yusif Sayigh, The Social Cost of Oil Revenue, Energy in The Arab World, VOL. I Yusif A. Sayigh, The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects, Oxford University Press, 1982 and Saad Eddin Ibrahim, The New Arab Social Order: A Study of The Social Impact of Oil Wealth, Westview, Croom Helm, London 1982.

العرض الاحصائي لموازين التجارة الخارجية بين المجموعات الرئيسية الثلاث من الدول :

أعطت النقطة السابقة عرضا سريعا لموازين التجارة الخارجية للمجموعات الرئيسية الثلاث من الدول، ضمن عرض المتغيرات الرئيسية لموازين مدفوعاتها، ويتم هنا استكمال ذلك ، باعطاء المزيد من التغيرات الاحصائية عن تلك الموازين التجارية • فنبدأ بدول السوق الحر المتقدمة ، والتي كانت في سنة ١٩٧٠ في حالة فائض تجاري قدره ٦ر٤ بليون دولار في علاقاتها التجارية السلعية مع العالم الخارجي ، ثم ما لبث وتحولت الى حالة عجز تجاري طوال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ • وقد تصاعد ذلك العجز في الميزان التجارى خلال فترتي تصاعد أسعار النفط ، خاصة في ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ، وهبط بسرعة الى مستويات دنيا مع التراخي في تصاعد اسعار النفط ، خاصة في ١٩٧٨ و ١٩٨٢ • وبدراسة احصائيا ما وراء فائض ١٩٧٠ وعجز السنوات التالية - كما يبدو من الجدول المرفق (م - ٢) - يتبين لنا ان دول السوق الحر المتقدمة قد ظلت طوال الفترة المعنية من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ على حالة فائض تجاري مستمر ومتزايد في علاقاتها التجارية مع الدول النامية المستوردة للنفط (وغيرها من الدول الاخرى)، الا انها من ناحية أخرى كانت طوال الفترة نفسها على حالة عجز تجاري مستمر ولكنه متقلب في علاقاتها التجارية مع الدول النامية المصدرة للنفط • فلقد تصاعد عجزها التجاري مع هذه الدول الاخيرة ، ووصل الى أعلى مستويات له في كل من ١٩٧٤ (٦ر٦١ بليون دولار) و ١٩٨٠ (٤ر١٢١ دولار) ، ولكنه انخفض سريعا الى مستويات دنيا في ١٩٧٨ (٢ر٢٩ بليون دولار) و ١٩٨٢ (حوالى ١٤ بليون دولار) •

ولقد حدث تحول دول السوق الحر المتقدمة في علاقاتها السلعية التجارية مع العالم الخارجي من حالة الفائض التجاري في سنة ١٩٧٠ الى حالة العجز التجاري المتقلب خلال السنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ ، متفقا مع دورتي تصاعد اسعار النفط ، على الرغم من أن معدلات نمو صادراتها من حيث الكم ، كانت على الدوام أعلى من معدلات نمو وارداتها من حيث الكم • ومن ثم نجد أن السبب الرئيسي - لما حققته من عجز تجاري متقلب - يرجع الى التفاوت بين معدلي تزايد أسعار كل من الواردات والصادرات • أو بعبارة أخرى يرجع في الاساس الى التغير في معدلات التبادل الدولي ، وذلك كما يبدو بالجدول المرفق (م - ٣) • فيلاحظ أن وراء سنوات زيادة العجز ، تزايد اسعار الواردات بمعدلات تفوق تزايد أسعار الصادرات ، نتيجة للتصاعد النسبي الاكبر في أسعار استيراد النفط • وبنفس المنطق نجد أن التراخي في تصاعد أسعار الواردات ، وتزايدها بمعدلات تقل عن معدلات تزايد أسعار الصادرات ، هو العامل الرئيسي وراء سنوات تناقص العجز التجاري ، خاصة في ٧٨ ، ١٩٨٢ * •

---

* علاوة على تناقص كميات الواردات في ١٩٨٢ •

وبدراسة التطور في هيكل التجارة الخارجية لدول السوق الحر المتقدمة مع مجموعتي الدول النامية ، نجد أنه قد أدى كذلك الارتفاع في أسعار النفط الى زيادة النصيب النسبي لتجارتها الخارجية مع الدول النامية المصدرة للنفط على حساب نقص النصيب النسبي لتجارتها الخارجية مع الدول النامية المستوردة للنفط ، سواء كان ذلك في شكل صادرات أو واردات ، كما يبدو من الجدول المرفق (م - ٤) . فلقد وجهت دول السوق الحر المتقدمة نصيبا متصاعدا من صادراتها للدول النامية نحو الدول النامية المصدرة للنفط ، مما يقل عن ثلثها في ١٩٧٠ (٢٩٪) الى ما يزيد عن نصفها في ١٩٨٢ (٥٢٪)، وذلك لمواجهة تزايد نصيب وارداتها من تلك الدول الى اجمالي الواردات من الدول النامية . ويلاحظ بالنسبة لسنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ ، والتي انخفض خلالها عجز دول السوق الحر المتقدمة في علاقتها التجارية مع الدول النامية المصدرة للنفط ، أنه في هاتين السنتين قد انخفض النصيب النسبي لوارداتها مع تلك الدول ، وذلك على الرغم من استمرار الارتفاع في النصيب النسبي لصادراتها اليها. ويساعد ذلك - علاوة على ما ذكر فيما سبق بخصوص تحسن معدلات التبادل الدولي - في تفسير النقص في العجز التجاري المحقق خلال هاتين السنتين . وقد يرجع ذلك النقص في النصيب النسبي للواردات الى واحد أو أكثر من الاحتمالين التاليين * : اما نقص كمية الواردات من النفط ، " و/أو" الارتفاع في اسعار الواردات الآتية من الدول النامية المستوردة للنفط بما يزيد على الارتفاع في اسعار واردات النفط . ويبدو - كما سوف يتبين فيما بعد - ان الاحتمال الثاني هو الاقرب الى التصديق بخصوص سنة ١٩٧٨ ، وان الاحتمال الاول هو الرئيسي - صوى ١٩٨٢ .

وبالانتقال الى الدول النامية المستوردة للنفط ، نجد أنها ظلت في علاقاتها التجارية السلعية مع كل من مجموعتي دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المصدرة للنفط على حالة عجز تجاري مستمر ومتزايد طوال الفترة المعنية بالدراسة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ ، وذلك كما يبدو من الجدول المرفق رقم (م - ٢) . وان كان عجزها التجاري في سنة ١٩٧٠ مع دول السوق الحر المتقدمة (١٠٫٤ بليون دولار) يساوي حوالى ستة أمثال عجزها التجاري مع الدول النامية المصدرة للنفط (١٫٨ بليون دولار) ، الا ان ذلك الوضع قد تغير منذ ارتفاع اسعار النفط في ١٩٧٤، وأصبح عجزها التجاري مع الثانية يتعدى العجز التجاري مع الاولى ، ولم يتغير الوضع عن ذلك مع ما حدث من تراخ تال في معدلات ارتفاع اسعار النفط . ومع التصاعد الثاني في أسعار

---

* أى احتمالات أخرى مستبعدة ، بسبب ما نعلمه من أن :
- واردات دول السوق الحر المتقدمة كانت في تزايد مستمر من حيث الكمية (أنظر الجدول المرفق م - ٣) .
- واردات دول السوق الحر المتقدمة كانت في تزايد مستمر من حيث السعر (أنظر الجدول المرفق م - ٣).
- عدم انخفاض الاسعار الاسمية للنفط (انظر جدول رقم ١) .

النفط في ٧٩ و ٨٠ ، ارتفع بصورة أكبر عجزها التجاري مع الدول النامية المصدرة للنفط ، بحيث أصبح يمثل ضعف ما حققته من عجز تجاري مع دول السوق الحر المتقدمة . واستمر عجزها التجاري الكلي في تصاعده الى أن وصل الى حوالى ٦٥ بليون دولار في ١٩٨٢ . ولقد ظلت الدول النامية المستوردة للنفط طوال الفترة المعنية بالدراسة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ على حالة فائض تجاري مستمر وشبه متزايد في علاقاتها التجارية الخارجية مع مجموعة الدول الاخرى (الدول الاشتراكية شاملة اخطاء التقديرات) ، بمقادير تقل قليلا عن مقادير عجزها التجاري مع دول السوق الحر المتقدمة ، وبالتالي نجد أن اجمالي العجز التجاري لتلك المجموعة المستوردة للنفط تجاه العالم الخارجي كان يتعدى قليلا مقادير عجزها مع الدول النامية المصدرة للنفط (باستثناء سنة ١٩٧٤ حيث كان الفرق كبيرا) .

وبدراسة كل من التغيرات الكمية والسعرية لصادرات وواردات الدول النامية المستوردة للنفط ، للتعرف على العوامل التي أدت الى تزايد عجزها التجاري تجاه العالم الخارجي ، طوال الفترة المعنية بالدراسة باستثناء السنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ ، والتي لم يزد فيها العجز التجاري الا بمعدل صغير ، كما يظهر من الجدول المرفق رقم (م — ٣) ،نجد أنه (أي التزايد الكبير في العجز التجاري) يرجع في الاساس خلال الفترة الأولى من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ الى نمو كميات الواردات بمعدل (٣٢٪) يفوق معدل نمو كميات الصادرات (٢٥٪) . أما بالنسبة للتغير في الاسعار ، فان ما حدث خلال أوائل السبعينات من ارتفاع في اسعار الـ ع والمواد الاولية ، قد عوض الى حد كبير الدول النامية المستوردة للنفط كمجموعة من أثر ما حدث من ارتفاع في اسعار النفط في ٧٤/٧٣، وبالتالي نجد أن معدلات تبادلها الدولي لم تنخفض خلال تلك الفترة الا بقدر صغير (من ١٠٠ في ١٩٧٠ الى ٩٨ في ١٩٧٤) ، وذلك بعكس ما شرحناه سابقا بالنسبة لدول السوق الحر المتقدمة . فالتزايد في العجز التجاري للدول النامية المستوردة للنفط ، الذي حدث من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ لا يرجع الا بقدر محدود للعامل السعري ، ويرجع بالدرجة الاولى الى الاثر الكمي. فلقد شجعها تزايد اسعار صادراتها من السلع الاولية على زيادة كميات وارداتها ، بما يتعدى التزايد في كميات الصادرات . ولقد تغير ذلك الوضع من بعد ذلك ، حيث تأثرت أسعار صادراتها ، بما حدث من انخفاض في معدلات نمو دول السوق الحر المتقدمة ، وبما حدث من تقلبات في أسعار صرف العملات المستخدمة في الاسواق العالمية للسلع الاولية ، ومن ثم ابتدأت الدول النامية المستوردة للنفط في وقت متأخر بالتأثر بما سبق حدوثه من ارتفاع في اسعار النفط (رغم تراخي الارتفاع في اسعاره من بعد ١٩٧٤) ، وبما حدث من ارتفاع في اسعار صادرات دول السوق الحر المتقدمة ، فنجد أن معدلات تبادلها الدولي قد تدهورت سريعا من ١٠٠ في ١٩٧٤ الى ٩١ في ١٩٧٨ ، الا أن

عجزها التجاري لم يرتفع كثيرا خلال تلك الفترة ، وذلك لنمو صادراتها من حيث الكم ، بما يتعدى معدلات نمو كميات وارداتها • ومع الموجة الثانية لارتفاع أسعار النفط في ٨٠/٧٩ ،تدهورت أكثر معدلات تبادلها الدولي الى ٧٣ في ١٩٨٠ ، والى ٦٩ في ١٩٨٢ • ولم يحل هذه المرة استمرارنمو صادراتها من حيث الكم ، بما يتعدى معدلات نمو كميات وارداتها ، دون تصاعد عجزها التجاري في ١٩٨٠ و ١٩٨٢ •

وبدراسة التطور في هيكل التجارة الخارجية للدول النامية المستوردة للنفط مع مجموعتي الدول الاخرى ، نتبين عدة حقائق : الاولى الارتباط الكبير للدول النامية المستوردة للنفط في تجارتها الخارجية بدول السوق الحر المتقدمة ، حيث أن النصيب الاكبر من صادراتها يتجه الى هذه الدول الاخيرة ، كما أنها أيضا تستورد منها النسبة الكبرى من وارداتها ، بما في ذلك نصيب من وارداتها النفطية ، لعدم وجود مصافي بالعديد منها ، وبالتالي اعتمادها على مصافي دول السوق الحر المتقدمة في الحصول على احتياجاتها من المنتجات النفطية• والحقيقة الثانية تزايد النصيب النسبي لتجارة الدول النامية المستوردة للنفط مع الدول النامية المصدرة للنفط ، وذلك على حساب نقص النصيب النسبي لتجارتها الخارجية مع دول السوق الحر المتقدمة خلال الفترة المعنية بالدراسة • وان كان التزايد في النصيب النسبي لصادراتها الى الدول الاولى (النامية المصدرة للنفط) ، قد زاد بمعدلات تقل عن التزايد في النصيب النسبي لوارداتها منها (وذلك لارتباط الدول النامية المصدرة للنفط في وارداتها كذلك بدول السوق الحر المتقدمة) ، مما أدى الى تزايد عجزها التجاري مع تلك الدول النامية المصدرة للنفط • الحقيقة الثالثة الانخفاض البسيط الذي حدث في ١٩٧٨ في النصيب النسبي لواردات الدول النامية المستوردة للنفط من الدول النامية المصدرة للنفط ، قد لا يرجع الى انخفاض واردات الدول الاولى من النفط من حيث الكمية ، بقدر رجوعه الى تناقص معدلات ارتفاع اسعاره بالنسبة لمعدلات ارتفاع اسعار الواردات من دول السوق الحر المتقدمة •

هذا بالنسبة للدول النامية المستوردة للنفط كمجموعة واحدة ، ولكن نظرا لتباين دول هذه المجموعة ،يمكن أن نشير الى ما يميز كلا من فئاتها الاكثر تجانسا على حدة • فنجد أن فئة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية ، بما أظهرته من نمط في عجزها التجاري أكثر ارتباط بنمط التغير في معدلات ارتفاع اسعار النفط (وهى في ذلك تختلف عن فئتي الدول النامية الاخرى المستوردة للنفط) ، فهى أقل تشوها من الفئتين الاخريين من الدول النامية المستوردة للنفط ، بما حدث من تغيرات في اسعار الصادرات من السلع الاولية ، وقد حققت أعلى معدلات نمو صادرات من حيث الكم (بالمقارنة

بغيرها من فئات ومجموعات الدول)طوال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ ، وبما يتعدى معدلات نمو كميات وارداتها (بما يقترب من الضعف) ، الا انه على ما يتبين أن زيادة نشاطها التصديري من حيث الكم ، كان على حساب التضحية بالارتفاع في اسعاره ، ومن ثم نجد أنها كانت من أكثر الدول تدهورا في معدلات التبادل الدولي ، والتي وصلت الى ٦٨ في ١٩٨٠ (على أساس ١٩٧٤ = ١٠٠) ، ولكن على الرغم من ذلك فان التزايد الكبير في كميات صادراتها ، قد أدى الى تزايد القوة الشرائية لصادراتها ، والتي بلغت ١٣٥ في ١٩٨٠ (على أساس ١٩٧٤ = ١٠٠) ، مما خفف من أثر التصاعد في اسعار النفط على ميزانها التجاري ، وأدى الى تناقص عجزها التجاري الى حدود منخفضة خلال الفترات التي شهدت تراخيا في تصاعد اسعار النفط .

وفيما يتعلق بفئتي الدول النامية المستوردة للنفط الاخرى ، وهي فئة" الدول النامية الاكثر تأخرا" وفئة " الدول النامية الاخرى" ، نجد أن كلاهما قد حقق عجزا تجاريا متصاعدا في علاقة كل منهما مع العالم الخارجي طوال الفترة محل الدراسة . وقد تسبب في ذلك بالنسبة للفئة الاولى من الدول" النامية الاكثر تأخرا" ، كل من تناقص كميات صادراتها فى سنة ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ ، وعدم ارتفاعها من بعد ذلك الا بقدر أقل مما كانت عليه في أوائل السبعينات ، وزيادة كميات وارداتها ، بما يتعدى كثيرا التغير في صادراتها. ويبدو أن ذلك الاثر الكمي كان أهم في تأثيره على الميزان التجاري من الاثر السعري * ، وان كان لا يمكن تجاهل تأثير التغير النسبي في الاسعار ، حيث انخفض معدل تبادلها الدولي من ١٠٨ في ١٩٧٠ الى ١٠٠ في ١٩٧٤ ثم الى ٩١ في ١٩٨٠ (وذلك بعد أن كان قد ارتفع الى ١٠٧ في ١٩٧٨) . وبالنسبة للفئة الثانية من الدول النامية المستوردة للنفط ، وهي فئة " الدول النامية الاخرى" ، نجد أن تصاعد عجزها التجاري ، وان كان لا يرجع خلال أوائل السبعينات الا بقدر محدود جدا للتغيرات النسبية في الاسعار (بسبب ارتفاع أسعار السلع الاولية) ، الا انه يرجع من بعد ذلك بدرجة كبيرة لعامل السعر ، حيث أن ما حققته هذه الفئة من تزايد في الصادرات من حيث الكم ، كان يتعدى الزيادة في كميات وارداتها .

واخيرا بالانتقال الى الدول النامية المصدرة للنفط ، فكما ذكر بخصوصها عند الحديث سابقا عن مجموعتي الدول الاخرى ، فلقد ظلت في علاقاتها التجارية الخارجية طوال الفترة محل الدراسة على حالة فائض تجاري متزايد

---

* هى أقل حساسية بالاثر المباشر لارتفاع اسعار النفط ، نتيجة لأن النفط يمثل جزءا قليلا من وارداتها الكلية .بالاضافة لذلك فلقد استفادت بعض الدول الافريقية المنخفضة الدخل من ارتفاع صادراتها في ٧٣ — ٧٤ ، وكان هناك حصاد جيد في جنوب آسيا في عام ١٩٧٥ .
البنك الدولي — تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ — ص ٥٩ .

مع مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ، وعلى حالة فائض مستمر ولكنه متقلب مع دول السوق الحر المتقدمة ، مما أدى الى تقلب فائضها التجاري الاجمالي من ٧ر٥ بليون دولار في ١٩٧٠ الى ٧ر٨٣ بليون دولار في ١٩٧٤ ، ثم هبوطه الى نصفه في ١٩٧٨ (٨ر٤٤ بليون دولار)، وصعوده الى ١٧١ بليون دولار في ١٩٨٠ ، ومرة أخرى هبوطه الى حوالي أقل من نصفه (٧٠ مليون دولار) في ١٩٨٢ • وقد ذكر سابقا تفسير ذلك النمط المتقلب في الميزان التجاري من زاوية مجموعتي الدول الاخرى عند الحديث عن كل منهما ، ونشير هنا الى الشيء نفسه ، ولكن من زاوية الدول النامية المصدرة للنفط ، فنجد كما يبدو من الجدول المرفق رقم (م — ٣) ، أن ما تم من تصاعد في الفائض التجاري في ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ، قد حدث في كلتا المرتين، نتيجة لزيادة قيمة وحدة الصادرات، بما يفوق زيادة قيمة وحدة الواردات بفارق كبير ، كان له الاثر في حدوث تحسن كبير في معدلات التبادل الدولى ، الذي أدى الى تحقيق هذه المستويات المرتفعة من الفائض التجاري ، على الرغم من تضاعف كمية الواردات في المرتين (في ١٩٧٤ بالمقارنة بمستوى ١٩٧٠ ، وفي ١٩٨٠ بالمقارنة بمستوى ١٩٧٤) ، وعدم تعدي زيادة كمية الصادرات نسبة ١٠٪ في المرة الاولى (في ١٩٧٤ بالمقارنة بسنة ١٩٧٠) ، وانخفاضها بنسبة ١٨٪ في المرة الثانية (في ١٩٨٠ بالمقارنة بسنة ١٩٧٤)• فالاثر النسبي لتصاعد أسعار النفط كان من القوة ، بحيث أنه أدى الى تحقيق تلك المستويات المرتفعة من الفوائض التجارية ، على الرغم من التصاعد الموازي في اسعار الواردات ، علاوة على تضاعف كمياتها ، وعدم زيادة الصادرات الا بقدر محدود للغاية (في ١٩٧٤) أو حتى انخفاضها (كما في ١٩٨٠) • وما حدث من انخفاض في الفوائض التجارية في ١٩٧٨ و١٩٨٢ فيرجع الى الاعتدال في تصاعد أسعار الصادرات (النفط) ، وارتفاعها بما يقل عن الارتفاع في أسعار الواردات ، بالاضافة الى الانخفاض في كمية الصادرات في مواجهة التزايد في كمية الواردات • فالواضح أن ارتفاع أسعار النفط قد شجع الدول المصدرة للنفط على زيادة وارداتها ، وقد استمرت على هذا النمط على الرغم مما مر به سعر النفط من اعتدال في معدلات ارتفاعه خلال بعض الفترات ، مما أدى الى نقص الفوائض التجارية خلال تلك الفترات •

وبدراسة الهيكل الجغرافي لتجارة الدول النامية المصدرة للنفط مع مجموعتي الدول الاخرى ، كما هو واضح بالجدول المرفق رقم (م — ٤) ، نلاحظ أولا : أنها كذلك مرتبطة بدول السوق الحر المتقدمة من حيث النصيب الاكبر من صادراتها ووارداتها ، مما يجعلها — كما ذكر بخصوص الدول النامية المستوردة للنفط — أكثرا تأثرا بتلك الدول ، وبما يحدث بها من معدلات نمو وتضخم وتغير في معدلات صرف عملاتها • ثانيا: أخذ النصيب النسبي لصادراتها

الى دول السوق الحر المتقدمة في الانخفاض التدريجي من بعد ارتفاع أسعار النفط في ١٩٧٤ • وبالربط بين هذه الظاهرة ، وما سبق ذكره من الانخفاض الكمي في صادراتها ، نستنتج أنه بارتفاع أسعار النفط ، انخفضت كميات صادراتها الى دول السوق الحر المتقدمة ، وهو ما سوف نؤكده كذلك فيما بعد. ثالثا : اقترن نقص النصيب النسبي لصادراتها الى دول السوق الحر المتقدمة ، بزيادة النصيب النسبي لوارداتها منها * ، وقد ساهم ذلك في انخفاض فائضها التجاري مع دول السوق الحر المتقدمة في ١٩٧٨ (و١٩٨٢)• رابعا : استمر النصيب النسبي لصادراتها الى الدول النامية المستوردة للنفط في التزايد المستمر بالمقارنة بانخفاض نصيبها النسبي لوارداتها منها ، مما يفسر استمرار تزايد فائضها مع تلك الدول •

التكيف الداخلي لموازنة موازين المدفوعات :

قد بدا لنا ، كيف أن المجموعات والفئات المختلفة من الدول قد مرت خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات بأنماط مختلفة لتطور موازناتها التجارية والحسابية الجارية مع العالم الخارجي • تلك الانماط وان كانت من ناحية انعكاس لما مرت به من أحداث اقتصادية عالمية خلال الفترة المعنية بالدراسة ، ومن ضمنها وأهمها الارتفاع في سعار النفط ، الا انها من ناحية أخرى تحسيد كذلك لما مرت به داخليا من عمليات تكيف ونمو أو تنمية ، سواء كان ذلك في قطاع الطاقة أو غيره من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية • لذلك علينا ان ننتقل في النقطة الحالية الى الداخل ، اى داخل كل مجموعة وفئة من دول العالم ، للتعرف على ما قامت به كل منها من عمليات تكيف ، وأثر هذه العمليات على ما تم توضيحه من أنماط لتطور موازنات كل منها مع العالم الخارجي • على اننا ندرى هنا عمليات التكيف جميعها بصورة عامة ، ونؤجل للنقاط التالية عمليات التكيف الخاصة بمجال الطاقة ومسألة القروض •

---

* يرجع تزايد واردات الدول النامية المصدرة للنفط من دول السوق الحر المتقدمة الى عاملين رئيسيين :-
- العامل الاول هو تمركز وارداتها (وخاصة دول الفائض) من السلع المصنعة في مجال السلع الرأسمالية والاستهلاكية الاكثر تقدما ، والتي تنتجها الدول الصناعية •
- العامل الثاني فيكمن في التزايد السريع في طلبها من المواد الغذائية ، والذي أمكن للدول الصناعية أن تقابله ، بزيادة عرضها من تلك المواد بصورة لم تستطع أن تقوم بها الدول النامية المستوردة للنفط • ومن ثم استولت الدول الصناعية على أكبر حصة من هذه الاسواق الجديدة للمواد الغذائية •

المرجع السابق - ص ٣٤ •

وقد يكون من المفيد في البداية ، أن نعرف ما نقصده في دراستنا هذه بالتكيف . فالمقصود به ، هو العمليات التنموية (سواء كانت في صورة نمو حر أو موجه ، أو في صورة تنمية مخططة) التى تواجه ما تعرض له الاقتصاد القطرى من زيادة حادة في عجز موازناته الحسابية الجارية مع العالم الخارجي ، نتيجة الارتفاع في الاسعار العالمية للنفط ، وما صاحبها من ظروف اقتصادية دولية اخرى ، وذلك بهدف العودة بالعجز الخارجي الى مستويات محتملة ، أو كالتي كانت سائدة من قبل . وبذلك نجد أن ما نقصده بالتكيف ، يمكن أن يمثل حالة خاصة مما يقصد بصفة عامة بالنمو أو التنمية . وقد يصعب أحيانا التفرقة بين التكيف والتنمية ، اذا ما كانت تتركز التنمية بصورة رئيسية في دولة معينة على زيادة قدرة هذه الدولة على مواجهة الظروف الدولية غير المواتية ، كما في حالة الدول النامية الاكثر تأخرا . وطالما لا تعد التنمية بصورة عامة بالعملية السهلة ، حتى اذا ما توفرت ظروف خارجية ملائمة * ، فمن المنطقي أن نتصور بأن التكيف لابد وأن يكون أكثر صعوبة ، باعتباره حالة خاصة من عمليات التنمية ، تتم تحت ظروف دولية غير مواتية . ومن ثم يستلزم لنجاحه توفر شروط أكثر صعوبة ، وقد يتطلب الامر أن يقترن بقدر أكبر من التضحيات .

وطالما كان للتكيف مثل هذا المفهوم ، فان ما يسعى اليه من هدف خفض عجز الحساب الجارى الى مستوى محتمل ، يمكن أن يتم بواسطة واحد أو أكثر من الطرق الآتية : (١) تحويل الانتاج نحو السلع التصديرية وبدائل الواردات ، والتحكم في نمو الاستهلاك المحلي ، لزيادة المدخرات المحلية ، وتوجيهها نحو الاستثمارات اللازمة لاجراء هذه التكيفات الهيكلية . (٢) الاقتراض من الخارج للقيام بتلك التغيرات الهيكلية . (٣) و/ أو تحقيق معدلات نمو منخفضة ، لخفض الطلب على الواردات .

وتتفاوت طرق وسرعة ما اتبع من تكيف من دولة الى اخرى ، وتتوقف بدرجة كبيرة على كل من الهيكل الاقتصادى (مدى تقدم أو تأخر القطاعات الاقتصادية - درجة التصنيع - مدى الاعتماد على انتاج المواد الاولية التصديرية - مدى وفرة الموارد بالنسبة للكثافة السكانية) ، السياسات المتبعة ، درجة التدخل الحكومي ، وطبيعة وحجم الصدمة الخارجية ذاتها . وهناك من العوامل العامة التي ساعدت العديد من الدول على اجراء التكيف (سواء كان كليا او جزئيا) وهى : عدم التصاعد بل الانخفاض النسبي المحدود في اسعار النفط الحقيقية ، الارتفاع الحاد في واردات الدول النامية المصدرة للنفط ، التدفق الكبير في رأس المال من دول الفائض الى دول العجز . وبجانب هذه العوامل العامة التي ساعدت على التكيف ، يوجد العديد من

---

* والمثال الواضح لذلك التنمية في الدول المصدرة للنفط .

العوامل الخاصة التي ساعد كل منها بعض الدول في مجال التكيف ، سوف يشار اليها بصدد الحديث عن كل مجموعة من الدول . كما أن هناك كذلك من العوامل العامة والخاصة ما أعاق عمليات التكيف ومن هذه العوامل العامة (لحد ما)، نجد أن ما حدث منذ أواخر ١٩٧٩ من ارتفاع في اسعار الفائدة ، قد ساهم في زيادة عجز العديد من الدول ، فبدلا من أن يحول الدخل من المقرضين الى المقترضين ، ادى الى تحويله من المقترضين الى المقرضين* .

ننتقل بعد ذلك الى ما مرت به المجموعات المختلفة لدول العالم من عمليات تكيف ، فنبدأ بدول السوق الحر المتقدمة ، فنجد انه قد ترتب على ما ساد تلك الدول في أوائل السبعينات من مشكلات اقتصادية متشابكة (سبق الاشارة اليها) وما تولد عنها من ركود تضخمي ، وماوضع من قيود للحد من التوسع المفرط الذي حدث في سنة ١٩٧٣/٧٢ ، ثم باقتران ذلك بارتفاع اسعار النفط في ٧٤/٧٣ ، وتباطؤ النمو في امداداته ، وبما أدى اليه من أثر انكماشي (نتيجة ارتفاع اسعار النفط)، فلقد ترتب على ذلك كله توقف في نمو النشاط الاقتصادي في ٧٤ و ٧٥ ، بحدوث كساد وتعطل للطاقات وبطالة لم يحدث لها مثيل لعدة عقود مضت . فكما يبدو من جدول رقم (٢) ، فأن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول السوق الحر المتقدمة قد انخفض من ٣ر٦٪ في سنة ١٩٧٣ الى ٧ر٠٪ في سنة ١٩٧٤ ، ثم الى معدل سالب قدره ٦ر٠٪ في سنة ١٩٧٥ . ولكن لم تطل فترة الكساد هذه ، وبدت علامات انتعاش سريع في ١٩٧٦ . فقد أولت الحكومات أهمية كبيرة في سياستها الاقتصادية لقضية التضخم ، ووجهت اهتماما أكبر لعوامل العرض (الانتاج) ، وزادت بسرعة الصادرات خاصة الى الدول النامية المصدرة للنفط ، ومرت ثلاث سنوات حتى أواخر ١٩٧٨ ، انخفضت خلالها الاسعار الحقيقية للنفط ، واعتدلت خلالها معدلات نمو دول السوق الحر المتقدمة . ثم حدث الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط في ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، وزادت سرعة التضخم ، واتبعت حكومات الدول الصناعية الكبرى سياسات مالية انكماشية للحد من التضخم ، فتقلبت اسعار الصرف ، وارتفعت من أواخر ١٩٧٩ معدلات الفائدة على القروض (وبخاصة الدولار) ، وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية بدول السوق الحر المتقدمة الى ١ر١٪ ، ٢ر١٪ و ٥ر٠٪ خلال السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ على الترتيب ** .

---

* البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ - ص ١٨ .

** أدى قيام الدول الكبرى منذ خريف ١٩٧٩ بالتكيف من خلال القيود النقدية الى خفض معدلات نموها الحقيقية منذ ١٩٨٠ ، وانتقل الاثر بانخفاض معدلات نمو الدول النامية منذ سنة ١٩٨١ ...

World Bank, World Debt Tables 82 - 83, P. x .

جدول رقم (٢)

التطور في معدلات نمو دول السوق الحر المتقدمة ونسبة بعض متغيرات موازين مدفوعاتها الى اجمالي ناتجها المحلي الحقيقي للسنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢*

(نسبة مئوية)

السنة	معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	النسبة المئوية الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي	
		العجز في الحساب الجاري	التحركات الرأسمالية الطويلة والقصيرة الاجل
١٩٧٠	٥ر٥	٢ر٠	١ر٠-
١٩٧٣	٦ر٣		
١٩٧٤	٧ر٠	٤ر٠-	٢ر٠
١٩٧٥	٦ر٠-		٣ر٠-
١٩٧٦	٥ر٠		٠ر٠-
١٩٧٧	٤ر٠		٢ر٠-
١٩٧٨	٤ر١	٤ر٠	٤ر٠-
١٩٧٩	٦ر٣		٣ر٠-
١٩٨٠	١ر١	٨ر٠-	٦ر
١٩٨١ **	٢ر١	١ر٠-	
١٩٨٢ **	٥ر٠	٢ر٠	

* Sources: The Data Compiled From The Figures Given in: UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics 1981 - Supplement, New York, 1982, Tables 5.1.b,6.1 & 6.2; UN, Monthly Bulletin of Statistics, July, 1982, VOL. xxxvi, No. 7, Table H; UN, 1979/80 Statistical Yearbook, New York, 1981, Table 181,UN, 1978 Statistical Yearbook, New York, 1979, Table 194; Morris Goldstein & Mohsin Khan, Effects of Slowdown in Industrial Countries on Growth in Non-Oil Developing Countries, IMF Occasional Paper 12, Washington, D.C., Aug. 1982, P. 6; and OECD,Economic Outlook 31, July 1982, P. 20 .

** بيانات ١٩٨١ أولية وبيانات ١٩٨٢ تقديرية . تتعلق بيانات هاتين السنتين بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقط .

بالربط بين هذا النمط لتطور النمو الاقتصادي لدول السوق الحر المتقدمة ، وما شرح سابقا من نمط لتطور موازناتها التجارية والحسابية الجارية وتدفقاتها الرأسمالية في علاقاتها مع دول العالم الخارجي ، يمكن ان نستخلص العديد من الاستنتاجات عن أسلوب هذه الدول المتقدمة في التكيف ، وما أحرزته من نجاح في هذا المجال .

فمن بعد ما كانت عليه دول السوق الحر المتقدمة - مع الارتفاع الهام الاول في اسعار النفط - من عجز في حسابها الجاري ، بلغ مقداره حوالى ٤ر٠٪ نسبة الى اجمالي ناتجها المحلي في ١٩٧٤ ، قد حول هذا العجز بسرعة الى فائض يقدر بحوالى ٤ر٠٪ الى اجمالي الناتج المحلي في ١٩٧٨ . وكذلك مع الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط ، انقلبت الى حالة عجز في حسابها الجاري ، يقدر في وقعه بضعف ما حدث في ١٩٧٤ ، حيث بلغ حوالى ٨ر٠٪ نسبة الى اجمالي ناتجها المحلي في ١٩٨٠ ، ومع ذلك فقد حولت هذا العجز الاكبر في وقت سريع الى فائض في حسابها الجاري ، يقدر بنسبة ٢ر٠ ٪ منسوبا الى ناتجها المحلي في ١٩٨٢ ، كما يتضح من جدول (٢) .

فمن وراء هذا النجاح ، نجد أن دول السوق الحر المتقدمة قد ظلت طوال الفترة المعنية بالدراسة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ في حالة فائض تجاري متزايد مع الدول النامية المستوردة للنفط ، ومن ثم فان المصدر الرئيسي لعجزها التجاري ، سواء في تصاعده خلال بعض السنوات ، أو تناقصه في السنوات الاخرى ، فانه يرجع بالذات الى تعاملها التجاري مع الدول النامية المصدرة للنفط . ولقد حققت ذلك التقلب في عجزها التجاري على الرغم من أن التصاعد الكمي في صادراتها كان طوال الفترة محل الدراسة يتعدى على الدوام التصاعد الكمي في وارداتها ، وانها (اي دول السوق الحر المتقدمة) قد وجهت نصيبا متصاعدا من صادراتها للدول النامية المصدرة للنفط ، مما يستدل من كل ذلك على الدور الرئيسي الذي لعبه التغير النسبي في كل من اسعار صادراتها واسعار وارداتها في التأثير على تصاعد أو خفض عجزها التجاري . فكما أن للتصاعد في اسعار النفط بما يتعدى تزايد اسعار صادراتها الدور الاكبر فيما حققته من عجز في حسابها الجاري خلال بعض السنوات ، فان لاعتدال الارتفاع في أسعار النفط ، ونموها بمعدلات تقل عن معدلات تزايد اسعار صادراتها خلال بعض السنوات الاخرى ، الدور الرئيسي كذلك في خفض عجزها الحسابي خلال السنوات الاخرى ، وتحوله الى فائض في ٧٨ ، ٨٢ .

هذا وان كان للتغير في معدلات التبادل الدولي لدول السوق الحر المتقدمة (وبالذات في تعاملها مع الدول النامية المصدرة للنفط) مثل هذا الدور الكبير سواء فيما حققته من عجز أو فائض في حسابها الجاري ، فان دوره الكبير كذلك فيما حققته من تكيف ، قد تدعم واشترك فيه ما حدث بتلك

الدول المتقدمة من انخفاض في معدلات النموالاقتصادي خلال فترتي التكيف .فلقد أدى هذا الانخفاض في النمو الاقتصادي الى انخفاض اكبر منه في نمـــــو الـــواردات* ، وخاصة الواردات الصناعية . كما انخفضت واردات الســـلع الاولية والواردات النفطية ، كما سوف يأتي ذكره تفصيليا فيما بعد . ولما كان النصيب النسبي لواردات دول السوق الحر المتقدمة يحتل أهمية كبيـرة في الحجم الكلي للتجارة العالمية** ، فان انخفاض نمو هذه الواردات يؤثـــر بصورة مباشرة على اسعارها بالخفض . وهذا ما حدث بالفعل بخصوص اسعـــار السلع الاولية (والتي كانت مرتفعة من قبل) ، فشهدت تراجعا في سنة ١٩٧٥ وكذلك في ٨١ و ٨٢*** . وينطبق ذلك ايضا على الاسعار العالمية للنفط الخام ، التي شهدت انخفاضا في معدلات ارتفاعها . يضاف الى ذلك ما للانخفـــاض في معدلات النمو الاقتصادي بدول السوق الحر المتقدمة من آثار كمية وسعرية غير مباشرة ، مثال ما يطلق عليه بأثر الحماية والاثر التنافسي**** . علاوة على انه من ناحية اخرى فلقد أصبحت دول السوق الحر المتقدمة بطريقة متزايـــدة تحقق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والسلع الاولية الاساسية ، ممـــا

---

* كانت هذه الظاهرة كذلك احدى نتائج دراسة اعدت في هذا المجال :
Morris Goldstein and N. S. Khan, Ibid. , PP. 5 : 6.

** نضيف هنا ما تشير اليه نظرية التبادل اللامتكافيء من أن انخفـــاض الاجر في البلد المتخلف عنه في البلد المتقدم يؤدي الى تدهور معدل التبادل الدولي بالنسبة للبلد المتخلف . كما أنه يترتب على سيادة الاحتكار في العلاقات بين النوعين من البلاد تبادل لامتكافـــيء بينهما . سواء كان ذلك الاحتكار في عمليات الانتاج أو التسويـــق أو راجعا الى التبعية التكنولوجية .
أنظر : جودة عبد الخالق - الاقتصاد الدولي - دار النهضة العربيـــة - القاهرة ١٩٨٣ - ص ٧٩ : ٨٧ . أبوبكر متولي - الاقتصاد الخارجـــي - مكتبة عين شمس - ١٩٨٠ - ص ٢٦٨ : ٢٧٤ .
Alexander J. Yeats, Trade & Development Policise : Leading Issues for The 1980's , The Macmillan Press LTD, London, 1981, PP. 13 : 31 .

*** UN, World Economic Survey-Current Trends in The World Economy 1981 - 1982, New York, 1982 , P. 59 .

**** يمكن ان يؤدي الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي الى آثار غيـــر مباشرة على الواردات ، وذلك مثل ما يمكن ان يسمى " أثر الحماية " و " الاثر التنافسي " . حيث يترتب على انخفاض معدلات النمـــو الاقتصادي تزايد البطالة ، ومن هنا تظهر المطالبة بالحمايـــة ضد الواردات التنافسية . الا أنه يلاحظ أن الحكومات الغربية لم تقـــم بفرض قيود تجارية اضافية ، باستثناء ما اتبعته بعض الدول الصناعية من بعد ١٩٧٣ من سياسات تجارية للحد من استيراد النسيج والملابـــس والاحذية والطلب والسفن والسلع الاستهلاكية الكهربائية وغير ذلـــك من المنتجات الصناعية الاخرى ، وأخيرا تجارة البتروكيماويات والعربات ، وذلك للوقوف ضد صادرات اليابان وبعض الدول النامية الاخـــرى المتزايدة للنفط . وهذه الصناعات تتميز بارتفاع نسبة حاجتها الى العمالة بالنسبة الى رأس المال ، وهي ما تتصف به صادرات تلـــك الدول المذكورة . وان كان يعتقد بأن ازالة تلك القيود لن يرفـــع كثيرا واردات الدول المتقدمة .
وبالنسبة للاثر التنافسي فانه من المفروض أن يؤدي ارتفاع معـــدلات البطالة الى انخفاض معدل التضخم ، مما يعمل على تقليل اسعار السلع المحلية المنافسة للمستوردة ، ومن ثم يعمل على خفض الاستيـــراد ، وتقليل اسعاره . وان كان ذلك يتطلب وقتا حتى تظهر آثاره ، وقد لا تظهر كلية ، نتيجة لعدم النجاح النسبي في كبح جماح التضخم .
ارجع الى الدراسة السابقة لموريس ص ٦ : ١١

أدى الى الاحلال الجزئي لوارداتها من تلك السلع* . ولم تتوقف عند ذلك الحد، بل توسعت في تصدير تلك السلع الغذائية الى الدول النامية المصدرة للنفط ، التي نمى فيها الطلب على هذه السلع بسرعة كبيرة من جراء الارتفاع في اسعار النفط . حيث يلاحظ انه بانخفاض كمية صادرات الدول المتقدمة في ١٩٧٥ ، من جراء انخفاض النمو الاقتصادي ،فانها عادت بالارتفاع مع بوادر الانتعاش الاقتصادي في ١٩٧٦، محققة معدلات تتعدى معدلات تصاعد كميات الواردات .

وهكذا نجحت دول السوق الـ متقدمة في اجراء التكيف ، وان كان قد تم ذلك جزئيا على حساب معدلات ، وارتفاع معدلات البطالة بها . الا انه يلاحظ أن انخفاض معدلات نموهاكان أقل وضوحا ، ولكن أكثر امدا خلال فترة الكساد الثانية بالمقارنة بالفترة الاولى ، مما قد يوحي بأن اجراءات التكيف قد خلقت هياكل اقتصادية اكثر مرونة . حيث أنه في سعي كثير من الدول المتقدمة لوقف التضخم ، واتباعها لسياسات تقييدية لادارة الطلب ، عملت في نفس الوقت على تكييف هياكلها الانتاجية مع التغيرات في الاقتصاد العالمي ** . وعموما فان انجاز دول السوق الحر المتقدمة بخصوص التكيف يكشف مقدرتها على التوسع في ايرادات الصادرات بصورة أسرع من التوسع في مدفوعات الواردات ، وهنا يبدو تميزها ومقدرتها التصديرية بصورة واضحة ، لما لعبه مدى الاختلاف في نمو الاسعار النسبية لكل من صادراتها وارداتها من دور كبير في التكيف .

يضاف الى ما سبق ، أن دول السوق الحر المتقدمة قد انجزت التكيف على الرغم من أن صافي التحركات الرأسمالية طويلة وقصيرة الاجل المتجهة اليها لم تتعد ٢ر٠٪ و ٦ر٠٪ الى اجمالي ناتجها المحلي في سنتي ٧٤ و ٨٠ على الترتيب*** . علما بأنها قد ظلت طوال بقية السنوات من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ مصدرة صافية للتدفقات الرأسمالية طويلة وقصيرة الاجل . وذلك علاوة على استمرارها طوال الفترة المعنية بالدراسة على تحقيق تحويلات حكومية صافية متزايدة الى الخارج (ارتفعت من ٦ر١١ بليون دولار في ١٩٧٥ الى حوالى ٢ر٢١ بليون دولار في ١٩٨٠ ، والى مايقدر بحوالي ٢٧ بليون دولارفي ١٩٨٢**** ، وان كانت قد دأبت منذ ١٩٧٤ (باستثناء سنتي ٧٨ و ٨٠) على السحب من احتياطياتها***** .

× وقد خفف من ذلك الاثر تصدير بعض الدول النامية المستوردة للنفط لبعض الصادرات الصناعية الى دول السوق الحر المتقدمة :
IMF, Series No. 4 , pp. x : xi .

** وان كانت معدلات الاستثمار المنخفضة قد عطلت من التكيف .
البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ – ص ٩ ، ١٩

*** ارجع الى الجدول رقم (٢) .

**** ارجع الى الجدول المرفق رقم (م – ١)

***** تم السحب من الاحتياطيات بمقادير بلغت اقصاها في سنتي ١٩٧٤ (٨ر٢٠ بليون دولار) و ١٩٧٩ (٤ر١٩ بليون دولار) واقلها في سنة ١٩٧٧ (٧ر٣ بليون دولار) .

ننتقل الى الدول النامية المستوردة للنفط ، فنجد أن ما أحاطها من ظروف دولية مواتية أو غير مواتية ، لم تكن أبدا من صياغة الدول الرئيسية المصدرة للنفط فحسب (بما أحدثته من رفع لاسعار النفط) ، بل وكذلك وبصورة قد تكون أكثر أهمية ، فانها ترجع الى سلوك الدول المتقدمة صناعيا ، وما ساد بها من ظروف اقتصادية ذكرناها فيما سبق • فالدول النامية المستوردة للنفط ، كما تبين لنا من قبل ، مرتبطة ارتباطا كبيرا في تجارتها الخارجية بدول السوق الحر المتقدمة ، فاليها تتجه النسبة الكبرى من صادراتها ، ومنها تحصل على النصيب الاكبر من وارداتها • ومن ثم فهى أكثر تأثرا بتلك الدول • فما تعرضت له دول السوق الحر المتقدمة من معدلات نمو منخفضة خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات ، علاوة على ما ذكر سابقا من اتجاهها بصورة متزايدة الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والسلع الاولية ، قد أثر تأثيرا سلبيا على صادرات الدول النامية المستوردة للنفط* ، وان كان ما أخذ طريقه من صادرات تلك الدول النامية المستوردة للنفط نحو أسواق الدول النامية المصدرة للنفط قد نمى بمعدل مرتفع ، الا انه يمثل للأسف نصيبا صغيرا نسبيافي هيكل صادراتها• وقد شهد هذا النصيب النسبي لصادراتها الى الدول النامية المصدرة للنفط تزايدا خلال عقد السبعينات ، الا أن هذا التزايد كان يقل عن التزايد في النصيب النسبي لوارداتها من تلك الدول النامية المصدرة للنفط ** وذلك لأنه في الوقت الذي استمرت فيه الدول النامية المستوردة للنفط على زيادة استهلاكها واستيرادها من النفط ، نجد أن الدول النامية المصدرة للنفط مرتبطة في وارداتها بصورة أكبر بدول السوق الحر المتقدمة ، حيث أن الزيادة في وارداتها قد تمثلت بصفة رئيسية في السلع الصناعية الرأسمالية أو الاستهلاكية المتقدمة والسلع الغذائية ، والتي استطاعت أن توفرها لها بكفاءة أكبر دول السوق الحر المتقدمة •

---

* اشير في احدى الدراسات ، بأن الدول النامية المستوردة للنفط قد تكبدت خسائر اضافية قدرها ١٢ مليار دولار ، نتيجة لارتفاع أسعار السلع المصنعة في ١٩٧٥ ، بينما حصلت هذه الدول على ما يقل ب ٣ مليارات دولار عن اجمالي الايرادات التي كانت تحصل عليها في الماضي ، بسبب تدني أسعار المنتجات الاولية التي تصدرها الى العالم الخارجي • ولم تتعد الزيادة في الفاتورة النفطية لتلك الدول النامية المليارى دولار خلال السنة نفسها • ومن ثم تشير الدراسة الى ان المشكلات الاقتصادية لتلك الدول لا ترجع الى ارتفاع اسعار النفط بقدر رجوعها الى الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات ، علاوة على تراجع اسعار المواد الاولية •
عن دراسة بوليس رامبرز (مدير قسم الطاقة في وزارة الطاقة والمعادن الفنزويلية) والتي أشير اليها في عالم النفط - ١٨ أبريل ١٩٨١ • وقد اشير الى نفس وجهة النظر هذه في :
T. Killick, Euromarket Recycling of OPEC Surpluses : Fact or Myth ?, The Banker, January 1981, PP. 15 : 23 .

** وذلك لارتفاع اسعار النفط ، وانخفاض مرونة الطلب على الطاقة وخاصة النفط (كما سوف يوضح فيما بعد) •

ولقد ازدادت سوء ا ظروف الدول النامية المستوردة للنفط ، بمـــا حدث منذ أواخر ١٩٧٩ من ارتفاع في أسعار الفائدة على القروض ، وتحولها مما كانت عليه قبل ذلك من مستويات حقيقية سالبة الى معدلات حقيقية مرتفعة موجبـة • وبينما شجع انخفاض أسعار الفائدة من قبل ١٩٧٩ على زيادة الاعتماد علـــى الاقتراض ، وزيادة معدلات التراكم الرأسمالي ، مع تجنب التضحية بمعـــدلات النمو الاقتصادي ، فلقد أدى من بعد ذلك ارتفاع أسعار الفائدة ، وما ترتـب عليه من زيادة أعباء خدمة القروض ، تحت ظروف ركود التجارة الخارجيـــة ، وانخفاض أسعار المواد الاولية ، الى اضطرار الكثير من الدول الناميـــة المستوردة للنفط في أوائل الثمانينات الى الاقتصار على أجراء تكيفات جزئية قصيرة الاجل ، لموازنة الحساب الجاري ، بما أدى الى انخفاض معدلات نموهـا الاقتصادي في سنتي ٨١ و ٨٢ ، وبما لا يخدم السير قدما في التكيف عن طريـق هياكل الانتاج ، ولا يخدم قضية التكيف خلال الاجل المتوسط والطويل * • ومن ثم نجد أنه ليس بغريب أن تستمر الدول النامية المستوردة للنفط علـــى ما كانت عليه من عجز تجاري في أوائل السبعينات مع كل من مجموعتي دول الســوق الحر المتقدمة والدول النامية المصدرة للنفط ، مع تصاعد هذا العجـز طوال الفترة المعنية بالدراسة ** •

وان كان ذلك هو حال الدول النامية المستوردة للنفط مجتمعـــــة كمجموعة واحدة ، الا أن ما مر بها من تجارب في طرق التكيف ، وما تحقـــق من درجات نجاح في ذلك ، يتفاوت فيما بين ما تحتويه من العديد من الـــدول ، التي تتباين عن بعضها في العديد من الصفات والخصائص ، حيث أن كلا منهـا لم

---

* See: UN, World Economic Survey 81-82, PP. 14,67 and 83; and World Bank Debt Tables 82-83, P. ix .

** "Broadly speaking, developed countries are in a better position than developing ones to correct any imbalance in their external accounts. In a classic article Hla Myint distinguished between two kinds of external vulnerability. The first stems from what he called "the productivity theoly of trade" where a country "has adopted and reshaped its productive structure to meet the requirements of the export through a genuine process of specialization." The second is related to his theoly of "the vent for surplus"where a country "happens to prosses a sizeable surplus productive capacity which it cannot use for domestic production" and which implies "an inelastic domestic demand for the exportable commodity and/or a considerable degree of international immobility and specificness of resources." In general develped countries exhibit the first kind of vulnerability, while the developing countries suffer from the second. The increased productivity in the first case and the high rigidity in the second explain, to a great extent, the ability of the OECD countries to adjust their external accounts in due course to the oil price shock, and the failure of the LDCs to cope with it. " Hazem El-Beblawi, The Predicament of The Arab Gulf Oil States : Individual Gains and Collective Losses, ... P. 195 .

بتأثر بالمحيط الخارجي فحسب ، بل وكذلك بالهيكل الانتاجي والسياسات المحلية على حد سواء . لذلك يفضل أن ننتقل الآن الى دراسة كل فئة من فئاتها على حدة ، وقد يلزم الامر كذلك تفتيت بعض الفئات الى فئات أقل ، وأكثر تجانسا من الدول .

بالابتداء " بالدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية" ، وهى تتميز بأنها على درجة من التصنيع أعلى من غيرها من الدول النامية الاخرى ، حيث ترتفع نسبة مساهمة الصناعة في الانتاج والصادرات ، علاوة على اتباعها لسياسات تتطلع الى الخارج نحو التصدير . ولقد ارتكزت سياسات بعض هذه الدول (شرقي آسيا) على كل من تنمية وتطوير انتاجية الزراعة ، بالاضافة الى استبدال سياسة بدائل الاستيراد المتطلعة الى الداخل ، بسياسات تشجيع نمو الصادرات بشكل عام ، ونمو الصادرات الصناعية بشكل خاص ، ولقد ساعدتها تلك السياسة الموجهة نحو الخارج على تحقيق تكيف ناجح ، فاستطاعت أن تواجه الصدمات الخارجية ، دون اللجوء الى خفض معدلات التنمية الاقتصادية * .

فلقد سبق أن أوضحنا ، أن تلك الفئة من الدول قد حققت أعلى معدلات نمو صادرات من حيث الكم (بالمقارنة بغيرها من فئات ومجموعات الدول) طوال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ . ولقد تجاوزت تلك المعدلات معدلات نمو كميات وارداتها بفجوة كبيرة متسعة ، مما يشير الى مجهوداتها كذلك في مجال احلال الواردات . وان كان نمو النشاط التصديري من حيث الكم ، قد حدث على حساب التضحية بالاسعار، وذلك من أجل اختراق الاسواق ، وزيادة حجم الصادرات، الا أنه وعلى الرغم من ذلك ، فلقد تزايدت القوة الشرائية لصادراتها . ويلاحظ ان صادراتها قد اخذت طريقها الى كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المصدرة للنفط ، فعلى الرغم مما انتاب أسواق دول السوق الحر المتقدمة من كساد ، الا انه قد أشارت احدى الدراسات ، بأن النسبة الكبرى من واردات تلك الدول المتقدمة ، والتي نمت بمعدلات مرتفعة ، قد تمثلت في السلع الصناعية . تلك السلع الصناعية التي اهتمت " الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية" بتصديرها الى الدول المتقدمة ** . فنظرا للتركيب المرن للانتاج والتجارة لهذه الدول ، ممثلا في ارتفاع نسبة المنتجات الصناعية ، امكن لهذه الدول (أساسا عن طريق التكيف التركيبي) خفض عجز حسابها الجارى من نسبة ٧ر٤٪ الى اجمالي ناتجها المحلي في ١٩٧٤ الى ٦ر٢٪ في ١٩٧٨ . ومن المتوقع كذلك أن يكون قد تحقق انخفاض في ١٩٨٢ ،

---

* البنك الدولي — تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ — ص ٣٤ ، ٣٥

** ارجع الى دراسة morris السابق الاشارة اليها ص ١٤ : ١١

من بعد ارتفاع العجز الى ٧ر٦٪ الى اجمالي الناتج المحلي في ١٩٨٠* . ومن ثم فلقد أصبح من الممكن تغطية عجز الحساب الجاري لبعض دول هذه الفئة على مدى مناسب دون أن يؤدي الى التضحية بالتنمية .

هذا وان كانت تلك الدول المستوردة للنفط سريعة نمو الصادرات الصناعية قد حققت بعض النجاح في مجال التكيف بالمقارنة بدول السوق الحر المتقدمة (الذي تحول عجز حسابه الجاري الى فائض خلال نفس الفترات الزمنية)، الا أن ما بذلته في هذا الـ يعد نسبيا أكبر من المبذول من جانب دول السوق الحر المتقدمة ، حيث أن عجز حسابها الجاري (بعد ارتفاعي اسعار النفط في ٧٤ و ٨٠) نسبة الى ناتجها المحلي الاجمالي كان أكبر بكثير من وقع عجز دول السوق الحر المتقدمة على اقتصادياتها ، مما استدعى حدوث تكيف تركيبي أكبر ، من حيث زيادة الصادرات والتحكم في نمو الواردات ، خاصة وان ذلك قد تم على حساب تدهور كبير في معدلات التبادل الدولي لتلك الدول ، وذلك لم يكن حال دول السوق الحر المتقدمة ، التي تمتلك زمام السيطرة على أسعار العديد من السلع الداخلة في التجارة العالمية ، وذلك نتيجة لتميزها وحجمها النسبي الكبير في التجارة العالمية ، كما سبق القول .

وتتميز الدول النامية المستوردة للنفط سريعة نمو الصادرات الصناعية ، بأن ما تم بها من تكيف لم يكن على حساب التضحية بمعدلات النمو الاقتصادي - وهى في ذلك تختلف عن دول السوق الحر المتقدمة - فكما يبدو من جدول رقم (٣) فأنها قد حققت أعلى معدلات نمو اقتصادي حقيقي خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٠ . وقد ساهم في ذلك ما حققته معظم دولها من ارتفاع في نسبة الادخار والاستثمار ، علاوة على زيادة كفاءة الاستثمار** . وقد ساعد ارتفاع نسبة المنتجات الصناعية في انتاج وتجارة هذه الدول على امكانية حصولها على القروض ، والاستدانة من أسواق رأس المال الخاصة ، وبذلك نجد أن جانبا من الانفاق الاستثماري لهذه الدول قد قوبل بتحركات رأسمالية من خارج البلاد الى داخلها ، كما يبدو كذلك من الجدول رقم (٣) نفسه . وان كان ما حدث من ارتفاع في أسعار الفائدة منذ خريف ١٩٧٩ ، قد زاد من عبء خدمة ديون معظم هذه الفئة (البرازيل - الارجنتين - كوريا الجنوبية) التي سبق وان توسعت في الاقتراض من النظام المصرفي ، مما دفعها الى مقابلة هذه الالتزامات بالاقتراض قصير الاجل ، ووضع موازين مدفوعاتها في موقف صعب ، اضطرها الى خفض وارداتها ، وتأجيل الاستثمارات وانخفاض معدلات نمو بعضها الى مستويات سالبة في ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، كما سوف يشار الى ذلك فيما بعد .

---

* انظر الجدول رقم (٣)

** البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ - صفحة (٩).

جدول رقم (٣)

التطور في معدلات نمو الدول النامية المستوردة للنفط
سريعة نمو الصادرات الصناعية
ونسبة بعض متغيرات موازين مدفوعاتها الى اجمالي ناتجها
المحلي الحقيقي *

(نسبة مئوية)

السنة	معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	النسبة المئوية الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي	
		العجز في الحساب الجاري	التحركات الرأسمالية الطويلة والقصيرة الاجل
١٩٧٠		— ١ر٦	١ر٧
١٩٧٣	٤ر٤		
١٩٧٤	١٠ر٠	— ٤ر٧	٤ر٠
١٩٧٨		— ٢ر٦	٤ر٦
١٩٨٠	٦ر٢	— ٦ر٧	٤ر٥

تنتقل الى فئة أكثر الدول النامية المستوردة للنفط تأخرا ، وهي تمثل أكثر الدول النامية انخفاضا في الدخل ، ويقع معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء ، وتعتمد كل منها في الغالب على النشاط الزراعي ، وتتصف قطاعاتها الانتاجية بالضعف وعدم المرونة ، ونقص البنية التحتية والمؤسسات التجارية والمهارات ، مما يجعلها أقل قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية . وتعتمد كل دولة من هذه الدول في صادراتها على واحد أو عدد محدود من السلع الاولية ، وتتوقف اساسا اسعارتلك السلع على نمو الطلب عليها بدول السوق الحر المتقدمة ، وبالتالي على معدلات النمو بهذه الدول ، كما تتوقف كذلك على الظروف الجوية والطبيعية . وكلا العاملين يعتبر خارجا عن ارادة هذه الدول ، ويعد قابلا للتقلبات الكبيرة . وقد زادها سوءا التقلب في معدلات الصرف المستخدمة في الاسواق العالمية للسلع الاولية ** . ومن ثم نجد أن هذه

---

* المصادر : انظر مصادر جدول رقم (٢) .

** IMF, International Financial Statistics, Supplement on Trade Statistics, Supplement Series No. 4, 1982, P. xiii .

الدول قد تأثرت أكثر من غيرها بظروف الاقتصاد العالمي ، وانخفاض الطلب وأسعار السلع الاولية في سنتي ٧٥ و ١٩٧٩ • ويترتب على انخفاض قيمة صادرات هذه الدول ، تأثر وارداتها ايضا بالنقص ، وان كان ذلك لم يمنع عجزها التجاري من الارتفاع • ومن ثم نجد ان عجز الحساب الجاري لهذه الفئة من الدول منسوبا الى ناتجها المحلي ، قد أخذ في التصاعد التدريجي من ٦ر١٪ في ١٩٧٠ الى ٣ر١٢٪ في ١٩٨٠ ، كما يبدو من الجدول رقم (٤) ، ويتوقع أن يكون أكثر من ذلك في سنة ١٩٨٢ • ويمثل العجز في الحساب الجاري في سنة ١٩٨٠ ، قدر حوالى ثلاثة أرباع مقدار صادراتها السلعية والخدمية ، وهو في تزايد مستمر ، مما قد يصعب مواجهته •

جدول رقم (٤)

التطور في معدلات نمو الدول النامية المستوردة للنفط الاكثر تأخرا ونسبة بعض متغيرات موازين مدفوعاتها الى اجمالي ناتجها المحلي الحقيقي *

(نسبة مئوية)

السنة	معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	النسبة المئوية الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي	
		العجز في الحساب الجاري	التحركات الرأسمالية الطويلة والقصيرة الاجل
١٩٧٠		- ٦ر١	٠ر١
١٩٧٣	٩ر٥		
١٩٧٤		- ٥ر٨	٣ر٢
١٩٧٨	٢ر١	- ٧ر٩	٣ر٨
١٩٨٠	٢ر٩	- ١٢ر٣	٥ر٣

وقد تبين لنا فيما سبق ، أن كمية صادرات هذه الفئة الاكثر تأخرا قدتناقصت من سنة ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ ، ولم ترتفع من بعد ذلك الابقدر أقل مما كانت عليه في أوائل السبعينات • و بالنسبة لكميات وارداتها فلقد نمت منذ ١٩٧٤ ، بما يتعدى معدلات نمو كميات صادراتها ، وذلك على الرغم من سعي بعض هذه الدول الى تقليل وارداتها ، لدرجة أن بعضها أصبح لا يستورد الا ما هو ضروري جدا ، مما أثر على معدلات نموه سلبيا • ويبدو أن لهذه التغيرات

* ارجع الى مراجع الجدول رقم (٢)

الكمية غير الصحية للصادرات والواردات أثرا على الميزان التجاري لهـــذه الدول ، قد يفوق في أهميته الاثر السعري • وان كان ذلك لا يمحو كليـــة المسئولية الجزئية للتغيرات النسبية في أسعار كل من الصادرات و الواردات، الا أنها تأتي هنا في مرتبة تالية للأثر الكمي ، كما سبق توضيح ذلك •

هذه الظروف غير المواتية للتجارة الخارجية ، المتمثلة في صعوبة زيادة الصادرات* ، والاضطرار الى الحد من تصاعد العجز التجاري بتقييد الـواردات ، نظرا كذلك لصعوبة التوسع في الاقتراض اللازم لمواجهة تزايد عجز الحســاب الجاري ، وعدم استقرار أحوال بعض هذه الدول الداخلية ، نتيجة الحـــروب المحلية ، وما مر ببعضها من ظروف جفاف ، كل ذلك بالاضافة الى ما ذكـــر من تخلف الهياكل الانتاجية لهذه الدول ، قد جعلها تعاني من ركود في معـــدلات نموها ، بحيث نجد أنها قد حققت أقل معدلات نمو خلال عقد السبعينـــات بالمقارنة بأي فئة أو مجموعة أخرى من الدول ، كما يبدو من جدول رقم (٤) ، حيث انخفضت معدلات نموها مما يقـرب من ٦٪ سنويا قبل ١٩٧٤ الى حوالـــى ٢ر١٪ و ٩ر٢٪ خلال الفترتين ٥٤ — ٧٨ و ٧٨ — ٨٠ على الترتيب ، مما يعني اذا أخذ بمعدلات النمو السكاني في تلك الدول انخفاض مستويات دخل الفرد بكـــل منها •

هذا الانجاز الضعيف لدول هذه الفئة ، قد حدث على الرغم من تزايـــد المساعدات التي وجهت لها ، والتي ساهمت في مواجهة عجز حسابها الجاري،فلقد ارتفعت التحويلات الحكومية ، التي حصلت عليها من حوالي ٣ر٠ بليـون دولار في ١٩٧٠ الى ٢ر١ بليون دولار في ١٩٧٤ ، والى حوالي ٧ر٢ بليـون دولار في١٩٨٠ ، وان كانت قد تراجعت أهميتها خلال أوائل الثمانينات • كما ارتفعت التحويلات الخاصة ، وأكثرها لمواطني هذه الدول العاملين بالخارج ، من حوالـــي ٤ر٠ بليون دولار في ٧٤ الى حوالى ٤ر٢ بليون دولار في ١٩٨٠ • كما ساهمت بالاضافة الى ذلك القروض الخارجية في سد عجز الحساب الجاري لهذه الدول • وان كانت هذه القروض محدودة من حيث المقدار ، بالمقارنة بما حصلت عليه الفئـــات الاخرى من الدول ، الا أنها لا تعد بالصغيرة ، اذا نسبت الى الناتج المحلـــي لفئة الدول الاكثر تأخرا ، كما يبدو من جدول رقم (٤) •

---

* وذلك لاعتماد معظم هذه الدول على السلع الاولية ، وعدم امكانيتها علـى استغلال النمو السريع في الطلب على السلع المصنعة • وحتى بالاقتصـــار على السلع الاولية ، فان اسعار تصديرها بمعرفة الدول الاكثر تأخرا قد تأكلت أكثر من أسعار تصديرها بمعرفة الدول النامية الاخرى ، وذلـــك لافتقارها للمرونة ولظروف عرضها غير الملائمة ، بدءا من البنيـــة التحتية غير الكافية ، والمؤدية لارتفاع التكلفة ، الى السياســـات التصديرية غير السليمة ، والكابحة لحوافز المنتجين ...
البنك الدولي — تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ — ص ١٢٦٠

يبقى بعد ذلك من الدول النامية المستوردة للنفط ، أن ننتقل الى فئة الدول النامية الاخرى • ونظرا الى أنها تتضمن ما تبقى من دول مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ، فهى تعتبر اكثر من غيرها من حيث عدم التجانس • فهى تتضمن الهند وباكستان اللتين تتميزان بارتفاع الكثافة السكانية ، وهما وان كانتا تعتبران احصائيا من الدول النامية المنخفضة الدخل* ، التي تعتمد على الزراعة كنسبة الى اجمالي الناتج المحلى والى اجمالي العمالة ، الا أن هاتين الدولتين لا يمكن أن يدخلا في عداد فئة الدول الاكثر تأخرا ، فبكل منهما [illegible] من الصناعات الكبيرة ، ويتوفر بهما اعدادا كبيرة من العمالة [illegible] ، ويحتل ناتج الصناعة التحويلية بكل منهما نسبة غير منخفضة من اجمالي الناتج المحلى (١٦ : ١٨٪) ، ومن اجمالي الصادرات (تقترب من ٦٠٪)** ، مما يجعلهما ذوي هيكل انتاجي اكثر قدرة على التكيف ، بالمقارنة بحالة الدول النامية الاكثر تأخرا ، وكذلك بحالة غيرهم من الدول النامية الاخرى • كما تتضمن فئة الدول النامية الاخرى دولا مثل مصر ، وقد تحولت في السنوات الاخيرة الى مصدرة صافية للنفط ، الا أن نسبة صادراتها من النفط الى اجمالي صادراتها الكلية كانت لم تصل بعد الى النسبة المقررة لكى تضاف احصائيا الى مجموعة الدول النامية المصدرة للنفط • وتعد مصر من حيث الدخل قريبة من الحد الادنى لفئة الدول النامية المتوسطة الدخل ، وهى تعتمد على الزراعة ، وتتوفر فيها العديد من الصناعات الكبيرة ، كما تتميز بوجود اعداد كبيرة من العمالة الماهرة • أما بقية فئة الدول النامية الاخرى المستوردة للنفط ، فيتفاوت وجود قطاع الصناعة التحويلية في كل منها ، وان كانت تجتمع معا في كون أغلبيتها تقع داخل فئة الدول النامية ذات الدخل المتوسط ، وان كلا منها يتميز بانتاج واحد أو أكثر من المواد الاولية الاساسية الزراعية أو التعدينية ، التي يتم تصديرها •

لقد استمر عجز الحساب الجارى لفئة " الدول النامية الاخرى" في الارتفاع طوال الفترة المعنية بالدراسة ، فحقق زيادة متواصلة كنسبة الى اجمالي الناتج المحلي من ١ر٥٪ في ١٩٧٠ الى ٦ر٥٪ في ١٩٨٠ • مما يشير الى انه في المتوسط وان كانت دول هذه الفئة لم تتمكن لدرجة معينة من الحد من تصاعد عجز حسابها الجاري ، الا ان هذا التصاعد كان أقل بكثير مما وجد بالدول النامية الاكثر تأخرا ، وانه لا يزال في حدود ليس من

---

* تعرف المصادر الاحصائية لهيئة الامم المتحدة الدول النامية التي يقل مستوى دخل الفرد فيها عن ٥٠٠ دولار في السنة (باسعار ١٩٧٨) بالدول النامية ذات الدخل المنخفض ، والتي يتراوح مستوى دخل الفرد فيها ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ دولار في السنة (باسعار ١٩٧٨) بالدول النامية متوسطة الدخل ، وما يتعدى ذلك بالدول النامية المرتفعة الدخل •

** البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ - الملحق الاحصائي ص ١١٤ ، ١٢٦ •

العسير مواجهتها ، بعكس حالة الدول النامية الاكثر تأخرا ، الذي أصبح وضعها لا يدعو الى التفاؤل . وان كان قد اقترن هذا التحكم الجزئي في العجز الحسابي لفئة الدول النامية الاخرى ، بانخفاض في معدلات نموها الاقتصادي الحقيقي ، مما كانت عليه قبل ١٩٧٤ من معدل سنوي قدره ٧ر٦ ٪ الى ما حققته من معدلات سنوية ٢ر٦٪ و ٣ر٥٪ خلال الفترتين ٧٤ - ٧٨ و ٧٨ - ٨٠ على الترتيب ، كما يبدو من جدول رقم (٥) ، والذي يعد كذلك أكثر اعتدالا عما حققته الدول النامية الاكثر تأخرا .

جدول رقم (٥)

التطور في معدلات نمو الدول النامية المستوردة للنفط الاخرى ونسبة بعض متغيرات موازين مدفوعاتها الى اجمالي ناتجها المحلي الحقيقي*

(نسبة مئوية)

السنة	معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	النسبة المئوية الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي	
		العجز في الحساب الجاري	التحركات الرأسمالية الطويلة والقصيرة الاجل
١٩٧٠ - ١٩٧٣	٧ر٦	- ١ر٥	١ر٥
١٩٧٤ - ١٩٧٨	٢ر٦	- ٣ر١	٢ر٨
١٩٧٨ - ١٩٨٠	٣ر٥	- ٣ر٧	٤ر١
		- ٤ر٥	٥ر٦

ان ما تتميز به النسبة الغالبة من دول فئة " النامية المستوردة للنفط الاخرى" ، من الاعتماد على سلعة واحدة أو أكثر من السلع الاولية الاساسية ، يجعل هيكل انتاجها جامدا ، فلا يتوفر لديها المرونة ، التي تمكنها من تجنب الآثار الضارة لتقلبات أسعار سلعها ، وتصبح قدرتها على تحمل الصدمات الخارجية محدودة . فكما ذكرنا فيما سبق فان ما شهدته أسعار السلع الاولية الاساسية من ارتفاع في ٧٢ - ٧٤ ، قد جعل ما حدث من ارتفاع في

* ارجع الى مراجع الجدول رقم (٢)

عجزها التجاري في سنة ١٩٧٤ ، لا يرجع الا بقدر محدود للتغيرات النسبية في الاسعار (قد خفف من اثر الارتفاع في اسعار النفط) ، الا انه من بعد ذلك فان الزيادة في عجزها التجاري ترجع بدرجة كبيرة لعامل السعر ، حيث أن ما حققته هذه الفئة من تزايد في الصادرات من حيث الكم ، كان يتعدى الزيادة في كميات وارداتها • ولقد تزايد عجزها من سنة ١٩٧٨ الى ١٩٨٠ ، على الرغم من زيادة كميات صادراتها خلال تلك الفترة بمعدل ١٢٪ * ، وانخفاض كميات وارداتها بنسبة ٨٪ ، وذلك نتيجة لتدهور معدلات تبادلها الدولي بنسبة حوالى ١٧٪ خلال هاتين السنتين •

من هنا نستطيع القول ، أن سعى بلدان فئة الدول النامية الاخرى للتكيف ، كان يتلخص في المتوسط في اجراء تكيف هيكلي محدود (نتيجة لجمود هياكلها الانتاجية) ، بتحقيق زيادات كمية محدودة في الصادرات ، والحد من نمو كميات الواردات • وان كان أثر التغير النسبي المعاكس في الاسعار كبيرا (باستثناء فترة أوائل السبعينات) ، بحيث لم يتوقف عجز الحساب الجارى عن التزايد • وما تم من تكيف نسبي محدود ، قد اقترن بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي • وقد اعتمد في مواجهة عجز الحساب الجارى بصورة متزايدة على كل من التحركات الرأسمالية طويلة وقصيرة الاجل ، والممثلة أساسا في القروض ، وكذلك التحويلات الحكومية الممثلة في المساعدات ، علاوة على التحويلات الخاصة للمواطنين العاملين بالخارج •

هذا وان كان ذلك هو ما يمكن استخلاصه كمتوسط احصائي من الارقام الخاصة بهذه الفئة ، الا انه يخفى ما حققته بعض الدول من نجاح نسبي أكبر في التكيف ، وما أخفقت فيه الاخرى في هذا المجال • كما أن هناك اختلافا في تجارب التكيف ، نتيجة للتفاوت في التركيب الانتاجي ، وطبيعة السياسات المتبعة ** •

وأخيرا ننتقل الى الدول النامية المصدرة للنفط ، حيث يمكن أن نميز فيها بين فئتين رئيسيتين: فئة الدول المصدرة للنفط ذات العجز في رأس المال ، وفئة الدول المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال • ومن الغريب ان نجد أنه من ضمن حوالى احدى وعشرين دولة ، تقع تحت مجموعة الدول النامية المصدرة للنفط، حوالى خمسة أو أربعة منها فقط هم ما يمكن اعتبارهم

---

* على أثر الزيادة الاخيرة في أسعار النفط في ٨٠/٧٩ ، كان تزامن الركود في النشاط الاقتصادي ، أقل وضوحا في دول السوق الحر المتقدمة • وكان الأثر الغير مباشر على صادرات الدول النامية أكثر ملائمة مما كان عليه في ٧٤ — ٧٥ •
البنك الدولي — تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ — ص ٦٤•

** للتعرف على مزيد من التفاصيل ، المرجع السابق — ص ٨١ : ٩٢ •

حاليا بدول الفائض الرأسمالي * . أما بقية الدول النامية المصدرة للنفط فهى تشترك مع الدول النامية المستوردة للنفط من حيث تحقيقها لعجز في ميزان حسابها الجاري . وان هذه الدول قد ظلت على حالة العجز هذه ، على الرغم من الارتفاع الهام الاول في اسعار النفط في ٧٤/٧٣ . ولقد تحول بعضها الى تحقيق فائض في حسابه الجاري ، عند الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط في ٨٠/٧٩ ، وان كان هذا الفائض لم يدم ، وتحول ثانية الى عجز في الحسابات الجارية ، مع تراجع كميات الطلب على النفط ، وتراخي الارتفاع في اسعاره . ومن ثم نجد أن البيانات الاحصائية الخاصة بمجموعة الدول النامية المصدرة للنفط ،سواء كانت خاصة بميزان المدفوعات أو غيرها، ما هى الا محطة لبيانات تلك الفئتين من الدول المصدرة للنفط .

وتشكل الدول المصدرة للنفط ذات العجز في رأى المال فئة غير متجانسة من الدول ، فمنها الصغير في الحجم من حيث عدد السكان ، مثل ترنداد وتوباجو والجابون . ومنها الدول المكتظة بالسكان ، مثل أندونيسيا ونيجريا والمكسيك . ومنها الدول الفقيرة المنخفضة الدخل مثل أندونيسيا، والاخرى المرتفعة الدخل والشبه صناعية مثل المكسيك . وان كانت تشترك معا جميع هذه الدول في الحاجة الى استغلال عائدات النفط في تنمية ، تحقق لها امكانيات الانطلاق الذاتي ، قبل أن يمر عقد أو عقدين من الزمن ، تستنفد من بعده ثروتها النفطية . وهنا تظهر الحاجة الى الادارة الاقتصادية السليمة لعائدات النفط ، التي تعرضت للزيادة المفاجئة ، واقترنت بالتوسع في كل من الاستيراد والانفاق العام ، الذي استهدف القيام بمشروعات البنية الاساسية والخدمات الرئيسية . ومن ثم فان زيادة الطلب على المباني والسلع والخدمات الاخرى التي يصعب استيرادها ، قد أدى الى التضخم ، وارتفاع اسعار الصرف بالنسبة للدولار ، مما أثر على صادراتها غير النفطية ، التي انخفضت فيما بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . وقد دفع ذلك في أواخر السبعينات الى اتباع بعض الدول لسياسات انكماشية ، ومثال ذلك كل من الجزائر وأكوادور وأندونيسيا ونيجريا** .

وعموما فقد استطاعت هذه الدول النامية المصدرة للنفط ذات العجز الرأسمالي ، بفضل ما يتوفر لديها من نفط من الحصول دون صعوبات على قروض لمواجهة العجز في موازين حساباتها الجارية . وقد أدى ذلك الى توسع بعض

---

* ويشمل ذلك الكويت - السعودية - الامارات العربية المتحدة - قطر - ليبيا . ويمكن ان يضاف اليهم العراق الى ما قبل حربها مع ايران (في اكتوبر ١٩٨٠) .

** المرجع السابق - ص ٩٩ : ١٠٠ .

هذه الدول في الحصول على المزيد من القروض ، لتمويل المشاريع الضخمة ، ومواجهة التزايد في الانفاق الحكومي • ومع الارتفاع في السنوات الاخيرة في أسعار الفائدة ، ارتفعت مبالغ خدمة الديون الى حد عرّض بعضها الى حدود خطرة ، والمثال الواضح على ذلك المكسيك •

نمط التطور في استخدام الطاقة :

تميز عقد الخمسينات والستينات حتى ما قبل الارتفاع الاول الهام في اسعار النفط في ٧٤/٧٣ بظاهرتين مميزتين في مجال استخدام الطاقة • الاولى النمو الكبير في الاستخدام العالمي لمصادر الطاقة الاولية ، حيث بلغت في ١٩٧٣ حوالى ثلاثة أمثال ما كانت عليه في ١٩٥٠* • والثانية التحول الواضح والسريع من استخدام الفحم كمصدر رئيسي للطاقة الى استخدام المنتجات النفطية والغاز الطبيعي ** • ففي الوقت الذي لم تزد فيه الكميات المستخدمة من الفحم في ١٩٧٣ الا بنسبة ٥٠٪ مما كانت عليه في ١٩٥٠ ، قد زادت الكميات المستخدمة من النفط والغاز الطبيعي خلال نفس الفترة الى ثمانية وستة أمثال ما كانت عليه على الترتيب في ١٩٥٠ • وقد ترتب على ذلك حدوث تغير هيكلي في النمط العالمي لاستخدام المصادر الاولية للطاقة ، انخفض فيه النصيب النسبي للطاقة المستمدة من الفحم الى حوالى النصف من ٦٢٪ في ١٩٥٠ الى ٣١٪ في ١٩٧٣ ، وزاد فيها النصيب النسبي لكل من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي الى الضعف أو ما يقرب من الثلاثة امثال من حوالى ١٧٪ و ١٠٪ على الترتيب في ١٩٥٠ الى حوالى ٤٦٪ و ٢١٪ على الترتيب في ١٩٧٣ •

هذا الوضع الذي ساد الاستخدام العالمي للطاقة طوال ما يزيد عن عقدين من الزمن ، قد تغير كلية الى صورة عكسية تماما خلال العشر سنوات الاخيرة ، التالية لارتفاع أسعار النفط في ٧٤/٧٣ • حيث أنه من ناحية ،لم يتعد المستخدم من النفط واجمالي الطاقة في ١٩٨٠ ما كان عليه في ١٩٧٣ الا بنسبة

---

* ارتفع معدل النمو السنوي لاستخدام اجمالي مصادر الطاقة الاولية على مستوى العالم مما كان عليه من أقل من ٥ر١٪ سنويا قبل سنة ١٩٥٠ الى معدل ٥ر٥٪ سنويا خلال الخمسينات و ٤ر٧ ٪ سنويا خلال الستينات وحتى سنة ١٩٧٣ •

** وذلك نظرا لما يتمتع به النفط من مزايا أساسية كوقود بالمقارنة بغيره من مصادر الطاقة• فهو سهل النقل ، نظيف لا يترتب على استخدامه تلوث في البيئة ، ويمكن بتكريره الحصول على العديد من المنتجات التي تخدم اسواقا واغراضا متعددة ، كما أن له محتوى اعلى للطاقة في حجم معين • علاوة على ما تميز به خلال عقدي الخمسينات والستينات من انخفاض في مستوى ثمنه ، مما أدى الى الاعتماد عليه ، وتصميم معدات وآليات الصناعة وأجهزة الاستخدام المنزلي والمرافق والانشاءات على أساس استخدامه • أرجع الى الدراسة السابق الاشارة اليها لكاتب هذه السطور — ص ٣ •

٩٪ و ١٥٪ على الترتيب (أي حدث نمو سنوي بمعدل ٢ر١٪ ، ٢٪ على الترتيب). ومن ناحية أخرى قل النصيب النسبي للمستخدم من النفط من ٤٦٪ في ١٩٧٣ الى ٤٣٪ في ١٩٨٠ ، وتوقف الهبوط في النصيب النسبي لاستهلاك الفحم ، وأبدى ميلا نحو التصاعد . هذا وقد شهدت السنتان الاخيرتان ٨١ و ٨٢ انخفاضا أكبر في استهلاك النفط ، بحيث أن ما وصل اليه من مستوى في ١٩٨٢ ، أصبح يقل عما كان عليه في ١٩٧٣ .

هذا التراجع في نمو المستخدم عالميا من الطاقة ، وبالذات المستخدم من النفط ، يعد ظاهرة حديدة ، لم تظهر الا نتيجة لما حدث خلال عقد السبعينات من ارتفاع في اسعار النفط . ويهمنا هنا أن ندرس ما حققته مجموعتا " دول السوق الحر المتقدمة" و" الدول النامية المستوردة للنفط" في كل من مجالي استخدام وتنمية الطاقة من أجل التكيف مع ما طرأ من ارتفاع في اسعار النفط خلال العشر سنوات الماضية ، وذلك لكي نقلل من العبء الواقع على موازين مدفوعاتها . وتقتصر النقطة الحالية على دراسة جانب التكيف في مجال استخدام الطاقة ، على أن نتناول في النقطة التالية جانب التكيف في مجال تنمية المصادر المحلية للطاقة .

بدراسة نمط التطور في استخدام الطاقة بدول السوق الحر المتقدمة خلال فترة العشر سنوات الاخيرة ، يمكن أن نستخلص العديد من الظواهر : **الاولى** تذبذبت معدلات النمو السنوية لاستهلاك النفط واجمالي المصادر الاولية للطاقة ، وهبطت كل منها الى معدلات سالبة قدرها ٣ر٠٪ و ٤ر٢٪ على الترتيب خلال سنتي ٧٤ و ٧٥ ، كرد فعل للارتفاع الاول في أسعار النفط . ثم تحولت كل منها الى معدل موجب قدره ١ر٣٪ و ٥ر٢٪ على الترتيب خلال فترة تراخي معدل التزايد في اسعار النفط من ٧٥ الى ١٩٧٨ . ثم مع الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط ، انخفضتا مرة أخرى من سنة ٧٨ الى سنة ٨٠ ، الى معدل نمو سالب قدره ٧ر٣٪ لاستهلاك النفط ، وآخر موجب منخفض قدره ٢ر٠٪ لنمو المستهلك من اجمالي مصادر الطاقة الاولية * . وتشير البيانات الخاصة بدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، بتصاعد معدل انخفاض استهلاك النفط الى مقدار سالب قدره ٣ر٤٪ خلال سنتي ٨١ ، ٨٢** . وهكذا نجد انه قد شهد المستخدم من النفط واجمالي المصادر الاولية للطاقة في دول السوق الحر المتقدمة دورتين ، هبطت خلال الاولى منها كل من الكميات المستخدمة من النفط والكميات المستخدمة من اجمالي المصادر الاولية للطاقة (ليس فقط لانخفاض كميات استهلاك النفط ، بل

---

* ارجع الى الجدول المرفق رقم (م — ٥)

** See: OECD, Economic Outlook, No. 31, July 1982, P. 137 .

ايضا الغاز الطبيعي ، وكذلك الفحم) • وهبطت خلال الثانية منها ، وبصورة أكثر حدة ولمدة أطول ، الكميات المستخدمة من النفط ، وان كان قد انخفض ايضا معدل نمو اجمالي المستخدم من المصادر الاولية للطاقة ، ولكن لم تقل كمياته ، نتيجة للزيادة التعويضية لما حدث من انخفاض في كميات استهلاك النفط ، بزيادة الكميات المستهلكة من المصادر الاخرى للطاقة • فما ترتب على الارتفاع الاول الهام في اسعار النفط ، كان مجرد انكماش مؤقت في الكميات المطلوبة من النفط ، امتد أثره — بفعل الانخفاض في النشاط الاقتصادي — الى المصادر الاخرى للطاقة ، فانخفضت الكميات المستهلكة منها ، ولم يدم هذا الانكماش الا لفترة قصيرة ، عادت من بعده معدلات نمو المستهلك من النفط والمصادر الاخرى للطاقة في الارتفاع • أما ما ترتب على الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط ، فقد كان انخفاضا أكبر وأدوم في الكميات المستهلكة من النفط ، تم تعويضه بما حدث من ارتفاع في معدلات نمو المستخدم من المصادر الاخرى للطاقة •

الظاهرة الثانية ، وهى ما يحتله استهلاك النفط من أهمية مرتفعة من بين اجمالي المستخدم من المصادر الاولية للطاقة في دول السوق الحر المتقدمة ، والذي يبلغ حوالى نصف الاحتياجات الاجمالية من الطاقة الاولية في هذه الدول • ولقد تأثرت هذه الاهمية النسبية للمستخدم من النفط ، نتيجة لما حدث خلال عقد السبعينات من ارتفاع في اسعار النفط • فنجد ، كما يتبين من الجدول المرفق رقم (م — ٦) وبما يتفق مع ما ذكر عن الظاهرة الاولى ، أنه من بعد تصاعد النصيب النسبي للمستخدم من النفط الى اجمالي المستخدم من المصادر الاولية للطاقة من حوالى ٤٨٪ في ١٩٧٠ الى ٥٢٪ في ١٩٧٣ ، انخفض هذا النصيب النسبي مرة اخرى الى ٤٨٪ في سنة ١٩٨٠ ، ويتوقع ان يكون قد وصل الى ما يقل عن ذلك في ١٩٨٢ • وفي نفس الوقت اتخذ النصيب النسبي للمستخدم من الفحم عكس ذلك النمط ، فمن بعد تناقصه قبل ١٩٧٣ ، قد حدث وارتفع خلال الفترة ٧٨ — ٨٠ ، مؤكدا انعكاس عمليات الاحلال السابقة لسنة ١٩٧٣ ، والعودة نحو احلال الفحم محل النفط ، الذي قلت خلال السنوات الاخيرة الكميات المستخدمة منه • ويتضح كذلك الاستمرار في ارتفاع النصيب النسبي لكل من المستخدم من الغاز والكهرباء المستمدة من المصادر الاولية (القوة المائية والنووية) •

الظاهرة الثالثة ، وهى ما تستأثر به دول السوق الحر المتقدمة من نصيب نسبي مرتفع من اجمالي المستخدم عالميا من المصادر الاولية للطاقة ، وبالذات النفط والغاز ، خاصة اذا قارنا تلك الانصبة النسبية لاحتياجاتها من المصادر المختلفة للطاقة ، بالنصيب النسبي لعدد سكانها الى اجمالي عدد سكان العالم ، كما يبدو من الجدول المرفق رقم (م — ٧)• ويلاحظ عموما أنه خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ، قد حدث تقريبا انخفاض متتابع في

أنصبتها النسبية من اجمالي المستخدم عالميا من المصادر المختلفة للطاقة ، خاصة وبصورة أكثر وضوحا فيما يتعلق بأنصبتها من المستخدم من كل من النفط والغاز ، حيث انخفضا عما كانا عليه من حوالى ٧١٪ من اجمالي المستخدم من كل منهما عالميا في ١٩٧٣ الى حوالى ٦١ أو ٦٢٪ في ١٩٨٠ .

الظاهرة الرابعة، وهى وان كانت تعتمد دول السوق الحر المتقدمة بصفة رئيسية على الاستيراد في الحصول على النسبة الكبرى من احتياجاتها النفطية (والتي تصل الى حوالى ثلاثة ارباع هذه الاحتياجات ، أو ما يزيد كما يبدو من الجدول المرفق رقم (م — ٨) ، الا أنها تعتمد أساسا على نفسها في مواجهة معظم احتياجاتها من المصادر الاولية الاخرى للطاقة * . ويلاحظ انه بمقارنة الارقام الخاصة بهذه الظاهرة عن سنة ١٩٨٠ ، بما كانت عليه في سنة ١٩٧٣ ، نتبين حدوث انخفاض محدود في مدى اعتمادها على العالم الخارجي في مواجهة احتياجاتها النفطية (بنسبة ٨٪) ، بينما أن هناك زيادة في مدى اعتمادها على العالم الخارجي في مواجهة احتياجاتها من المصادر الاخرى للطاقة ، وان كانت المحصلة النهائية لما تم من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠، هو حدوث انخفاض محدود في مدى اعتمادها على العالم الخارجي في الحصول على اجمالي احتياجاتهامن المصادر المختلفة للطاقة الاولية (بنسبة ١١٪) . وقد يعني الانخفاض في نسبة صافي استيراد النفط الى استهلاكه ، اما نقص الكمية المستهلكة منه " و / أو" زيادة المنتج منه داخليا بدول السوق الحر المتقدمة . ويبدو أن كلا الاحتمالين قائم ، لما ذكر سابقا من تناقص في كميات الاستهلاك ، ولما سوف يذكر فيما بعد عن الانتاج . كما انه يمكن القول بالمنطق نفسه ، أن زيادة نسبة صافي المستورد من المصادر الاولية الاخرى للطاقة الى الكميات المستهلكة منها ، قد يرجع اما الى تناقص الانتاج المحلي منها ، أو الى تزايد المستهلك منها ، بما يتعدى معدلات نموانتاجها . ويبدو أن الاحتمال الثاني هو الاقرب للصحة ، لما حدث من نمو في استهلاكها ، واحلالها محل النقص في استهلاك النفط ، ولما سوف يذكر فيما بعد بخصوص انتاجها .

---

* يغلب على مصادر الطاقة الاولية الغير نفطية الطابع المحلي ، اذا ما قورنت بالنفط. ففي الوقت الذي تمثل فيه الصادرات العالمية من النفط الخام نسبة تزيد عن نصف انتاجه العالمي (٥٧٪ في ١٩٧٣ ، ٥٠٪ في ١٩٨٠ ،) ، نجد أن الصادرات العالمية من الفحم تمثل نسبة ٧٪ فقط من انتاجه العالمي (طوال الفترة من ٧٠ حتى ٧٩ ، وارتفعت الى ٨٪ في ١٩٨٠) وتمثل الصادرات العالمية من الغاز نسبة ٧٪ من انتاجه العالمي في سنة ١٩٧٣ ، ارتفعت تدريجيا الى ١٢٪ في ١٩٨٠ .
see: UN, Yearbook of World Energy Statistics 1980, Dep. of International Economic & Social Affairs, Statistical Office,New York, 1981, PP. 234, 337, 672; and Yearbook ... 1979, New York, 1981, PP. 336,480 and 911 .

نستخلص من تلك الظواهر الاربع الهامة - التي يتفق ما اتخذه كل منها من نمط تطور مع ما حققته الاخريات من أنماط تطور خلال الفترة المعنية بالدراسة - الاستنتاجات التالية :

أولا : حققت دول السوق الحر المتقدمة خلال العشر سنوات التالية لبدء ظهور أزمة النفط في ١٩٧٣ ، معدل نمو سنوي منخفض في استهلاكها من اجمالي المصادر الاولية للطاقة وآخر سالبا في استهلاكها للنفط ، مما أدى الى تغير نمط استخدا للطاقة ، من حيث تناقص النصيب النسبي لاستهلاك النفط ، وتزايد الانصبة النسبية للمستهلك من المصادر الاخرى للطاقة . ونظرا لما تحتله تلك الدول من دور نسبي هام الى اجمالي المستخدم عالميا من الطاقة ، فلقد انعكس ما حققته من انجاز في هذا الشأن على الارقام الخاصة بالاستخدام العالمي للطاقة .

ثانيا: بالربط بين ما حدث بدول السوق الحر المتقدمة خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات من دورتين انخفضت خلال كل منها معدلات نمو المستخدم من الطاقة وبخاصة النفط ، وبين ما ذكر فيما سبق من حدوث دورتين اقتصاديتين في نفس تلك الدول ، يبدو لنا وان كان هناك تلازم بين دورتي الطاقة والدورتين الاقتصاديتين من حيث زمن حدوثهما ، الا أن شدة كل منهما لم تكن متناسقة مع الاخرى من حيث الدرجة . فبينما أبدى المستخدم من النفط انخفاضا نسبيا معتدلا خلال الدورة الاولى (في سنتي ٧٤ ، ٧٥) ، وانخفاضا أكثر حدة خلال الدورة الثانية (من سنة ٧٩ الى ٨٢)* ، كان تراجع النمو في الدخل القومي بدول السوق الحر المتقدمة حادا (نسبيا) خلال الدورة الاولى ، ومعتدلا خلال الدورة الاقتصادية الثانية . فلقد أظهر استهلاك النفط بتلك الدول في ١٩٧٥ (التي تمثل نهاية انخفاض الاستهلاك بالدورة الاولى) انخفاضا متراكما بنسبة ٨٪ بالمقارنة بمستوى استهلاكها منه في ١٩٧٣ ، بينما بلغ التناقص المتراكم في استهلاكها من النفط في ١٩٨٢* ما يقدر بحوالى ١٥٪ مقارنة بمستوى استهلاكها في ١٩٧٨ . وعلى العكس من ذلك ، فلقد حققت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - وهى تمثل معظم أرقام دول السوق الحر المتقدمة - في سنة ١٩٧٥ زيادة متراكمة محدودة جدا في ناتجها القومي الاجمالي ، تمثل ٥ر٠٪ بالمقارنة بما حققته في سنة ١٩٧٣ ، على حين قدر ناتجها القومي الاجمالي لسنة ١٩٨٢ بما يزيد بنسبة ٤ر٦ ٪ بالمقارنة بمستوى ١٩٧٨ .

---

* وقد لا تمثل نهاية الانخفاض في استهلاك النفط بالدورة الثانية .

وهذا يعني انه وان كان الانكماش في النمو الاقتصادي وراء الانخفاض في استهلاك الطاقة والنفط في دول السوق الحر المتقدمة ، الا انه لا يمكن أن يكون السبب الوحيد . فاذا جاز لنا القول ، بأن ما حدث من انخفاض في استهلاك الطاقة خلال الدورة الاولى ، يرجع بالدرجة الاولى الى الانكماش في النمو الاقتصادي (وبدليل أنه بمجرد انتهاء الانكماش ، عادت كل من الكميات المستهلكة من النفط والغاز والفحم في الارتفاع ثانية) ، لا يجوز لنا أن نرجع كل ما حدث من انخفاض في استهلاك النفط خلال الدورة الثانية الى ما حدث من انكماش في النمو الاقتصادي وحده . فما حدث خلالها من انخفاض نسبي محدود في معدلات النمو الاقتصادي (بالمقارنة بالدورة الاولى) قد صاحبه هبوط نسبي أكبر (وأطول في الامد) في استهلاك النفط (بالمقارنة بالدورة الاولى) اقترن بتزايد نسبي في المستهلك من المصادر الاخرى للطاقة (الفحم ، الغاز والكهرباء) ، بما يشير الى وجود عوامل اخرى غير الانكماش في النمو الاقتصادي ، قد بدأت تظهر آثارها على نمو ونمط ا لمستخدم من الطاقة ، وبحيث أصبح هناك تحول من استخدام النفط الى استخدام المصادر الاخرى للطاقة .

ثالثا: تلك العوامل الاخرى ، التي بدأت تؤتي ثمارها ، وتظهر آثارها على معدلات نمو ونمط استخدام الطاقة ، هى ما بدأت في اتباعه حكومات دول السوق الحر المتقدمة ، من بعد ارتفاع الاسعار في ٧٤/٧٣ ، من سياسات للاقتصاد في استخدام الطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة ، واحلاله بغيره من مصادر الطاقة — والتي يتوفر الجزء الاكبر منها محليا — كلما كان ذلك ممكنا . فهناك المقاييس أو النظم التي تحدد من استيراد النفط ، فيما يتعدى حصصا معينة أو سقوفا محددة ، أو تزيد من معدلات التعريفة الجمركية ، بتعدي مستوردات النفط لحصص معينة . وهناك النظم التي تنظم استخدام الطاقة ، وذلك مثل التي تحرم استخدام زيت الوقود في محطات قوى معينة ، حتى يمكن استغلال الفحم المحلي أو القوى النووية . وكذلك توجد الاخرى ، التي تمنع أو تفرض عقوبات مالية على استخدام السيارات ، التي لا تقابل شروط استهلاك معينة ، أو التي تحدد السرعة القصوى لقيادة السيارات ، أو التي تغلق محطات تموين السيارات خلال أيام معينة اسبوعيا . وكذلك النظم الخاصة بالحد من الاسراف في التدفئة والاضاءة ،ومراعاة الكفاءة في استخدام الطاقة ، واحلال الكهرباء والغاز محل الديزل والكيروسين* .

---

* علاوة على السياسات التي تشجع وتدعم زيادة الانتاج المحلي من الطاقة ، وهى ما سوف يشار اليه فيما بعد عند دراسة التكيف من زاوية الانتاج . للمزيد من التفاصيل ارجع الى دراسة كاتب هذه السطور السابق الاشارة اليها — الصفحات ٢٤ — ٢٧ .

وان كان يصعب القياس الكمي ، لمدى مساهمة تلك السياسات في خفض معدلات نمو المستخدم من الطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة ، وذلك لأن هناك من العوامل الاخرى التي تؤثر على ذلك ، وبالذات النمو الاقتصادي والتغير في معدلاته ، الا انه يمكن الاستعانة بمعيار "مرونة طلب الطاقة / الدخل" Income Elasticity of Energy Demand * ، كمؤشر أولي يحيد الى حد ما أثر التغير في معدلات النمو الاقتصادي ، وبالتالي يمكن ان يعطي مجرد فكرة اولية عن تأثير تلك السياسات الحكومية ، الخاصة بالاقتصاد في الطاقة واحلال المصادر البديلة للنفط ، وذلك كما يبدو من جدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

التغير في مرونة طلب الطاقة / الدخل بدول السوق الحر المتقدمة **

	٧٣-٧٠	٧٨-٧٣	٨٠-٧٨	٨٠-٧٣
معدل النمو السنوي لاستهلاك النفط	٩ر٥	٦ر٠	-٣ر٧	-٦ر٠
معدل النمو السنوي لاستهلاك اجمالي الطاقة	٧ر٣	٦ر٠	٢ر٠	٥ر٠
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي	٥ر٥	٦ر٢	٣ر٢	٦ر٢
مرونة طلب النفط / الدخل	٠ر٧	٢٣ر٠	-١ر٦١	-٢٣ر٠
مرونة طلب الطاقة / الدخل	٠ر٦	٢٣ر٠	٠ر٠٩	٠ر١٩
معدل التغير في مرونة طلب النفط/الدخل (٪)		-٧٨٪	-٨٠٠٪	-١٢١٪***
معدل التغير في مرونة طلب الطاقة / الدخل(٪)		-٦٦٪	-٦١٪	-٧٢٪***

فنجد أن مرونة طلب الطاقة الدخل بدول السوق الحر المتقدمة ، قد انخفضت خلال الفترة ٧٣ — ٨٠ ، مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة السابقة ٧٠ — ١٩٧٣ ، بحوالى ٧٢٪ . ولقد انخفضت كذلك ولكن بنسبة أكبر مرونة طلب النفط/الدخل ، حيث بلغ الانخفاض نسبة ١٢١٪ خلال نفس الفترة بالمقارنة بنفس الفترة السابقة لها . وبتجزئة الفترة

---

* يقيس معيار" مرونة طلب الطاقة / الدخل" الارتباط بين معدل التغير في كمية استهلاك الطاقة ومعدل تغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال فترة معينة ، وذلك بقسمة المعدل الاول على المعدل الثاني . كذلك فان معيار "مرونة طلب النفط/ الدخل" ، هو خارج قسمة معدل التغير في كمية استهلاك النفط خلال مدة معينة على معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال المدة نفسها .

** ارجع الى مصادر الجدول رقم (٢) والجدول المرفق رقم (م-٥) .

*** خلال المدة ٧٣-١٩٨٠ بالمقارنة بالمدة ٧٠-١٩٧٣ .

من ٧٣ الى ١٩٨٠ الى فترتين أقصر ، من ٧٣ الى ٧٨ ومن ٧٨ الى ٨٠ ، وبمقارنة ما حدث بكل من تلك الفترتين من تغير في المرونة ، يتبين لنا من ناحية أن ما حدث من انخفاض في مرونة طلب الطاقة/الدخل خلال الفترة ٧٣ — ٨٠ ، قد تم بتتابع شبه متساو في المقدار خلال كل من الفترة الجزئية الاولى ٧٣ — ٧٨ (بالمقارنة بما قبلها ٧٠ — ٧٣) والفترة الجزئية الثانية ٧٨ — ٨٠ (بالمقارنة بما قبلها ٧٣ — ٧٨) فبلغ حوالى ٦٦٪ و ٦١٪ خلال كل منها على الترتيب . ويتبين لنا من ناحية أخرى ، أن ما حدث من انخفاض اكبر في مرونة طلب النفط/الدخل خلال الفترة ٧٣ — ٨٠ ، قد تركز معظمه خلال الفترة الجزئية الثانية ٧٨ — ٨٠ ، بالمقارنة مع ما حدث خلال الفترة الجزئية الاولى٧٣ — ٧٨ . حيث يقدر ما حدث من انخفاض خلال الفترة الجزئية الثانية بحوالى عشر مرات (٨٠٠٪) قدر ماحدث من انخفاض خلال الفترة الجزئية الاولى (٧٨٪) . ويفيد كل ذلك بأن هناك بصفة عامة اقتصادا في استخدام الطاقة ، قد بدأت آثاره في الظهور من قبل ومن بعد ١٩٧٨ ، بالمقارنة بما كانت عليه معدلات استخدام الطاقة قبل سنة ١٩٧٣ . وان هذا الاقتصاد يظهر بدرجة أكبر في مجال استخدام النفط ، ويتصاعد ظهوره بصورة بالغة من سنة ٧٨ الى ١٩٨٠ ، بما لا يعني فقط مجرد الاقتصار على الاقتصاد في استخدام النفط ، بل و أيضا التحول عن استخدامه في بعض المجالات ، باحلاله بمصادر أخرى بديلة .

رابعا: ان ما تحتله دول السوق الحر المتقدمة من أهمية نسبية كبيرة الى اجمالي الاستهلاك العالمي من النفط، واعتمادها الكبير عليه في الحصول على النسبة الكبرى من احتياجاتها للمصادر الاولية للطاقة ، وحصولها على النسبة الكبرى من احتياجاتها النفطية من خارج أراضيها ، يجعلها ليست فقط من أكثر مجموعات دول العالم تأثرا بما يحدث من تطورات عالمية في صناعة النفط العالمية ، ولكن يجعلها أيضا من أكثر دول العالم تأثيرا فيما يحدث بصناعة النفط العالمية من تطورات . ولا يغير من هذه الحقيقة ما حدث لها خلال الفترة المعنية بالدراسة من انخفاض نسبي في كل من المتغيرات السابقة . ولذلك نجد أنها تلعب دورا رئيسيا — على الرغم من أنه قد أصبح غير مباشر من بعد تولي الاوبك المبادرة في تحديد الاسعار — في عمليات تصاعد أو تناقص معدلات تغير أسعار النفط . فبارتفاع اسعار النفط ، وما يترتب عليه من ارتفاع في عجز حساباتها الجارية ، لا تظل طويلا على هذا الوضع ، فيتناقص تدريجيا هذا العجز ، ليس فقط لما يحدث من انخفاض كميات استهلاكها من النفط ، وبالتالي كميات استيرادها منه ، ولكن ايضا لما يحدثه نقص كميات استهلاكها من النفط من وقع نسبي هام على

الاسعار العالمية للنفط ، بالعمل على خفض معدلات نموها ، ومن ثم يعمل ثانية على تحسن معدلات تبادلها الدولي . فبعد الحجم النسبي وبالتالي الاثر النسبي لدول السوق الحر المتقدمة على التجارة العالمية للنفط كبيرا ، كما هو الحال في معظم السلع الاساسية ،مما يعطيها القدرة الذاتية على امكانية اجراء التصحيحات التي تتفق مع مصالحها ، وذلك طالما كانت هناك استجابة من جانب متغيراتها الاقتصادية ، نتيجة لما يحدث من مؤثرات اقتصادية .

وفي النهاية نستطيع القول بأن سرعة تحسن الحسابات الجارية لدول السوق الحر المتقدمة ، انما ترجع - ضمن ما ترجع اليه - الى انخفاض معدلات نمو استهلاكها من المصادر الاولية للطاقة ، وخاصة انخفاض كميات استهلاكها من النفط ، نتيجة للاقتصاد في استخدام الطاقة ، واحلال المصادر الاخرى البديلة للنفط ، علاوة على انخفاض معدلات نموها الاقتصادي . وان ما تحتله هذه الدول من مركز نسبي هام في التجارة العالمية للنفط ، قد ساهم أيضا في سرعة تحسن توازنها مع العالم الخارجي .

ننتقل بعد ذلك الى دراسة نمط التطور في استخدام الطاقة في الدول النامية المستوردة للنفط خلال فترة العشر سنوات الاخيرة ، حيث يمكن تبين الظواهر التالية :

الظاهرة الاولى : وهى انه على عكس ما تبين لنا بالنسبة لدول السوق الحر المتقدمة ، فما يخص الدول النامية المستوردة للنفط من اجمالي المستخدم عالميا من الطاقة يعد ضئيلا جدا ،كما يبدو ذلك من الجدول المرفق (م - ٧). فبالمقارنة بما يمكنها من حوالي خمسي العدد الكلي لسكان العالم (٤١٪) ، نجد ان اجمالي استخدامها من مصادر الطاقة الاولية لا يتعدى نسبة ٥ر٦٪ من اجمالي المستخدم منها على مستوى العالم ، ولا يتعدى استخدامها للنفط نسبة ٥ر٩٪ من المستخدم منه في العالم . فهذا يعني أن هناك تفاوتا كبيرا بين معدلي استهلاك الفرد في كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط، يصل الى حوالى ٢٠ مرة فيما يتعلق باجمالي المستهلك من مصادر الطاقة الاولية ، ويصل الى حوالى ١٥ مرة فيما يتعلق باستهلاك النفط . ولا يقتصر هذا التفاوت الواضح في معدلات استهلاك الطاقة على مستوى مجموعتي الدول ، ولكنه موجود ايضا وبصورة أكثر وضوحا على مستوى ما تنقسم اليه مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط من فئات . فنجد أن فئة

" الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية" ، التي لا يتعدى عدد سكانها عشر (١٠/١) العدد الكلي لسكان مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ، تستأثر وحدها بما يتعدى ثلث المستهلك بتلك المجموعة من اجمالي الطاقة ، وبما يقترب من نصف استهلاكها من النفط ،بحيث يصل معدل استهلاك الفرد بها من اجمالي المصادر الاولية للطاقة الى حوالى ٢٢ مرة قدر مثيله بالدول النامية الاكثر تأخرا ، ويصل معدل استهلاك الفرد بها من النفط الى حوالى ١٩ مرة قدر مثيله ايضا بتلك الدول النامية الاكثر تأخرا . هذا ومع العلم بأن الفارق في مستوى استهلاك الفرد بين أعلى فئات " الدول النامية المستوردة للنفط " استهلاكا ، وهى فئة " سريعة نمو الصادرات الصناعية " وبين دول السوق الحر المتقدمة يصل الى ٦ مرات بخصوص اجمالي مصادر الطاقة الاولية و ٤ مرات بخصوص النفط .

ومن الواضح ان الانخفاض النسبي في استهلاك الدول النامية المستوردة للنفط من الطاقة ، وكذلك الانخفاض النسبي لبعض فئاتها بالنسبة للاخرى ، انما يرجع بالدرجة الاولى الى تخلفها النسبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك كما يبدو من مقارنة ما تحققه كل منها من نصيب من اجمالي الناتج المحلي المحقق على مستوى العالم* .

ولا يفوتنا ان نشير الى انه لا يقتصر استخدام الدول النامية للطاقة على تلك المصادر الاولية أو التجارية فحسب ، فهى تستخدم كذلك مصادر الطاقة البدائية النباتية والحيوانية ، بقدر يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥٪ من كمية الطاقة المستخدمة بها ** . ولكن حتى مع أخذ هذه الطاقة البدائية في الاعتبار ،لن يتغير كثيرا المركز النسبي المنخفض للدول النامية .

---

* ارجع الى الجدول المرفق رقم (م - ٧)
ليس غريبا أن نجد تطابقا بين ما يفصل دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المستوردة للنفط من فجوة في التنمية وبين ما يفصل بينهم من فجوة في كمية الطاقة المستخدمة . ففي الوقت الذي يبلغ فيه مستوى الناتج المحلي للفرد بدول السوق الحر المتقدمة حوالى خمسة عشر مثيله بالدول النامية المستوردة للنفط ، نجد أن متوسط استهلاك الفرد من كل من النفط واجمالي الطاقة بالدول الاولى يبلغ ١٥ و ٢٠ مرة على الترتيب قدر مثيله بالدول النامية المستوردة للنفط . وهذا يدل بوضوح على العلاقة الوطيدة الموجودة بين مستوى استخدام الطاقة ، وما يتم الوصول اليه من مستوى في التنمية .

** تعتمد افريقيا على تلك المواد البدائية اعتمادا كبيرا ، وتقل درجة الاعتماد في آسيا ، وتصل الى أقل ما يمكن في أمريكا اللاتينية .
ويجب أن نفيد بأن التقديرات الخاصة بمصادر الطاقة البدائية ، لا تخرج عن كونها مجرد تقديرات تقريبية ، لصعوبة القياس . وعلى ذلك

(تكملة الهامش في الصفحة التالية)

الظاهرة الثانية : حققت الدول النامية المستوردة للنفط من بعد تفجر أزمة الطاقة في نهاية ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٠ معدلات نمو في استهلاك النفط والطاقة أقل مما كان سائدا فيها من قبل ، بما يقل قليلا عن نصفها بالنسبة للنفط ، وبما يزيد في المتوسط عن النصف لاجمالي المصادر الاولية للطاقة ، ومن ثم فان ما وصلت اليه من معدلات نمو في الاستهلاك ، يعتبر أعلى عما تحقق بدول السوق الحر المتقدمة ، بما قد يعني بأنها كانت نسبيا أقل تأثرا في معدلات استهلاكها بما حدث من ارتفاع في أسعار النفط ، وذلك كما يبدو من الجدول المرفق رقم (م — ٥) • وقد تفاوتت معدلات نمو الاستهلاك بين فئاتها من الدول ، فنجد أنه نتيجة للارتفاع الاول في الاسعار في ٧٤/٧٣ انخفضت معدلات نمو استهلاك النفط والطاقة بجميع فئاتها ، ولقد كانت الدول النامية الاكثر تأخرا أكثر انخفاضا من غيرها في كل من معدلات نمو الاستهلاك من النفط والطاقة • ولقد كان الانخفاض في معدلات نمو الاستهلاك من النفط أكثر وضوحا بالمقارنة بالمصادر الاخرى للطاقة (ويستثنى من ذلك فئة الدول النامية الاخرى) • وبحدوث الارتفاع الهام الثاني في اسعار النفط في ٨٠/٧٩ ، زاد انخفاض معدل نمو المستهلك من النفط في كل من فئتي الدول " سريعة نمو الصادرات الصناعية" و" النامية الاخري" ، ولكن على العكس من ذلك فقد ارتفع معدل نمو المستهلك من النفط بالدول " الاكثر تأخراً " • أما فيما يتعلق بمعدل نمو المستهلك من اجمالي مصادر الطاقة ، ففي الوقت الذي استمر فيه الانخفاض من ٧٨ الى ١٩٨٠ بالدول " سريعة نمو الصادرات الصناعية " ، تحقق ارتفاع في كل من فئتي الدول النامية " الاكثر تأخرا" و" النامية الاخرى" •

الظاهرة الثالثة : يحتل النفط مركزا هاما في استهلاك الطاقة بالدول النامية المستوردة للنفط ، يفوق في أهميته النسبية ما يمثله من أهمية نسبية في نمط استهلاك دول السوق الحر المتقدمة من الطاقة ،وذلك كما يبدو من الجدول المرفق(م—٦)• فعلى الرغم مما حدث من سنة ٧٣ الى ٨٠ من تناقص في النصيب النسبي لاستهلاك النفط بمختلف فئات الدول النامية المستوردة للنفط ، فانه لا يزال يمثل بالدول النامية الاكثر تأخرا حوالى ٨٢٪ من اجمالي

(... تكملة الهامش السابق)
تختلف المصادر المختلفة فيما تذكره من تقديرات • فيوجد من يقدر استخدام الدول النامية من هذه المصادر البدائية بما يصل الى حوالى ٥٠٪ أو ٦٠٪ من اجمالي احتياجاتها من الطاقة • وان هذه النسبة ترتفع في الدول الاشد فقرا ، بحيث تصل الى حوالى ٩٠٪ أو أكثر ، كما في حالة نيبال وفولتا العليا ومالي وأوغندا • علما بأن الدول الاوربية تستخدم تلك المصادر بنسبة حوالى ٢٪ من اجمالي المستخدم بها من الطاقة •
البنك الدولي — الطاقة في البلدان النامية — أغسطس ١٩٨٠ — ص ٩٣ •
Shell Briefing Service (SPS) " Energy in The Developing Countries " January 1980; Parikh, J.K., " Energy Systems and Development " IIASA, August 1978; and OPEC ," Energy in Developing Countries, " OPEC Papers, VOL. I, No. 2, October 1980 .

استهلاكها من الطاقة الاولية ، وبالدول سريعة نمو الصادرات الصناعية حوالى ٧٠٪ ، وبالنامية الاخرى حوالى ٥٦٪* . ونلاحظ أن الفحم يلي النفط في أهميته النسبية في كل من فئتي الدول" سريعة نمو الصادرات الصناعية" و" النامية الاخرى" .

الظاهرة الرابعة : تعتمد الدول النامية المستوردة للنفط - بدرجة تفوق دول السوق الحر المتقدمة - في مواجهة معظم احتياجاتها المحلية من النفط على الاستيراد . ولقد أدى التزايد في كميات استهلاكها منه خلال عقد السبعينات (على الرغم من انخفاض معدل نموه عما كان سائدا من قبل ١٩٧٤) الى تزايد درجة ذلك الاعتماد على الخارج ، في تلبية الجانب الاكبر من احتياجاتها المحلية ، ويبدو ذلك واضحا بالنسبة لفئتي الدول النامية " سريعة نمو الصادرات الصناعية " و" الاكثر تأخرا" ، كما يظهر من الجدول المرفق (م - ٨) . أما فئة الدول النامية الاخرى" فقد شهدت تراجعا في درجة اعتمادها على الخارج ، ويرجع ذلك الى زيادة انتاجها المحلي من النفط، كما سوف نشير اليه فيما بعد . أما بالنسبة للمصادر الاخرى للطاقة ، والتي تعتمد الدول النامية المستوردة للنفط بجميع فئاتها أساسا على نفسها في مواجهة كل أو معظم الاحتياجات منها ، مع تحقيق بعضها لفائض منها للتصدير ، فنجد انه في سنة ١٩٨٠ زادت درجة اعتماد الدول النامية " سريعة نمو الصادرات الصناعية " على الخارج في الحصول على احتياجاتها منها ، بحيث أنها أصبحت تواجه ما يقرب من ربع تلك الاحتياجات من الخارج . أما الدول النامية " الاكثر تأخرا" فلقد قلت في ١٩٨٠ معدلات تصديرها لتلك المصادر عما كانت عليه في ١٩٧٣ . وقد تحولت " الدول النامية الاخرى" من دول مصدرة صافية لمصادر الطاقة هذه الى دول مستوردة صافية لقدر صغير من احتياجاتها منها . ولقد كانت المحصلة النهائية بالنسبة لاجمالي مصادر الطاقة الاولية ، هو زيادة محدودة في درجة اعتماد كل من" الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية " و" الدول الاكثر تأخرا" على الخارج في مواجهة احتياجاتها منها (بنسبة ٤ر٠٪ ، ٥٪ لهما على الترتيب) ، وانخفاض في درجة اعتماد" الدول النامية الاخرى" على الخارج في الحصول على احتياجاتها من الطاقة (بنسبة ١٦٪) .

تمدنا الظواهر الاربعة المذكورة فيما سبق بالعديد من النتائج الهامة ، فيما يتعلق بمدى انجاز الفئات المختلفة من الدول النامية المستوردة للنفط للتكيف في مجال استخدام الطاقة بصفة عامة ، والنفط بصفة خاصة ، والتي يمكن تناولها فيما يلي :

---

* يرجع بصفة رئيسية الانخفاض النسبي لاستهلاك النفط في الفئة الاخيرة من الدول الى وجود الهند ضمن دول هذه الفئة ، والتي تعتمد بصورة أساسية على الفحم كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة الاولية .

أولا : أثر كل من معدلات النمو الاقتصادي ومرونة طلب الطاقة / السعر ومرونة طلب الطاقة / الدخل : قد وضح لنا كيف أن معدلات نمو المستهلك من النفط بالدول النامية المستوردة للنفط قد انخفضت قليلا عن نصف ما كانت عليه حتى ١٩٧٣ ، مما أدى الى زيادة كميات استهلاكها من النفط ، على عكس دول السوق الحر المتقدمة التي نمى استهلاكها من النفط بمعدلات سالبة ، أدت الى انخفاض كميات استهلاكها منه . ومن ثم نستنتج أن الدول النامية المستوردة للنفط كانت أقل استجابة من دول السوق الحر المتقدمة ، من حيث تحرك معدلات استهلاكها ، نتيجة للارتفاع في الاسعار . وقد نرجع ذلك من ناحية الى أن مدى الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي كان في المتوسط أقل وضوحا في الدول النامية المستوردة للنفط عما حدث في دول السوق الحر المتقدمة ، بحيث أن مستوى ما حققته الدول الاولى من معدلات نمو اقتصادي كان في المتوسط يقترب من ضعف ما حققته الدول الثانية . علاوة على انه من ناحية أخرى ، من المتوقع (أو الطبيعي) أن تكون مرونة طلب الدول النامية على النفط أو الطاقة تجاه التغيرات في الاسعار أقل مما تتصف به مرونة طلب الدول المتقدمة . حيث يلاحظ بصفة عامه على أوجه استخدام الطاقة بالدول النامية * ، انها من ناحية اما موجهة الى نواحي استخدام ضرورية تمس حاجة لا يستغنى عنها ، وذلك مثل الطاقة المستخدمة في الطهي ، أو الطاقة المستخدمة في تسيير وسائل النقل العامة ، أو نجدها موجهة نحو أنشطة مرتبطة بعمليات التنمية الاقتصادية للبلاد ، وذلك مثل الانشطة الصناعية والزراعية ** . وتتميز هذه الاستخدامات بأنها ضرورية يصعب خفضها ، وأنها قابلة للنمو بمعدلات متزايدة مع النمو السكاني والارتفاع في مستوى المعيشة واستمرار عمليات التنمية . ومن ناحية اخرى نجد أن الطاقة موجهة ايضا الى بعض الاستخدامات الاخرى المرتبطة بالحاجات الكمالية للطبقات الغنية بالدول النامية ، مثل وسائل النقل الخاصة ، وتشغيل الاجهزة المنزلية الحديثة والتدفئة أو التبريد . وتتميز هذه الاستخدامات ، على الرغم من كونها كمالية ، بأنها تمثل حاجة ضرورية لدى طالبيها ، مما يجعلها كذلك أقل قدرة على التأثر بالارتفاع في اسعار الطاقة .

---

* ارجع الى الشرح التفصيلي لأوجه استخدام الطاقة في الدول النامية المذكورة في المرجع التالي :
البنك الدولي — الطاقة في البلدان النامية — أغسطس ١٩٨٠ — ص ٨٩ : ١٠٨

** لقد اتجهت استراتيجيات التنمية في غالبية الدول النامية الى التكثيف الرأسمالي والتكثيف في الطاقة ، وذلك لكي تزيد من انتاجية الفرد ، وتعمل على رفع مستوى معيشته .
OPEC, Ibid., P. 10 ; and Helen Hughes, Op. Cit., P. 4 .

كما أنه من المتوقع كذلك أن تكون مرونة طلب الطاقة/الدخل الخاصة بالدول النامية أعلى مما بدول السوق الحر المتقدمة ، نظرا الى أن ما تمر به الدول النامية من مراحل تنمية ، يعمل على تصاعد النسبة بين معدل نمو المستخدم من الطاقة الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، لما تمر به عمليات التنمية من نمو المناطق الحضرية والصناعات وتطور وسائل النقل الحديثة ، فضلا عن المرافق الاخرى التي يرتفع فيها نسبة استخدام الطاقة . وتشير التجارب التاريخية ، أن مرونة طلب الطاقة/الدخل تأخذ في التصاعد مع الاستمرار في عمليات التنمية ، الا انها عند الوصول الى المستويات المتقدمة من النمو ، تتجه نحو التناقص * . وتبدو هذه الظاهرة واضحة بمقارنة كل من مرونة طلب الطاقة/الدخل ومرونة طلب النفط/الدخل للفئات المختلفة من الدول النامية المستوردة للنفط (انظر جدول رقم ٧) بمثيلاتها في دول السوق الحر المتقدمة (انظر جدول رقم ٦) . فمن هذه المقارنة — والتي تحيد الى حد ما التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي — نستطيع أن نتبين أن معاملات المرونة الخاصة بالدول النامية المستوردة للنفط بفئاتها المختلفة كانت على الدوام أعلى من المقابلة لها بدول السوق الحر المتقدمة ** .

---

* فخلال الفترة ١٨٨٠ —١٩٢٠ في الولايات المتحدة الامريكية كان المعدل السنوي لنمو الطاقة المستهلكة يبلغ ٦ر٥٪ ، ويبلغ معدل النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي ٤ر٣٪ ، بما يعني نمو الطاقة بأكثر من ٦ر١ مقابل نمو الناتج القومي الاجمالي بمقدار ١ر٠ . اما خلال الفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٦٠ فلقد قل معدل نمو الطاقة الى ١ر٢٪ ، وبلغ معدل نمو الناتج القومي ٢ر٣٪ ، بما يعني انخفاض النسبة بينهما الى أقل من واحد صحيح .وبدون شك فان لما حدث من تطورات تكنولوجية أثرا على خفض تلك العلاقة . فعلى سبيل المثال كان يلزم لانتاج كيلووات/ساعة واحد من الكهرباء استخدام اكثر من ٢ رطل من الفحم في سنة ١٩٢٥ ، وأصبح المطلوب خلال الستينات يقل عن واحد رطل من الفحم فقط .

OAPEC, Energy Developments (Consumption, Policies, sources), Kuwait, 1979, P. 35 .

** الاستثناء الوحيد يتعلق بالدول النامية الاكثر تأخرا خلال الفترة ٧٣ — ٧٨ فيما يختص بالنفط ، وقد يرجع ذلك الى التحول الكبير من استخدام النفط (الكيروسين) الى استخدام مصادر الطاقة البدائية .

جدول رقم (٧)

التغير في مرونة طلب الطاقة/الدخل بالفئات المختلفة

للدول النامية المستوردة للنفط *

الدول	السنوات	مرونة طلب النفط/الدخل	مرونة طلب الطاقة/الدخل	معدل التغير في مرونة طلب النفط/الدخل	معدل لتغير في مرونة طلب الطاقة/الدخل
اجمالي الدول النامية المستوردة للنفط	٧٠-٧٣	١ر٤٥	١ر٢٠	-٣٨٪	-١٣٪
	٧٣-٧٨	٠ر٩٠	١ر٠٤		
	٧٨-٨٠	٠ر٦٤	١ر١٠	-٢٩٪	٦٪
	٧٣-٨٠	٠ر٨٧	١ر٠٤	-٤٠٪	-١٣٪
الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية	٧٠-٧٣	٢ر٣٤	٢ر٢٧	-٧٥٪	-٧١٪
	٧٣-٧٨	٠ر٥٩	٠ر٦٥		
	٧٨-٨٠	٠ر٣٩	٠ر٨٢	-٣٤٪	٢٦٪
	٧٣-٨٠	٠ر٥٥	٠ر٦٩	-٧٦٪	-٧٠٪
الدول النامية الاكثر تأخرا	٧٠-٧٣	٢ر٠٣	٢ر٢٢	-١٦٢٪	-٧٠٪
	٧٣-٧٨	-١ر٢٥	٠ر٦٧		
	٧٨-٨٠	٢ر٢٤	١ر٨٣	١٧٢٪	١٧٣٪
	٧٣-٨٠	٠ر٢٩	٠ر٨٩	-٨٦٪	-٦٠٪
الدول النامية الاخرى	٧٠-٧٣	١ر١١	١ر٨٧	٣٩٪	١٠٧٪
	٧٣-٧٨	١ر٥٤	١ر٨٠		
	٧٨-٨٠	٠ر٨٠	١ر٤٠	-٤٨٪	-٢٢٪
	٧٣-٨٠	١ر٥٧	١ر٧٠	٤١٪	٩٥٪

* ارجع الى مصادر الجداول ٢ و (م - ٥)

ثانيا : أثر التغيرات النسبية في مرونة طلب الطاقة / الدخل ومرونة طلب النفط/ الدخل: بدراسة ما حدث من تغيرات خلال عقد السبعينات في معاملات مرونة طلب الطاقة /الدخل لمختلف فئات الدول النامية المستوردة للنفط ، ومقارنتها بالتغيرات التي حدثت كذلك في معاملات مرونة طلب النفط/الدخل لنفس فئات الدول خلال الفترة نفسها* ، يمكن أن نستخلص بعض النتائج فيما يتعلق بمدى الانجاز الذي حققته تلك الدول فيما يتعلق بالاقتصاد في استخدام الطاقة والاحلال بينها ، خاصة اذا ماقورن ذلك بانجاز دول السوق الحر المتقدمة في نفس الخصوص** .

فلنتناول أولا الفترة ٧٣ - ٧٨ التالية للارتفاع الهام الاول في اسعار النفط فنجد التالي :

- انخفضت معاملات مرونة طلب الطاقة / الدخل بنسبة حوالى ٧٠٪ في كل من فئتي الدول " سريعة نمو الصادرات الصناعية" و " الأكثر تأخرا" ، واقترن ذلك بانخفاض مماثل وآخر يفوق ضعفه في معاملات مرونة طلب النفط/ الدخل لكل منهما على الترتيب . ويفهم من ذلك بأنه قد حدث في فئة " الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية " اقتصاد في استخدام الطاقة وخاصة النفط ، ويعتبر ذلك قريبا مما حدث من اقتصاد محدود في استخدام الطاقة في دول السوق الحر المتقدمة خلال نفس الفترة . كما أنه قد حدث في " الدول الاكثر تأخرا" تحول جزئي من استخدام النفط الى استخدام مصادر الطاقة البدائية ، التي تتوفر محليا بتلك الدول .

- اما بخصوص " فئة الدول النامية الاخرى" وهى التي تمثل النسبة السكانية الغالبة في مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ، فلم يحدث اي انخفاض في كل من معاملات مرونة طلب النفط/ الدخل وطلب الطاقة /الدخل الخاصة بها ، بل وعلى العكس من ذلك فلقد ارتفع الاول بنسبة حوالى ٤٠٪ والثاني بنسبة حوالى ١٠٧٪ ، بما يعني عدم حدوث اي استجابة من جانبها ، لما حدث من ارتفاع في الاسعار ، فيما يتعلق بالعمل على الاقتصاد في استخدام النفط أو الطاقة . وبما يفيد بأن ما حدث من جانبها قد اقتصر على انخفاض معدلات نمو المستهلك من النفط واجمالي الطاقة الاولية ، بما يقل عن الانخفاض في معدلات نموها الاقتصادي .

---

* انظر الى جدول رقم (٧)
** انظر الى جدول رقم (٦)

وبالانتقال الى الفترة ٧٨ - ٨٠ الخاصة بالارتفاع الثاني الهام في اسعار النفط نتبين التالي :

- استمر معامل مرونة طلب النفط/الدخل الخاص بالدول" سريعة نمو الصادرات الصناعية" على انخفاضه ، وقل بنسبة ٣٤٪ ، الا أن ذلك اقترن بارتفاع قريب منه في معامل مرونة طلب الطاقة / الدخل ، بما قد يشير الى الاتجاه نحو استخدام أكثر لمصادر الطاقة الاولية غير النفطية ، على حساب نقص النمو في استخدام النفط . وبدون شك فان هذا الانجاز ، وان كان يعتبر هاما ، الا أنه يعد محدودا ، اذا ما قورن بما حدث من اقتصاد واحلال خلال نفس الفترة في دول السوق الحر المتقدمة .

- أما معاملات مرونة طلب النفط/الدخل الخاصة" بالدول الاكثر تأخرا" ، فلقد تحولت مما كانت عليه من قيم سالبة خلال الفترة السابقة الى قيم موجبة مرتفعة جدا خلال الفترة الحالية ، وصلت الى حوالى ١٧٠٪ ، مشيرة الى تصاعد كل من الطلب على النفسط والطاقة بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول ، وقد يرجع ذلك جزئيا الى ما حدث فيها من ازمة نقص حادة في موارد الطاقة البدائية ، أدت الى التحول عن استخدام تلك المصادر ، والاتجاه ثانية نحو استخدام المصادر الاولية للطاقة وخاصة الكيروسين ، وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار تلك المصادر الاخيرة* .

---

* تستمد معظم مصادر الطاقة البدائية من موارد متجددة ، اي لا تنفد بالاستخدام ، فهي قابلة للتجدد بطريقة دورية (مثال الاخشاب - الفحم النباتي - المخلفات الزراعية والحيوانية) ، الا أن زيادة الطلب عليها قد نمى بسرعة فاقت المعروض منها وخاصة من الوقود الخشبي ، الذي يعد أهم مورد من مصادر هذه الطاقة البدائية . فبينما كان في استطاعة أهل القرى جمع ما يكفيهم من الوقود الخشبي بالقرب من مساكنهم في وقت مضى ، أصبح الامر يحتاج حاليا لمسيرة نصف يوم أو أكثر . فعلى سبيل المثال أصبح يلزم للعائلة من خمسة الى ١٩ يوم عمل كل شهر لجمع احتياجاتها من الوقود الخشبي في الاراضي العليا من نيبال . وبذلك أصبح يتعين على فقراء المدن انفاق جزء كبير من دخلهم لشراء الوقود ، الذي أصبح يمثل أحد أهم أوجه تكاليف المعيشة . ولذا أصبح الكثير من الدول النامية مواجه بأزمة طاقة ثانية ، تؤثر أساسا على القطاعات العريضة الفقيرة بها. والواقع أن حجم هذه الازمة ضخم جدا ،ويأخذ وضعا أكثر حدة وصعوبة عن أزمة النفط. ومن أبعاد تلك الازمة ، أنه أصبح يستهلك سنويا من الغابات في الدول النامية ما يقدر بحوالى ١ر٣٪ من اجمالي مناطق الغابات ، أي من ١٠ الى ١٥ بليون هكتار سنويا . ويصل تدهور الغابات الى أخطر درجاته في المناطق شبه الجرداء والمناطق الجبلية ، حيث تنشأ مشاكل تعرية خطيرة ، وجفاف للتربة وتصخر . ففي كثير من الدول الافريقية (شاملة كل الحزام الساحلي من السنغال الى الصومال) تحولت اراضي الغابات الى أراضي صحراوية قاحلة . ومن ثم فانه من خطورة وتفاقم الازمة أنه مع استنفاد موارد حطب الوقود ، يلجأ الناس الى حرق مخلفات المحاصيل والماشية ، مما يحرم التربة من العناصر المغذية القيمة ، ومن المواد العضوية التكيفية ، فتكون النتيجة من بعد اقتلاع الغابات أولا ، فساد خصوبة الارض ثانيا .

(بقية الهامش بالصفحة التالية)

- وبالنسبة لفئة الدول النامية الاخرى فلقد كانت استجابتها للارتفاع الثاني في اسعار النفط أكثر ايجابية بالمقارنة بمدى استجابتها للارتفاع الاول ، حيث انخفض معاملا المرونة الخاصة بها ، وبخاصة انخفض المعامل الخاص بطلب النفط بنسبة مضاعفة ، وهذا يعني اتجاها نحو استخدام أكثر لمصادر الطاقة الاولية غير النفطية .

والخلاصة نجد أنه نتيجة للارتفاعين الهامين الذين حدثا في أسعار النفط خلال عقد السبعينات ، كانت الاستجابة من جانب أكثر فئات الدول النامية المستوردة للنفط تقدما محدودة فيما يتعلق بالاقتصاد في استخدام النفط خلال الفترة التالية مباشرة للارتفاع الاول في اسعار النفط ، كما أنها اتجهت مع الارتفاع الثاني الهام في اسعار النفط الى الاستخدام الاكثر لمصادر الطاقة الاولية غير النفطية . وهى وان كانت في انجازها الاول تتماثل في اقتصادها المحدود للطاقة مع ما حققته دول السوق الحر المتقدمة من انجاز خلال الفترة نفسها ، الا ان ما حققته مع الارتفاع الثاني من قدر للتحول عن استخدام النفط الى غيره من المصادر الاخرى للطاقة ، وان كان يعد في حد ذاته هاما ، الا أنه يعتبر متواضعا جدا بالمقارنة بما انجزته في نفس الخصوص دول السوق الحر المتقدمة . ونجد انه بخصوص استجابة فئة الدول الاكثر تأخرا ، ان كانت حاسمة في التحول مع الارتفاع الاول في الاسعار من استخدام النفط المستورد الى استخدام المصادر البدائية للطاقة . ولكن سرعان ما حدثت أزمة أكثر حدة في المتوفر من تلك المصادر البدائية للطاقة ، مما اضطر هذه الدول على الرغم مما حدث من ارتفاع هام اضافي في اسعار النفط الى التحول ثانية نحو استخدام المصادر الاولية للطاقة ومن ضمنها النفط . اما فيما يتعلق بفئة " الدول النامية الاخرى" المستوردة للنفط ، وهى تمثل الغالبية السكانية لمجموعة الدول النامية المستوردة للنفط ، فلم يحدث في استهلاكها نتيجة للارتفاع الاول في اسعار النفط أي استجابة تعبر عن الاقتصاد في استخدام الطاقة ، وان كانت قد اتجهت ، وبالذات مع الارتفاع الثاني في اسعار النفط

(تابع الهامش السا ق)
ارجع الى المصادر التالية :
البنك الدولي - الطاقة في البلدان النامية - ص ٦٣ و ٦٤ .
The World Bank, World Development Report, 1980, August 1980, PP. 17:18; WEC, World Energy Resources 1985-2020, Executive Summaries of Reports on Resources, Conservation and Demand to The Conservation Commission of The World Energy Conference (WEC, IPC Science and Technology Press), USA, 1978; and Erik P. Eckholm, The Other Energy Crisis : Firewood, Edited by Vaclav Smil & W.E. Knowland, Energy in The Developing World : The Real Energy Crisis, Oxford University Prdss, Oxford, 1980 .

الى التحول ببطء الى الاستخدام الاكثر للمصادر غير النفطية . وعموما نجد أنه ليس بالغريب أن لا يترتب على ارتفاع اسعار النفط شيء ملموس فيما يتعلق بالاقتصاد في استخدام الطاقة بمجموعة الدول النامية المستوردة للنفط – باستثناء فئة الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية الاكثر تقدما نسبيا – وذلك يرجع الى ما ذكرناه سابقا من انخفاض مستوى استهلاك الفرد من الطاقة بتلك الدول ، ومن ثم تصبح الفرصة لتحقيق اقتصاد في استخدام الطاقة محدودة جدا . علاوة على صعوبة تنفيذ أساليب خفض الطاقة تحت ظل ظروف الدول النامية ، وذلك لحاجتها الى رأس مال كبير ومهارات فنية وادارية مرتفعة ، يصعب تدبيرها في تلك الدول ، كما أنه ليس سهلا احداث تغييرات تكنولوجية تقلل من استخدام الطاقة فيها * .

ثالثا : أثر الدور النسبي المنخفض في الميزان العالمي للنفط : قد تبين لنا كيف أن الدول النامية المستوردة للنفط تمثل باستهلاكها من النفط الى اجمالي المستخدم منه على مستوى العالم – رغم تزايده خلال عقد السبعينات – نسبة صغيرة جدا ، بحيث لا يعطيها ذلك أي دور رئيسي في التأثير على السوق العالمي للنفط ، وبالتالي لا يمكنها ذلك من أن تحقق لنفسها وضعا تصحيحيا مثيلا لما في يد دول السوق الحر المتقدمة . وفي الوقت نفسه الذي نجد فيه أن تلك الدول النامية عاجزة عن التأثير على الاوضاع العالمية للطاقة ، نجدها – بدرجات متفاوتة تتوقف على النصيب النسبي لقيمة وارداتها من الطاقة الى اجمالي قيمة وارداتها من السلع والخدمات – أكثر عرضة من غيرها على تلقي الصدمات والهزات التي تحدث في الظروف العالمية لسوق النفط ، وذلك لما يحتله استهلاك النفط من نصيب مرتفع الى اجمالي احتياجاتها من الطاقة ، واعتمادها في الحصول على معظم حاجتها منه من خارج أراضيها .

لذلك في النهاية نستطيع القول ، بأن ما حققته الدول النامية المستوردة للنفط من تكيف في استخدام الطاقة ، ظهر على صورة انخفاض في كل من معدلات نمو استهلاكها من النفط واجمالي المصادر الاولية للطاقة خلال عقد السبعينات ، انما يرجع في المقام الاول لما حدث فيها من انخفاض في معدلات نموها الاقتصادي خلال تلك الفترة . وان كان ما حدث من انخفاض في معدلات نمو استهلاكها هذه ، يعد متواضعا بالنسبة لجسامة ما حدث من ارتفاع في اسعار النفط ، وبالمقارنة بالانخفاض الكبير في استهلاك دول السوق الحر المتقدمة . ويرجع ذلك الى كل من عدم انخفاض معدلات نموها الاقتصادي الى نفس المستويات الاقل التي حققتها دول السوق الحر المتقدمة ، والانخفاض النسبي في معاملاتها الخاصة بمرونة طلب الطاقة/السعر ، والارتفاع النسبي في

---

* OPEC Papers, VOL. I, No. 2, Ibid., P.10.

معاملاتها الخاصة بمرونة طلب الطاقة / الدخل ، مقارنة بالدول المتقدمة وذلك لوضعها النسبي الاقل من حيث النمو . وما حققته من انجاز محدود في مجال الاقتصاد في استخدام الطاقة ، والتحول الى المصادر الاخرى غير النفطية قد انحصر بصفة رئيسية داخل فئة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية ، واقتصر ما تم خارجها بفئة الدول النامية الاخرى على تحول نسبي محدود للغاية ، حدث مع ارتفاع الاسعار في ٨٠/٧٩ ، واتجه نحو استخدام اكثر لمصادر الطاقة الاولية غير النفطية . أما الدول الاكثر تأخرا فلقد تحولت مع الارتفاع الاول في اسعار النفط نحو الاستخدام الاكثر للمصادر البدائية للطاقة ، وخفضت من اعتمادها على النفط ، الا انها مع ظهور أزمة في عرض تلك المصادر البدائية للطاقة ، عادت ثانية الى استخدام المصادر الاولية للطاقة .

تنمية المصادر المحلية والبديلة للنفط :

اعتمدت كل من دول أوربا الغربية واليابان" والدول النامية المستوردة للنفط " في مواجهة الجانب الاكبر مما حدث من زيادة في استهلاكها من الطاقة خلال عقدي الخمسينات والستينات على النفط المستورد . ولقد أدى ما يتمتع به النفط من مزايا نسبية عديدة على ما عداه من مصادر الطاقة الاخرى ، وما تميز به من انخفاض تكلفة الحصول عليه من الخارج ، والتناقص في اسعاره الحقيقية ، بالمقارنة بالتزايد في تكلفة الحصول على غيره من مصادر الطاقة ، الى تفضيل استيراده ، والتراخي عن تنمية ما قد يوجد بالعديد من تلك الدول من مصادر نفطية صغيرة أو مصادر أخرى للطاقة ، والتي كانت تستلزم انفاقا اكبر في تنميتها . ولقد فرضت الدول المستوردة للنفط ، التي يتوفر بها مصادر محلية للطاقة (غير نفطية) ، رسوما وضرائب على استخدام المنتجات النفطية ، للحد من منافسة النفط المستورد الارخص ثمنا* وقد صيغت الاسعار العالمية للنفط ، ووضعت القيود ، بطريقة تسمح لدول غرب أوربا الحصول عليه بتكلفة منخفضة ، وبدون أن يتعرض في نفس الوقت انتاج النفط بالولايات المتحدة الامريكية للمنافسة داخل اسوارها ** . ولقد لعبت المزايا النسبية للنفط من حيث الخصائص والتكلفة دورا هاما فيما حققته تلك الدول المستوردة من مستويات من التقدم ، بما في ذلك ما وصلت اليه الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية من مستويات نسبية مرتفعة من التنمية . حتى الدول النامية التي لم يكن لها قسط وافر في

---

* فرضت هذه الضرائب كذلك من جانب جميع الدول المستوردة ، كوسيلة لتوفير ايرادات للخزانة الحكومية .

** ارجع الى ما كتب في هذا الخصوص في دراسة كاتب هذه السطور السابق الاشارة اليها - ص ١١ ، ١٢ .

التنمية ، فلقد شجعتها مزايا النفط ، وانخفاض تكلفة الحصول عليه على التوسع في احلاله محل مصادر الطاقة البدائية بالمناطق الحضرية ، واستخدامه في الانشطة الحديثة . ومن ثم فلقد كان طبيعيا ، أن نجد في بداية السبعينات ما سبق أن ذكرناه من أهمية نسبية مرتفعة للمستهلك من النفط من بين المصادر الاولية الاخرى للطاقة على مستوى العالم ، وما تبين لنا كذلك من ارتفاع أهميته النسبية في هياكل استهلاك الطاقة بالدول المستوردة له ، وما أوضحناه ايضا من ارتفاع نسبة حصولهم عليه من خارج اراضيهم . ولقد انعكس ذلك في بداية السبعينات على كل من ارتفاع نصيب النفط الى اجمالي الانتاج العالمي من الطاقة (حوالى ٥٩٪ للعالم الحر في ١٩٧٣) ، وانخفاض النصيب النسبي لمساهمة تلك الدول" التي اعتمدت على استيراد النفط" في الانتاج العالمي للنفط، وذلك كما يظهر من الجدول رقم (٨) ، خاصة اذا ما قورن ذلك بما تساهم به من أنصبة نسبية في الاستهلاك العالمي للنفط * .

جدول رقم (٨)

تطور الانصبة النسبية لمجموعات الدول المستوردة للنفط

في الانتاج العالمي للطاقة والنفط خلال الفترة من ٧٠ الى ١٩٨٠ **

(نسب مئوية)

	اجمالي الطاقة الاولية				النفط			
	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠
دول السوق الحر المتقدم	٤٢ر٧	٣٨ر٦	٣٥ر٢	٣٦ر٦	٢٧ر١	٢٣ر٠	٢١ر٥	٢٢ر٧
دول نامية مستوردة للنفط	٣ر٣	٣ر١	٣ر٥	٣ر٩	٣ر٤	٢ر٦	٣ر٢	٣ر٨
- سريعة نمو الصادرات الصناعية	٠ر٩	٠ر٩	١ر٠	١ر١	١ر٢	١ر١	١ر٠	١ر١
- الاكثر تأخرا	٠٠	٠ر١	٠ر١	٠٠	—	—	—	—
- نامية اخرى	٢ر٤	٢ر١	٢ر٤	٢ر٨	٢ر٢	١ر٥	٢ر٢	٢ر٧
اجمالي العالم ***	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

* أنظر الجدول المرفق رقم (م - ٧) .

** Sources: UN, World Energy Supplies 73 - 78, Table 5; and UN, Yearbook of World Energy Statistics 1980, New York, 1981, Table 4 & 9.

*** شامل جميع دول العالم بما في ذلك الدول النامية المصدرة للنفط ودول التخطيط المركزي.

وبما حدث خلال عقد السبعينات من ارتفاع في اسعار النفط ، فلقد تغيرت أهم العوامل التي أدت خلال عقدي الخمسينات والستينات الى التزايد المستمر في استخدامه على حساب المصادر الاخرى للطاقة ، والتي أدت كذلك الى التأخر عن تنمية ما قد يوجد من مصادر محلية للطاقة في الدول النامية المستوردة للنفط ودول السوق الحر المتقدمة (باستثناء الولايات المتحدة وكندا) . ومن هنا فمن الطبيعي - وكرد فعل للارتفاع في اسعار النفط ، وما يترتب عليه من تزايد العبء على موازين مدفوعات الدول المستوردة - أن لا يقتصر ما تقوم به الدول المستوردة للنفط من مجهودات في مجال الطاقة على ما سبق ذكره من خفض للاستهلاك ، ولكن لا بد وأن تقوم ايضا بتنمية المصادر المحلية والبديلة للنفط المستورد .

فبدراسة ما حققته دول السوق الحر المتقدمة من مجهودات في مجال تنمية انتاج الطاقة ، يتبين لنا ان ما سادها من معدل نمو سنوي لانتاج اجمالي مصادر الطاقة الاولية لم يتعد ٢ر١ ٪ خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ، كما هو مبين بالجدول رقم (٩) . وان كان هذا المعدل يزيد عما حققته من معدل سنوي لنمو استهلاكها من الطاقة خلال نفس المدة قدره ٥ر٠٪ ، الا انه يعتبر منخفضا جدا ، اذا ما قورن بما سادها من معدل سنوي لنمو انتاجها من الطاقة خلال الفترة السابقة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٣ قدره ٣٪ . هذا ويلاحظ أن معظم ما حققته من زيادة في انتاج الطاقة والنفط خلال الفترة ٧٣ - ٨٠ قد تم في السنتين الاخيرتين ٧٩ و ٨٠ . فنجد من وراء ذلك ، أنه من قبل أزمة أسعار النفط في أواخر ١٩٧٣ ،كانت دول السوق الحر المتقدمة قد وصلت عند اوائل عقد السبعينات الى أقصى معدلات انتاج ، يمكن أن تتيحها لها مواردها النفطية عند ذلك الوقت . ولقد ابتدأ انتاجها منذ ذلك الوقت في التراجع التدريجي ،أساسا كنتيجة لتناقص انتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية * ، واستمر الامر على ذلك الى أن ابتدأ الانتاج مرة أخرى في التزايد منذ سنة ١٩٧٧ ، نتيجة لاستغلال حقول بحر الشمال ،الذي أصبح استغلالها مجديا مع ارتفاع أسعار النفط . أما بالنسبة لانتاج الفحم والكهرباء (من الطاقة المائية والنووية) فلقد زادا بمعدل نمو سنوي ٥ر٢٪ و ١ر٦٪ على الترتيب خلال الفترة من ٧٣ الى ١٩٨٠ ، مع تركز معظم التزايد خلال السنوات الاخيرة . وفيما يتعلق بالانتاج من الغاز الطبيعي ، فلقد حقق انخفاضا خلال نفس الفترة بمعدل ٤ر٠٪ سنويا .

---

* ولقد كان ذلك التراجع في انتاج الولايات المتحدة من ناحية ، والتزايد في استهلاكها من ناحية أخرى أحد الدوافع الهامة لارتفاع اسعار النفط في ١٩٧٤/٧٣ .

جدول رقم (٩)
معدل النمو السنوي في انتاج الطاقة والنفط بمجموعات
الدول المستوردة للنفط *

(نسب مئوية)

مجموعات وفئات الدول	اجمالي الطاقة الاولية				النفط			
	٧٠–٧٣	٧٣–٧٨	٧٨–٨٠	٧٣–٨٠	٧٠–٧٣	٧٣–٧٨	٧٨–٨٠	٧٣–٨٠
دول السوق الحر المتقدم	٣ر١	٠ر٣	٧ر٣	١ر٢	١ر٦	٠ر٢	٧ر٢	٠ر٩
دول نامية مستوردة للنفط	٢ر٢	٦ر٤	١ر٨	٦ر٥	-١ر٢	٢ر٥	١٠ر٣	٦ر٦
– سريعة نمو الصادرات الصناعية	٣ر٦	١ر٤	٦ر٣	٠ر٤	٧ر٢	٦ر٠	٤ر٥	٢ر٠
– الاكثر تأخرا	٩ر٦	١ر٠	-٦ر٨	-١ر٤	—	—	—	—
– نامية أخرى	٥ر٠	٧ر٤	٣ر١٠	٤ر٦	-٣ر٤	٥ر٩	١٢ر٥	١٠ر٣
اجمالي العالم	٨ر٤	١ر٢	٧ر١	٠ر٢	٣ر٧	٦ر١	-٢ر٠	١ر١

ومن ثم فانه باستثناء ما حدث من تنمية لحقول بحر الشمال، وما تم من نمو معتدل لانتاج الكهربناء ، وآخر أقل من ذلك لانتاج الفحم ، فانه لم تظهر بصورة واضحة أي مجهودات أخرى على أرقام الانتاج خلال الفترة ٧٣ – ٨٠ . ولكن باضافة هذا الانجاز المتواضع جدا من جانب الانتاج الى ما سبق ذكره من مجهودات أثمرت خلال نفس الفترة في مجال استهلاك الطاقة ، نجد أنه قد تحقق فعلا انخفاض نسبي في درجة اعتماد دول السوق الحر المتقدمة على الخارج في الحصول على احتياجاتها من الطاقة** ، قد أدى الى انخفاض نصيبها النسبي من صافي واردات دول العالم الحر من النفط واجمالي مصادر الطاقة الاولية من حوالى ٩٠٪ في سنة ١٩٧٣ الى حوالى ٨٦٪ في ١٩٨٠ ، وذلك كما يبدو من جدول رقم (١٠) .

* انظر مراجع الجدول رقم (٨) .
** انظر الجدول المرفق (م – ٨).

جدول رقم (١٠)

التطور في توزيع صافي واردات الطاقة والنفط على مجموعات دول العالم الحر المستوردة للنفط *

(نسب مئوية)

مجموعات وفئات الدول	اجمالي الطاقة الاولية		النفط	
	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٧٣	١٩٨٠
دول السوق الحر المتقدمة	٨٩ر٦٦	٨٥ر٧٠	٨٩ر٣٢	٨٥ر٧٦
دول نامية مستوردة للنفط	١٠ر٣٤	١٤ر٣٠	١٠ر٦٨	١٤ر٢٤
- سريعة نمو الصادرات الصناعية	٤ر٧٥	٧ر٥١	٤ر٥٨	٧ر٢٤
- الاكثر تأخرا	٠ر٤٢	٠ر٥٤	٠ر٥٦	٠ر٦٧
- نامية اخرى	٥ر١٧	٦ر٢٥	٥ر٥٤	٦ر٣٢
اجمالي دول العالم الحر	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠

اما ما حققته الدول النامية المستوردة للنفط من تنمية في مجال انتاج الطاقة خلال الفترة من ٧٣ الى ١٩٨٠ ، فلقد تفاوت تفاوتا ملحوظا بين فئاتها الثلاث من الدول . ففي الوقت الذي لم يتحقق فيه اي انتاج من النفط بفئة الدول النامية الاكثر تأخرا ، وترتب على ما حدث فيها من ركود في النشاط الاقتصادي ، انخفاض في المعدل السنوي لنمو انتاجها من اجمالي المصادر الاولية للطاقة ، نجد أن الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية قد حققت في المتوسط خلال الفترة ٧٣ - ٨٠ معدل نمو في اجمالي الانتاج من مصادر الطاقة الاولية يتعدى قليلا ما كان يسودها قبل ١٩٧٣ ، وقد تركز معظم النمو في الانتاج على مصادر الطاقة غير النفطية (وبالذات الفحم) خلال الفترة ٧٣ - ٧٨ ، على حين كان معظم النمو في الانتاج خلال الفترة التالية ٧٨ - ٨٠ مركزا على انتاج النفط (وان كانت معدلات نمو انتاجها من النفط خلال الفترة ٧٣ - ٨٠ أقل قليلا في المتوسط عما كانت عليه قبل ذلك). وفي مواجهة الانحاز السلبي للفئة الاولى، والانجاز المتواضع للفئة

* ارجع الى مصادر الجدول رقم (٨) .

الثانية ، نجد أن ما حققته فئة الدول النامية الاخرى من انجاز يعد كبيرا بالمقارنة بكل من الفئتين السابقتين ، وبما كانت هى عليه قبل سنة ١٩٧٣ ، وذلك كما يظهر في الجدول رقم (٩) • ويرجع في الاساس هذا الانجاز الجيد لدول هذه الفئة الى ما تحقق من انتاج للنفط في عدد محدود من دولها* ، والذي كان يعد بعضهم من قبل ١٩٧٣ مصدرا صافيا لكميات محدودة من النفط ، أو أصبح كذلك من بعد ١٩٧٣ (أو حتى بعد ١٩٧٨) ، علاوة على تزايد انتاج الهند من الفحم •

وبأخذنا في الاعتبار كل ما حققته تلك الفئات الثلاث من الدول النامية المستوردة للنفط من انجاز في مجال انتاج الطاقة ، وما سبق ذكره بخصوص كل منها من حيث التغير في معدلات استخدام الطاقة ، نجد أن المحصلة النهائية لفئتي الدول " سريعة نمو الصادرات الصناعية" و" الاكثر تأخرا" تتلخص في زيادة الدرجة النسبية لاعتماد كل منهما على الخارج في سد احتياجاتها المحلية من النفط والمصادر الاخرى للطاقة** • أما بالنسبة لفئة الدول النامية الاخرى فلقد كانت المحصلة ايجابية ، بحيث انها قد حققت (في المتوسط بدون شك) انخفاضا في درجة اعتمادها على الخارج في الحصول على احتياجاتها من النفط والمصادر الاخرى للطاقة ، وان كان ذلك لم يمنع من تزايد نصيبها النسبي الى صافي واردات دول العالم الحر من كل من النفط واجمالي المصادر الاولية للطاقة بقدر محدود ، وذلك لأهمية الحجم النسبي لدول السوق الحر المتقدمة ، التي حققت انخفاضا في نصيبها النسبي من صافي الواردات خلال نفس الفترة • وان كان ما حققته تلك الفئة (الدول النامية الاخرى) من زيادة في نصيبها النسبي من صافي واردات دول العالم الحر من النفط واجمالي المصادر الاولية للطاقة ، يعد أقل مما حدث من تزايد في أنصبة كل من الفئتين الاخريين منهما ، كما يستفاد من الجدول رقم (١٠) •

ما سبق ذكره بالنسبة لكل من دول السوق الحر المتقدمة والفئات الثلاث من الدول النامية المستوردة للنفط يعكس محصلة ما أثمر من مجهودات بذلت خلال الفترة من ٧٣ حتى ١٩٨٠ • الا أنه من الطبيعي أن لا تتحقق كل ثمار المجهودات التي بذلت خلال تلك الفترة وحتى سنة ١٩٨٢ ، حيث انه يلزم مرور بعض الوقت لحين ظهورها على صورة انتاج محقق*** • ويتفاوت الوقت اللازم

---

* وذلك مثل مصر ، ماليزيا ، تونس ، بورما ، الكاميرون ، زائير وبيرو ، علاوة على أهمية حجم انتاج كولومبيا ، رغم تناقصه وتحولها الى دولة مستوردة منذ سنة ١٩٧٥ بعد أن كانت مصدرة صافية قبل ذلك •

** أنظر الجدول المرفق رقم (م - ٨)

*** اكتشف النفط في خمسة دول نامية مستوردة ، لا تعتبر منتجة له في الوقت الحالى ، وهى بنين وتشاد والنيجر وساحل العاج والسودان •
البنك الدولي - الطاقة في البلدان النامية - ص ٢٥ ، ٢٦ •

مروره من بدء عمليات الاستكشاف لحين بداية الانتاج فيما بين ٣ سنوات وما قد يصل الى عشرة سنوات أو أكثر بخصوص مصادر الطاقة غير التقليدية ، ويمتد ويصل الى اكثر من ذلك فيما يتعلق بمصادر الطاقة غير التقليدية * . فبالرجوع الى ما حققته الدول المستوردة للنفط خلال الفترة من ٧٣ الى ٨١ من زيادة صافية في مقدار احتياطياتها المؤكدة من النفط ، نجد انه لم يتعد في دول السوق الحر المتقدمة حوالى ثلاثة بليون برميل (من حوالى٦١ بليون برميل في ٧٣ الى حوالى ٦٤ بليون برميل في ١٩٨١ ، أى بمعدل نمو سنوي قدره ٦ر٠٪). ففي الوقت الذي كانت فيه احتياطيات كل من الولايات المتحدة وكندا في تناقص مستمر ، تزايدت الاحتياطيات في كل من انجلترا والنرويج ، بفضل اكتشافات بحر الشمال. ونظرا لكثافة العمليات الاستكشافية في كل من الولايات المتحدة وكندا ، رجعت احتياطياتهافي التزايد ثانية منذ أوائل الثمانينات. وما يتوفر من احتياطيات نفطية في دول السوق الحر المتقدمة الاخرى يعد محدودا جدا ، وقد حقق بعض التزايد خلال الفترة المعنية بالدراسة ، كما هو موضح بالجدول المرفق (م – ٩) .

أما بخصوص الدول النامية المستوردة للنفط ، فما حققته الارجنتين والبرازيل من فئة " الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية " من زيادة في حجم احتياطياتها النفطية يعد صغيرا جدا . ولم تحظ الدول النامية الاكثر تأخرا بالاهتمام فيما يتعلق بعمليات الاستكشاف النفطي ، باستثناء السودان التي اكتشف فيها بعض الحقول الصغيرة جدا ** . ولقد وجه اهتمام نسبي أكبر في بعض دول " فئة النامية الاخرى" ، والتي كان يعد معظمها أصلا من الدول المنتجة للنفط ، كما هو مبين في الجدول المرفق (م–٩) . وان كان ما حققته الدول النامية المستوردة للنفط من اكتشافات نفطية يعد متواضعا من حيث الكم والزيادة ، الا أنه قد لا يعد كذلك بالنسبة للاحتياجات الصغيرة لبعضها ، مما قد يجعل البعض يحقق فائضا للتصدير . ولكن الملاحظ أن ما وجد من احتياطيات نفطية ، أو ما تحقق فيها من زيادة ، قد اقتصر على عدد محدود جدا من الدول النامية ، والتي كان يعد معظمها من الدول المنتجة أصلا للنفط .

وعموما يلاحظ أن ما يوجه بالدول النامية من اهتمام بعمليات الاستكشاف النفطي يعد ضئيلا ، اذا ماقورن بمثيله في دول السوق الحر المتقدمة .فما تنفقه الولايات المتحدة وحدها على النشاط الاستكشافي النفطي داخل أراضيها يقترب من ضعف ما تنفقه كافة الدول النامية في هذا المجال ، شاملا ذلك جميع الدول النامية بما فيها دول الاوبك والدول النامية المصدرة من خارج الاوبك

---

* تستغرق مناحم الفحم فترة من ٤ الى ١٢ سنة حتى تأتي بانتاجها ، وتتطلب مشروعات القوى النووية حتى تبدأ في الانتاج فترة من ٦ الى عشرة سنوات في أوربا واليابان ومن ١٠ – ١٢ سنة بالولايات المتحدة .

** Nordine Ait Loaussine, The Stability of Oil Supplies - A Producer's View Point, MEES, Supplement to VOL. xxii, No.22, 19 MARCH 1979, P. 3 . هناك اهتمام نسبي أقل مبذول من دول اخرى في هذه الفئة .

كالمكسيك . وباضافة المنفق في كل من كندا وأوربا الغربية ، نجد أن نصيب دول السوق الحر المتقدمة من اجمالي المنصرف على عمليات الاستكشاف النفطي يبلغ حوالى ثلاثة أرباع المنفق عالميا على هذه العمليات (خارج العالم الشيوعي) * . ومن المفيد أن نضيف أن العدد الكلي للآبار الاستكشافية المحفورة في جميع الدول النامية المصدرة والمستوردة للنفط (والبالغ عددها ١١٩٤ بئرا في ١٩٧٩)، لا يمثل الا حوالى نسبة ١١٪ من عدد الآبار الاستكشافية التي حفرت في الولايات المتحدة الامريكية وحدها (والبالغ عددها ١٠٥٠٠ بئرا في ١٩٧٩ ، والتي ارتفعت بنسبة ٢٤٪ في سنة ١٩٨٠) ** . وما تم توجيهه حتى الوقت الحالي من مجهودات لاستكشاف النفط في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرقي آسيا يعد ضئيلا للغاية ، اذا ما قورن بما يبذل من مجهودات في دول أوربا الغربية ، على الرغم من أن المناطق الاولى تمثل حوالى ٥٠٪ من المناطق الحاوية للنفط في العالم ، بالمقارنة بالمناطق الثانية التي تقل كثيرا توقعات احتوائها على النفط *** . فالواضح انه لم يحدث في الدول النامية المستوردة للنفط استجابة سريعة وكبيرة في مجال التنقيب عن النفط كرد فعل لما حدث خلال عقد السبعينات من تصاعد في اسعار النفط . وقد يرجع ذلك الى ضرورة مرور وقت أطول لحين ظهور رد الفعل ، والى ما تواجهه الدول النامية من معوقات تحد أو تقلل من درجة استجابتها **** . فهناك المعوقات السياسية والقانونية والفنية والتمويلية ، علاوة على المعوقات المتعلقة باستراتيجيات الشركات القائمة بعمليات الاستكشاف . وتبدو مشكلة التمويل في عدم توفر الموارد المحلية ، والموارد التمويلية من العملات الخارجية التي يمكن الحصول عليها بالاقتراض الخارجي ، كأهم مشكلة مباشرة محددة لمقدرة الدولة على تنمية موارد الطاقة المحلية ***** .

---

* Al-Nahar Arab Report & Memo, May 18, 1981, p.13 (The Original Source Is Chase Manhattan).

** Oil and Energy Trends, Vol.6,No.3, March 20, 1981,p.2
وقد اشير بضعف النشاط الاستكشافي بالدول النامية المستوردة للنفط بالمقارنة بما هو واقع في دول السوق الحر المتقدمة في المرجع التالي :
UN,World Economic Survey 81-82, Current Trends in The World Economy, pp. 88.89.

*** Odel,P.R.,"A Personal View Of Missing Oil, "Petroleum Economist, January 1980.

**** ارجع الى الدراسة التالية ، التي ذكرت فيها هذه المعوقات بطريقة تفصيلية :
A Talk Given by Francisco Parra (Director of International Energy Development Corporation, at The International Petroleum Seminar Sponsored by The French Petroleum Institute at Nice, During March 1981 and Published in :
- Oil and Energy Trends, VOL. 6, No. 3, March 20th 1981, PP. 1:4 .
- Al-Nahar Arab Report & Memo, May 18, 1981, PP. 10-16 .
- MEES, Supplement to VOL. xxiv, No. 35, 15 June, 1981, PP. 1-11 .

***** OPEC Paper, VOL. 1, No. 2, Octo. 1980, P. 19 .

وبالنسبة للمصادر الاخرى التقليدية للطاقة ، وهى الغاز الطبيعي والفحم والكهرباء ، فلقد تفاوتت المجهودات فيما يتعلق بتنميتها من مكان الى آخر ، وقد انعكس جانب منها على شكل زيادة في الانتاج ، ولا يزال الجانب الاكبر منها في الدول النامية المستوردة للنفط في حاجة الى وقت ومال لكي تظهر ثماره * .

وأخيرا نشير الى اهتمام حكومات دول السوق الحر المتقدمة بالبحث وتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة ، بحيث يصبح استغلالها اقتصاديا ، وذلك مثل الزيوت الثقيلة والرمال القطرانية والصخور الزيتية ومختلف أنواع الوقود التركيبي أو الصناعي (مثل تحويل الفحم الى غازات وسوائل ، وانتاج الميثانول من الغاز الطبيعي ، واستخلاص الوقود السائل والغازي من التكتل البيولوجي) ، علاوة على مختلف أنواع الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية والهوائية والهيدرولية والارضية)، ورفع معدلات استخلاص النفط من مكامنه القائمة والتنقيب في الابعاد العميقة من المياه . وقد عملت الدول العشرون الاعضاء في وكالة الطاقة الدولية - من بعد تكوينها في ١٩٧٤ - على السعي قدما في هذا المجال ، وتزايد انفاقها السنوي على البحث والتطوير ، فبلغ ما يقرب من خمسة مليارات دولار (٤ر٨ مليار دولار) في سنة ١٩٧٧** ، وقفز الى نحو ٨ر٤ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ ، وهو في ذلك يزيد بالقيمة الحقيقية بنسبة ١٤٣٪ عن مستوى ١٩٧٤. وتتصدر الولايات المتحدة هذا المجال، بما تساهم به من حوالى نصف انفاق دول وكالة الطاقة الدولية على البحث وتطوير الطاقة*** . وان كانت قد أدت السياسات الانكماشية التي اتبعتها الدول الكبرى بوكالة الطاقة ، وما حدث من فائض في سوق النفط خلال ٨١ و ٨٢ الى اتجاه تلك الدول نحو الضغط من انفاقها على بحوث تطوير الطاقة **** .

---

* See; Ibid., P. 19; World Bank," World Development Report ", August 1979; and Helen Hughes (World Bank), Issue For Non-Petroleum Developing Countries, Op.Cit., PP. 25 : 26 .

البنك الدولي - الطاقة في البلدان النامية - أغسطس ١٩٨٠ - الصفحات : ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٧

** Marcello Colitti, The Energy Policies of The Industrialized Countries, Arab Fund for Economic & Social Development , OAPEC, Energy in The Arab World, VOL. I , Proceedings of The First Arab Energy Conference, March 4-8, 1979, Abu Dhabi, OAPEC, Kuwait, 1980, P. 129 .

*** فبينما لم يتعد انفاق الحكومة الفدرالية الامريكية على تكنولوجيا الطاقة المتجددة مليون دولار في عام ١٩٧١ ، ارتفعت الميزانية الاخيرة لادارة كارتر - قبل تولي ريجان وضغطه للانفاق في هذا المجال - المخصصة لهذا المجال الى نحو ٦٠٠ مليون دولار .

البحث عن بدائل للطاقة : مشكلات عديدة أمام المصادر المتجددة والفحم هو البديل الاساسي حتى نهاية القرن الحالي - عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ٢٦ - ٨٢/١/٣٠ - ص ٧ .

قد عملت الادارة الجديدة الامريكية (ادارة ريجان) على خفض اعتمادات ميزانية ١٩٨٢ ، الخاصة بالانفاق على أبحاث وتطوير الطاقة بمقدار الثلث من ٢ر٤ مليار دولار سنة ١٩٨٠ الى ٨ر٢ مليار دولار سنة ١٩٨٢ .

MEES, VOL. XXIV, No. 29, 4 May 1981 .

**** ارجع الى الدراسة السابق الاشارة اليها لكاتب هذه السطور- ص ٤٨:٥٠ .

هذا ولم يقتصر البحث وتطوير المصادر الجديدة للطاقة على الدول الصناعية المتقدمة فحسب ، ولكنه امتد الى بعض الدول النامية • والمثال الواضح على ذلك ، ما قامت به البرازيل في مجال استخلاص الايثانول من السكر ، واستخدام حجر السجيل • وما تقوم به الدول النامية الاخرى من مجهودات في صدد استغلال مصادر الطاقة غير التقليدية ، غالبا لا يتم الا بمساندة فنية ومالية من بعض المنظمات أو الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق الاوبك •

مشكلة القروض الخارجية :

أوضحنا من قبل ، كيف أن موازنة الحساب الجاري يمكن أن تتم بطريق مادي على صورة زيادة في الصادرات ونقص في الواردات (المنظورة وغير المنظورة) ، وأن ما يتبقى بعد ذلك من عدم توازن ، يتم مواجهته عن طريق التدفقات المالية من الخارج الى الداخل • وقد بينا أن دول السوق الحر المتقدمة قد اعتمدت في تكيفها بصورة رئيسية على زيادة الصادرات بمعدلات تزيد عن معدلات زيادة الواردات ، واقتصر اعتمادها على التدفقات المالية من الخارج على عدد محدود جدا من السنوات ، بحيث اتخذت صافي تدفقاتها المالية خلال معظم السنوات المعنية بالدراسة اتجاها عكسيا من الداخل الى الخارج • وخلافا لذلك وجدنا حالة الدول النامية المستوردة للنفط ، التي ساهمت التدفقات المالية التي حصلت عليها بدور هام في مواجهة عجز حساباتها الجارية ، واجراء ما انجز بها من قدر من التكيف • وقد ساهمت هذه التدفقات المالية في رفع معدلات استثمارها بالمقارنة بدول السوق الحر المتقدمة ، مما ساعد على تجنب خفض معدلات نمو بعضها ،وأدى الى زيادة صادرات العديد منها • الا انه من ناحية اخرى ، فان هذه التدفقات المالية وخاصة القروض وتراكمها سنة بعد أخرى ، قد عمل على التصاعد المستمر للتدفقات المطلوب خروجها لخدمتها (سواء كانت على شكل فوائد أو أقساط سداد) مما عقد من مشكلة موازنة الحساب الجاري ، خاصة مع زيادة الظروف الخارجية سواء ، كما هو واضح في أوائل الثمانينات • ومن ثم فانه يجدر بنا هنا ، ونحن بصدد ختام دراسة التكيف ،وما اظهرته من أهمية التمويل الخارجي للسير قدما على طريق تكيف الهيكل الانتاجي ، وتنمية مصادر الطاقة المحلية ، أن نلقي الضوء على تطور اعتماد الدول النامية المستوردة للنفط على الاقتراض من الخارج ، كأسلوب مساعد على التكيف ، ومدى الصعوبات التي تجابهها في هذا المجال ، مما أثر وسوف يؤثر على انجازها في

هذا المضمار * .

عند بداية عقد السبعينات ، كانت لا تتعدى المديونية طويلة ومتوسطة الاجل للدول النامية (بدون دول الاوبك)** مقدار ٧٥ بليون دولار (في ١٩٧١) ، وقد أخذت هذه المديونية في التصاعد مع تصاعد العجز في الحساب الجاري لهذه الدول طوال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات ، فنمت بمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ ، ما يتفاوت بين ١٩٪ و ٢٠٪ من ١٩٧١ الى ١٩٨٠ ، وانخفض الى حوالى ١٦٪ من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ . وبذلك وصل اجمالي المديونية طويلة ومتوسطة الاجل لهذه الدول حوالى ٥٢٠ بليون دولار على نهاية سنة ١٩٨٢ ، كما يبدو ذلك من الجدول المرفق رقم (م – ١٠) . وقد ابتدأ التراكم السنوي للقروض متوسطة وطويلة الاجل في الانخفاض منذ ١٩٧٨*** ، على حين ابتدأت في نفس الوقت التدفقات من القروض قصيرة الاجل في التزايد **** . ويلاحظ عموما التدهور في تطور نوعية القروض تدريجيا من سنة ١٩٧١ حتى سنة ١٩٨٢ ، فعلى حين انخفض النصيب النسبي لمساعدات التنمية (ذات معدلات الفائدة الميسرة) الى حوالى النصف من ٤١٪ من اجمالي القروض في سنة ١٩٧١ الى ٢٣٪ منها في سنة ١٩٨٢ ، زاد

---

* لاتوجد حاجة لدراسة مشكلة القروض فيما يتعلق بدول السوق الحرة المتقدمة ، لأنها – كما تبين لنا من قبل – لم تعتمد كمجموعة في المتوسط على صافي التدفقات المالية الخارجية الا خلال عدد محدود جدا من السنوات ، وأنها وان كانت تتلقى من ناحية فوائض بعض دول الاوبك المصدرة للنفط على أشكال عدة منها الايداعات في البنوك . فهي من ناحية أخرى تعيد تدوير هذه الفوائض على اشكال عدة منها الائتمان للدول النامية المستوردة للنفط ، وكذلك العديد من الدول النامية المصدرة للنفط . وحتى على فرض تجاهل هذه النقطة الاخيرة ، واعتبارنا أن سحب هذه الايداعات يتماثل في طبيعته مع القروض عند سدادها ، فانه ليس بخاف ما تتملكه الدول المتقدمة (على خلاف من الدول النامية) من العديد من الوسائل التي قد تخفف بها من عبء ذلك ، وليس آخرها التضخم وخفض أسعار الصرف ...

see: John P. Powelson, Oil Prices and The World Balance of Payments, Edited by Ragaei El-Mallakh, OPEC: Twenty Years and Beyond, Westview Press, Boulder, Colorado, 1982, P. 185 .

** يتبع في دراسة النقطة الحالية مفهوم للدول النامية المستوردة للنفط، وما تنقسم اليه من فئات من الدول ،مختلف الى حد ما عما اتبع في دراسة النقاط السابقة ، وذلك لاعتماد الدراسة في النقطة الحالية على البيانات الاحصائية التي تنشرهامنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن الدول النامية . فمفهوم " الدول النامية بدون الاوبك" يوازي هنا ما سبق أن أطلقنا عليه " الدول النامية المستوردة للنفط" ، وان كان يتضمن بعض الدول التي اعتبرناها فيما سبق مصدرة للنفط مثل المكسيك – انجولا – البحرين – بروني – الكونغو – عمان – سوريا وترينداد وتوجو . وكذلك يتضمن بعض الدول التي استبعدت فيما سبق من عداد الدول النامية مثل اليونان والبرتغال وأسبانيا . ومن ثم نجد كذلك ان هناك بعض التفاوت بين مكونات كل من الفئات الثلاث السابق دراستها تحت مفهوم " الدول النامية المستوردة للنفط" وكل من الفئات الثلاث المقابلة لها تحت مفهوم " الدول النامية بدون الاوبك"

OECD, External Debt of Developing Countries, 1982 Survey, OECD, 1982, Annex 2, P. 122 .

*** ارجع الى جدول رقم (١) صفحة ٢٦ بالمرجع السابق وكذلك الى :

World Bank, World Debt Tables 82 - 83, P. XI .

**** حيث قلت نسبة التحركات الرأسمالية طويلة الاجل الى التحركات الرأسمالية قصيرة الاجل من ٧ر٧ : ١ في ١٩٧٨ الى ٢ر٨ : ١ في ١٩٨٠ . ولقد كان هذا هو الحال في جميع فئات الدول النامية المستوردة للنفط، باستثناء فئة الدول الاكثر تأخرا .
ارجع الى الجدول المرفق رقم (م – ١)

النصيب النسبي للقروض الخاصة المستمدة من الاسواق المالية (ذات معدلات الفائدة الاعلى) الى ما يتعدى الضعف من حوالى ٢٠٪ في ١٩٧١ الى ٤٦٪ في ١٩٨٢ * . هذا وبعد أن ظلت نسبة المبالغ المدفوعة لخدمة الديون (الفوائد وأقساط السداد) الى اجمالي الصادرات السلعية والخدمية عند مستوى ١٥٪ طوال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٧ (وقد قلت عن ذلك خلال تلك المدة) ، ارتفعت خلال الاربع سنوات الاخيرة ، ووصلت الى مستوى ٢١٪ في سنة ١٩٨٢ ، وذلك نتيجة لما طرأ منذ سنة ١٩٧٩ من ارتفاع في اسعار الفائدة** ، خاصة مع التغير في هيكل القروض ، من تناقص نصيب القروض الميسرة ، وتزايد نصيب القروض التجارية . وبحيث بلغ المدفوع لخدمة القروض في سنة ١٩٨٢ ما يقدر بحوالى ٩٨ بليون دولار ، يتمثل ٩٠٪ منه في خدمة القروض المأخوذة من الاسواق المالية وتسهيلات الموردين *** .

يبدو واضحا من تلك الارقام أعلاه ما سارت عليه منذ أوائل السبعينات الدول النامية المستوردة للنفط من توسع في الاقتراض . فبالارتفاع في أسعار النفط في ١٩٧٤/٧٣ ، زاد عجز الميزان الحسابي لتلك الدول ، واتجه البعض (خاصة الدول الأكثر تأخرا وبعض النامية الأخرى) الى الاقتراض لموازنة هذا العجز ، واتجه البعض الآخر (خاصة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية وبعض النامية الأخرى ****) الى الاقتراض لاجراء تكيف بهياكله الانتاجية ، لمواجهة التغيرات الحادة والدائمة في الاسعار العالمية للطاقة . وتتصف تلك التغيرات الهيكلية بطبيعة متوسطة وطويلة الأجل ، وتستلزم موارد استثمارية كبيرة ، مما دفع تلك الدول الى التوسع في الاقتراض ، ليس فقط لمواجهة تلك الالتزامات ، ولكن ايضا لزيادة احتياطياتها العالمية ***** . ولقد ساعدها على ذلك ما ساد من معدلات فائدة حقيقية سالبة ****** ،

---

* ارجع الى الجدول المرفق رقم (م - ١٠)

** والدليل على ذلك أن استمرت نسبة مدفوعات الفوائد الى اجمالي الصادرات خلال نفس الفترة من سنة ١٩٧٠ حتى ١٩٧٧ عند مستوى ٥٪ (أو أقل في بعض السنوات) ، ومن بعد ذلك ارتفاعها الى ١١٪ في سنة ١٩٨٢ ، كما يبدو من الجدول المرفق (م - ١١) .

*** " " " (م - ١٠)

**** تتسم هذه الدول بعدد أقل من العوائق الاقتصادية ، والقيود الاجتماعية والسياسية ، وتتمتع بامكانات كبيرة لتنمية مواردها ، وانجاز الاستثمارات الصناعية ، لذلك فقد أقبلت على الاسواق العالمية للاقتراض ... ولكن هذه الدول أصبحت في حاجة الى مستويات عالية من الاقتراض حتى تستطيع مواجهة ما عليها من ديون .
تقرير اللجنة المستقلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ولي برانت ، ترجمة زكريا نصر - سلطان أبو علي - جلال أمين - الشمال - الجنوب " برنامج من أجل البقاء " ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الكويت ، ١٩٨١ ص ٦٣ .

***** استغلت العديد من الدول سيولة سوق التمويل الدولي في بناء احتياطياتها خلال السنوات ٧٧ - ١٩٧٨ .
World Bank, World Debt Tables 82 - 83, p.XI

****** حيث كانت الاسعار الاسمية للفائدة أقل من معدلات التضخم خلال الفترة السابقة لسنة ١٩٧٩

وارتفاع في سيولة سوق التمويل . فلقد خرجت البنوك العالمية عما ألفته من بعد الحرب العالمية الثانية ، من الاقتصار على تمويل التجارة الى تمويل المشروعات ، وتمويل العجز في موازين المدفوعات . ولقد ساعدها على ذلك ، ما دورته هذه البنوك من فوائض مالية كبيرة للدول المصدرة للنفط ذات الفوائض الرأسمالية المرتفعة . لذلك كان ميسرا أمام تلك الدول النامية التوسع في الاقتراض من الاسواق المالية الخاصة (وبالذات البنوك الكبرى) ، وقد تمثلت معظم هذه القروض في قروض بمعدلات فائدة عائمة * . ثم من بعد ذلك حدث الارتفاع الهام الثاني في أسعار النفط في ٨٠/٧٩ ، وازدادت حدة الحاجة الى الاقتراض ، وتصاعدت اسعار الفائدة منذ خريف ١٩٧٩ ، وانخفضت معدلات نمو دول السوق الحر المتقدمة ، وتأثرت التجارة العالمية بالركود ، وانخفضت أسعار السلع الأولية . وهنا تأثرت جميع الدول النامية المستوردة للنفط ، ووجه بعضها بمشكلة مديونية حادة ، خاصة بكل من فئتي الدول النامية " سريعة نمو الصادرات الصناعية " و " الأكثر تأخيرا " . فكل منها ووجه بتصاعد مدفوعات خدمة الدين/الصادرات ، كما يبدو من الجدول المرفق (م-١١) . فلقد اعتمدت الدول " سريعة نمو الصادرات الصناعية " أقل من غيرها على مساعدات التنمية الرسمية ، ومثلت القروض الخاصة من الاسواق المالية النصيب الاكبر والمتزايد من اجمالي قروضها الطويلة والمتوسطة الأجل ، بصورة أكثر وضوحا عما بغيرها من فئات الدول النامية المستوردة للنفط ** . تلك القروض الخاضع معظمها لمعدلات فائدة عائمة ، كانت أكثر تأثرا بالارتفاع في أسعار الفائدة ، مما قد أضر بصورة كبيرة تلك الدول وبالذات كلا من البرازيل والارجنتين وكوريا الجنوبية *** . وفي مواجهة ارتفاع مدفوعات خدمة الدين ، اضطرت هذه الدول الى الالتجاء أكثر من غيرها الى القروض المصرفية قصيرة الأجل **** . مما أدى الى تفاقم مشكلة خدمة الدين بها ، واضطرارها الى تأجيل الاستثمارات ، التي تبدو ضرورية من وجهة النظر طويلة الأجل ، والاكتفاء باجراءات تكيف جزئية وقصيرة الأجل ، للخفض من عجز حسابها الجاري ، وذلك على حساب التضحية بمعدلات النمو الاقتصادي . خاصة وأنه منذ سنة ١٩٧٩ لم تعد تتوفر القروض المصرفية طويلة ومتوسطة الأجل بنفس معدلات توفرها خلال

---

* ارتفع النصيب النسبي للقروض ذات أسعار الفائدة العائمة من ٧ ٪ من اجمالي قروض الدول النامية في ١٩٧٢ الى ٣٧٪ منها في ١٩٨١ . علاوة على زوال الجزء الصغير من القروض الخاصة الذي كان يتمثل في شكل هبة حتى سنة ١٩٧٨ . IBID. P.XIV.

** أنظر الجدولين المرفقين (م-١٠) و (م-١٢) .

*** علاوة على المكسيك وشيلي ونيكاراجوا وبعض الدول القليلة الأخرى . أنظر مرجع OECD السابق صفحة ١٣ .

**** نلاحظ بالرجوع الى الجدول المرفق (م-١) أن نسبة صافي تدفقاتها الرأسمالية طويلة الأجل الى صافي تدفقاتها الرأسمالية قصيرة الأجل قد انخفضت من حوالي ٩ : ١ في سنة ١٩٧٨ الى حوالي ٢ : ١ في سنة ١٩٨٠ ، وبالمقارنة بانخفاضها من حوالي ٧ : ١ الى ٣ : ١ " للدول النامية الأخرى " ، وارتفاعها بالدول " الأكثر تأخرا " خلال نفس الفترة .

منتصف السبعينات * ، علاوة على أن ارتفاع أسعار الفائدة قد حد من رغبة مختلف الدول النامية المستوردة للنفط على الاستعانة بالقروض ، وأصبحت الدول أكثر قناعة بالاكتفاء باجراءات التكيف قصير الأجل للمواجهة الوقتية لعجز الحساب الجاري ** .

أما وقوع الدول النامية الأكثر تأخرا في مشكلة مديونية حادة ، فانه لا يرجع مثل حالة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية الى تصاعد الاقتراض من الاسواق المالية ، ولكنه يرجع أساسا الى ما تعرضت له صادراتها من ركود ، وذلك لاعتماد كل منها على واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية ، التي تحصل عن طريقها على موارد النقد الأجنبي . علاوة على النمو المحدود في مساعدات التنمية الرسمية ، التي تمثل الجانب الأكبر من اجمالي التدفقات الرأسمالية طويلة ومتوسطة الأجل لهذه الدول *** . فعلى عكس ما حدث من استجابة دولية للحد من صعوبات ١٩٧٥/٧٣ بزيادة المساعدات ، فان ما حدث من زيادة فيها خلال النصف الثاني من السبعينات كان محدودا ، وقد تلاشى معظمه نتيجة لفعل التضخم في الاسعار ، بحيث أن القيمة الحقيقية لمساعدات التنمية الرسمية لم تنم خلال الفترة من ٧٥ الى ١٩٨١ ، الا بمعدل نمو سنوي منخفض قدره ١ر٨٪ ، بالمقارنة بما حققه من معدل نمو سنوي حقيقي يساوي ٢ر٨٪ خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ **** . وفي هذا الخصوص نجد أن مساعدات دول منظمة الاوبك - كنسبة الى اجمالي ناتجها القومي - قد بلغت ١ر٧٪ و ١ر٤٪ في سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨١ على الترتيب ، من بعد أنها كانت عند مستوى ٢ر٩٢٪ في سنة ١٩٧٥ ***** . وقد بلغت مساعدات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي - كنسبة الى اجمالي ناتجها القومي - ٠ر٣٨٪ و ٠ر٣٥٪ في سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨١

---

* أصبحت المصارف أكثر تحفظا في اقراض الدول التي ارتفعت مديونيتها للنظام المصرفي ، فرفعت من معدل العلاوة الأضافية التي تطلب فوق المعدل العائم للفائدة للكثير من الدول ، وذلك لمواجهة الارتفاع في مخاطر الاقراض ، ويتوقع أن يقل الاقراض المصرفي للدول النامية مستقبلا . - البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ص ٧١
UN, World Economic Survey 81 - 1982, P. 91

** أنظر المرجع السابق للبنك الدولي - ص ٨٣ ، ٨٩

*** أنظر الجدول مرفق (م-١٠)

**** حسبت بالرجوع الى :
MEES, 9 May 1983 (The Original Source, OECD, Aid For OPEC Countries) .

***** يرجع الانخفاض النسبي في مساعدات دول الاوبك الى خروج ايران والعراق من قائمة الدول المانحة للمعونات ، لقيام الثورة الايرانية ، واندلاع الحرب بين العراق وايران . علاوة على انخفاض مساهمة بعض الدول ، نتيجة لركود وانخفاض مواردها النفطية .

على الترتيب ، بالمقارنة بمستوى ٣٦ر٠٪ في سنة ١٩٧٥ * ، وهي بذلك تمثل حوالي نصف ما تقبله هذه الدول كهدف لمساعدات التنمية قدره ٧ر٠٪ من اجمالي ناتجها القومي • وعلى الرغم من الانخفاض النسبي الأخير في مساعدات دول الاوبك (بالمقارنة بسنة ١٩٧٥) ، الا أنها تمثل كنسبة الى اجمالي ناتجها القومي حوالي أربعة أمثال ما تقدمه دول السوق الصناعية المتقدمة ** ، خاصة وأن تلك المساهمات من جانب الاوبك ، يأتي معظمها (٩٥٪ منها) من أربعة دول عربية فقط *** • وعموما يلاحظ أن دول الاوبك قد ساهمت بحوالي ربع اجمالي مساعدات التنمية الرسمية خلال الفترة من ٧٥ الى ١٩٨١ •

وقد استفادت بعض الدول النامية من زيادة الرفاهية الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط ، عن طريق تصدير العمالة ، وما يقابلها من تدفقات التحويلات • فازداد اجمالي التحويلات أساسا من أوروبا ودول الخليج العربي من ٣ر٥ مليار دولار في ١٩٧٠ الى ٢٤ مليار دولار في ١٩٨٠ ، أي ما يمثل حوالي ٦٢٪ من اجمالي مساعدات التنمية الرسمية لسنة ١٩٨٠ ، وما يعادل حوالي ١٣٪ من صادرات السلع للدول المتلقية الرئيسية • وقد زادت حصة بعضها كثيرا عن ذلك **** •

ونشير في الختام الى أنه مع قصور نمو المساعدات ، وازدياد صعوبة الاقتراض ، فقد سعى العديد من الدول النامية نحو محاولة جذب الاستثمار المباشرة ، باتباع الكثير من المحفزات والتسهيلات • ولكن يوجد ما يدل على عدم زيادة التدفقات الاستثمارية المباشرة الى هذه الدول ، ويرجع ذلك بالذات الى ركود التجارة العالمية ، والارتفاع في أسعار الفائدة ***** •

---

* انظر الجدول المرفق (م-١٣)
** " (م-١٣)
*** وهي المملكة العربية السعودية ، الكويت ، قطر والامارات العربية المتحدة
**** البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ - ص ٦١
***** UN, World Economic Survey 81 - 1982, PP. 89 And 93

النتـــــــــائج :

قد بدا لنا ، كيف أن المجموعات والفئات المختلفة من الـــــــــدول قد مرت خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات بأنماط مختلفة لتطـــــــور موازناتها التجارية والحسابية الجارية والرأسمالية مع العالم الخارجي . تلك الانماط ما هي من ناحية الا انعكاس لما مرت به من أحداث اقتصاديـــــــة عالمية خلال الفترة المعنية بالدراسة ، ومن ضمنها وأهما الارتفاع في أسعـــار النفط سواء كمؤثر مباشر أو غير مباشر . ومن ناحية أخرى فهي تجسيد كذلـــك لما مرت به داخليا من عمليات تكيف ونمو أو تنمية ، سواء كان ذلك في قطاع الطاقة أو غيره من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . وقد برز لنا ما تتمتع به دول السوق الحر المتقدمة من مقدرة كبيرة على التأثير على ظروف الاقتصاد الدولي ، وامكانية ذاتية على التكيف الداخلي ، بحيث أنها استطاعـــــت خلال العشر سنوات الماضية أن تتغلب خلال مدد قصيرة من الزمن على ما تعرضـــت له موازين مدفوعاتها من اختلالات كبيرة ، على أثر ما حدث خلال تلك الفتـــــرة من ارتفاعين هامين في اسعار النفط . وعلى العكس من ذلك وجدنا فئات الـــــدول النامية المستوردة للنفط وقد تفاوتت في انجازهـــــــا ، وان كان قد ساءها جميعا ما تحتله من مركز نسبي منخفض في الاقتصاد الدولي .

وما الارتفاع في أسعار النفط - عند حدوثه في أوائل عقد السبعينـــات - الا كاحدى الظواهر الاقتصادية العالمية الهامة ، التي أفرزها المنـــــــــاخ الاقتصادي والسياسي العالمي مع غيرها من المشكلات الاقتصادية العالميـــة في ذلك الوقت ، واللاتي تشاجرت آثارها ، وتعددت أبعادها ، وانعكست - ضمـــن ما انعكست عليه - على موازين مدفوعات دول السوق الحر المتقدمة والـــــــدول النامية . وعلى الرغم من قيام كبرى دول الاوبك في أواخر سنة ١٩٧٣ باتخاذ مبادرة رفع أسعار النفط ، الا أنه لا يمكن أن نتجاهل مسئولية دول الســـــوق الحر المتقدمة الكبرى عن العوامل التي أدت الى ذلك الارتفاع الهام الاول في اسعار النفط وما اقترن به من ظروف اقتصادية أخرى ، أدت الى وقـــــوع دول السوق الحر المتقدمة ذاتها في عجز كبير في حسابها الجاري . الا أن ذلـــك العجز في الحساب الجاري ، وما اقترن به الارتفاع الثاني الهام في اسعـــار النفط (في ٨٠/٧٩) من عجز أكبر منه في حسابها الجاري ، قد تحولا خلال مدد قصيرة الى فائض . فلقد لعب التغير في معدلات التبادل الدولي لدول الســـوق الحر المتقدمة دورا رئيسيا ، سواء فيما حققته من تصاعد في عجز حسابهـــــا الجاري ، نتيجة لزيادة معدلات ارتفاع أسعار وارداتها عن معدلات ارتفـــــاع أسعار صادراتها ، أو فيما أحرزته من هبوط العجز الحسابي وتحوله الى فائض ، نتيجة لنقص معدلات ارتفاع أسعار وارداتها عن معدلات ارتفاع أسعار صادراتها .

ولقد ساهم في تحسن ميزانها الحسابي الجاري ما حدث فيها عقب ارتفاعي أسعار النفط من انخفاض في معدلات نموها الاقتصادي ، اقترن بانخفاض أكبر منه في نمو الواردات • وقد ترتب على هذا الانخفاض في نمو الواردات كميا ، انخفاض اضافي في نمو الواردات سعريا ، وذلك لما تتمتع به واردات دول السوق الحر المتقدمة من وزن نسبي هام في الحجم الكلي للتجارة العالمية ، وما تتمتع به من موقف تفاوضي متميز تجاه الدول النامية • ونظرا لما حافظت عليه دول السوق الحر المتقدمة طوال الفترة المعنية بالدراسة من معدلات لنمو صادراتها من حيث الكم ، تفوق ما حققته من معدلات نمو كميات وارداتها ، فانه ليس بغريب أن استطاعت تلك الدول ان تتحول سريعا من حالة العجز المرتفع الى الفائض في حسابها الجاري في كل مرة حدث فيها تحول في معدلات تبادلها الدولي نحو التحسن • وبذلك استطاعت دول السوق الحر المتقدمة ، بما تتمتع به من مركز نسبي هام في التجارة العالمية ، وما تتميز به متغيراتها الاقتصادية من استجابة لما يحدث من مؤثرات اقتصادية ، على التكيف على ما جد من ظروف ارتفاع في اسعار النفط ، والنجاح في مواجهة ما تعرضت له من عجز في ميزانها الحسابي الجاري • وان كان ذلك قد تم جزئيا على حساب التضحية بمعدلات نموها الاقتصادي ، وارتفاع معدلات البطالة بها •

ولقد كان تأثر موازين مدفوعات الدول النامية المستوردة للنفط ، بما حدث فيها من تصاعد في عجز حساباتها الجارية ، غير راجع لما حدث من ارتفاع في اسعار النفط فحسب ، بل وكذلك وبدرجة قد تكون اكثر أهمية — وان كانت تتفاوت من فئة من الدول الى أخرى — نتيجة لما ساد دول السوق الحر المتقدمة من ظروف اقتصادية ، تمثلت في انخفاض معدلات نموها الاقتصادي ، وتقلب أسعار صرفها ، وارتفاع معدلات التضخم بها ، علاوة على ما عمدت اليه منذ خريف ١٩٧٩ من رفع لأسعار الفائدة ، وما ترتب عموما على سياساتها الانكماشية من ركود في التجارة العالمية • ويرجع ذلك الى الارتباط الكبير للدول النامية المستوردة للنفط في كل من تجارتها الخارجية وتمويلها الخارجي بالاسواق والمؤسسات التمويلية الخاصة بدول السوق الحر المتقدمة ، علاوة على ما يوجد من روابط التبعية الاخرى •

ولقد تأثر بشدة الميزان الحسابي الجاري لأكثر فئات الدول النامية المستوردة للنفط تقدما ، وهى " الدول سريعة نمو الصادرات الصناعية " ، على اثر ما حدث من ارتفاعين هامين في اسعار النفط • الا أن تلك الفئة من الدول كانت أكثر نجاحا من غيرها من فئات الدول النامية الاخرى في مواجهتها لتلك الظروف ، بما استطاعت أن تحافظ عليه من معدلات نمو اقتصادي مرتفع ، مصحوب بتكيف ملحوظ في هياكل انتاجها وتجارتها الخارجية ، بما أدى الى تحقيقها لأعلى معدلات نمو في كميات الصادرات ، مع تحكمها في نمو الواردات ،

بحيث أنها استطاعت أن تخفض من عجز حسابها الجاري خلال فترات قصيرة نسبيا ، عقب كل من الارتفاعين الهامين الذين حدثا في أسعار النفط خلال الفترة المعنية بالدراسة ، وذلك على الرغم من أن نشاطها التصديري من حيث الكم ، قد حدث على حساب التضحية في الاسعار ، وذلك من أجل اختراق الاسواق ، وزيادة حجم صادراتها الى كل من دول السوق الحر المتقدمة والدول النامية المصدرة للنفط . تلك التضحية في الاسعار من أجل زيادة كمية الصادرات ، لم يشترط حدوثها عند زيادة صادرات دول السوق الحر المتقدمة ، لما اشير اليه من سيطرة هذه الدول الاخيرة على أسعار العديد من السلع الداخلة في التجارة العالمية . ولقد اعتمدت جزئيا الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية في تكيفها على التوسع في الاقتراض من أسواق رأس المال الخاصة .

أما مدى تأثر الحساب الجاري لفئة " الدول النامية المستوردة للنفط الأكثر تأخرا " بما حدث من ارتفاع في أسعار النفط ، فقد كان محدودا نسبيا ، الا أن هذه الفئة من الدول كانت أكثر تأثرا بما مرت به دول السوق الحر المتقدمة من ظروف اقتصادية ، أدت الى انخفاض معدلات نموها الاقتصادي ، وركود معدلات نمو صادراتها الى ما يقل عن معدلات نمو وارداتها ، التي تم خفضها كذلك ، مما أدى الى تصاعد عجز حسابها الجاري الى مستويات مرتفعة قد يصعب مواجهتها . فما تتصف به هذه الدول من ضعف في قطاعاتها الانتاجية ، واحتواء صادراتها على واحد أو عدد قليل محدود من السلع الاولية ، يجعلها أقل مرونة ، وأقل قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية . ومن ثم فانها وان كانت أقل من غيرها فيما ترتب على حسابها الجاري من أثر مباشر لارتفاع أسعار النفط ، الا أنها من أكثر فئات الدول تأثرا بالآثار الغير مباشرة لارتفاع أسعار النفط ، وذلك أساسا من خلال نمو وصحة اقتصاديات دول السوق الحر المتقدمة .

ولقد كان تأثير الارتفاع في أسعار النفط على الحساب الجاري لمعظم دول فئة " البلدان النامية الاخرى المستوردة للنفط" محدود جدا في ٧٤/٧٣ ، نتيجة للأثر التعويضي لارتفاع اسعار صادراتها من السلع الاولية ، الا انه من بعد ذلك ومع تعرض اسعار هذه الصادرات للانخفاض ، لعب العامل السعري (الانخفاض في معدلات تبادلها الدولي) دورا رئيسيا فيما حدث بها من تصاعد في عجز حسابها الجاري ، وذلك على الرغم مما حققته من زيادة محدودة في كميات صادراتها ، ونقص في كميات وارداتها . فتتصف كذلك معظم دول هذه الفئة بالاعتماد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الاولية التصديرية ، يجعلها أقل مرونة وقدرة على مواجهة الظروف الخارجية المتقلبة ، ويجعلها حساسة كذلك بصحة وسلامة الاقتصاد الدولي . الا أن هذه الفئة من الدول كانت أفضل حظا من الفئة الأكثر تأخرا سالفة الذكر ، فهي على مستوى أعلى من

التنمية ، ويتوفر في العديد منها الكثير من الانشطة الاقتصادية المتقدمة ، ومن ثم فلقد حافظت على معدلات نمو معتدلة ، واستطاعت أن تنجز قدر محدود من التكيف الهيكلي ، بزيادتها المحدودة لكمية صادراتها ، وحدها من نمو كميات الواردات ، ولكن لم يحل ذلك دون تصاعد عجزها التجاري ، لأهمية الاثر الاقوى لتدهور معدلات تبادلها الدولي • وان كان هذا التصاعد في العجز أقل بكثير مما وجد بالدول النامية الأكثر تأخرا ، وانه لا يزال في حدود ليس من العسير مواجهتها •

وان كان ما اتخذه الميزان الحسابي الجاري للدول النامية المصدرة للنفط من نمط تطور خلال العشر سنوات الماضية ، يمثل المحصلة الاحصائية لبيانات كل من فئتي " الدول النامية المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال" والذي لا يتعدى عددها خمسة أو أربع دول والاخرى" المصدرة للنفط ذات العجز في رأس المال" ، فان في تصاعد ما بينه من فائض خلال سنوات تصاعد معدلات ارتفاع أسعار النفط ، ثم في تناقص تلك الفوائض بسرعة خلال ما تلاها من سنوات ، يكشف من ناحية ما ساهمت به الدول النامية المصدرة للنفط - والذي يعاني معظمها من أغلب مايواجه غيرها من الدول النامية من مشاكل تنمية - من دور في انعاش التجارة العالمية والاقتصاد الدولي عن طريق توسعها في الواردات السلعية والغير منظورة والتحويلات الخاصة والحكومية • علما بأن تحويلاتها الخاصة (وبالذات في صورة مدخرات العاملين بها من غير الوطنيين) قد وجدت طريقها بدرجة أكثر اتجاها نحو الدول النامية المستوردة للنفط ، وانها (أي الدول النامية المصدرة للنفط) كانت أكثر ارتباطا في نمو وارداتها بدول السوق الحر المتقدمة ، بما ساعد هذه الاخيرة فيما حققته من تكيف • كما أنه يكشف من ناحية أخرى الدور الهام الذي قامت به دول السوق الحر المتقدمة تجاه الحد من تصاعد أسعار النفط ، بما حققته من قدر من التكيف في مجالي استخدام وانتاج الطاقة •

ففيما يتعلق بمجال استخدام النفط والطاقة ، قد تبين لنا أن ما وصلت اليه دول السوق الحر المتقدمة من مستو لاستهلاك النفط في ١٩٨٢ كان يقل عما كانت عليه كميا في سنة ١٩٧٣ ، وأن معدلات نمو استهلاكها من المصادر الاولية الاخرى للطاقة ، قد قلت من بعد ١٩٧٣ عما كانت عليه من قبل • فلقد لعب الانكماش في النمو الاقتصادي الدور الاكبر فيما حدث بتلك الدول من نقص في استخدام النفط والطاقة عقب ارتفاع ٧٤/٧٣ للاسعار ، كما أنه ساهم جزئيا فيما حدث من نقص تال لارتفاع ٨٠/٧٩ للاسعار • ولقد بدأت آثار ما اتبع من سياسات للاقتصاد في استخدام النفط والطاقة في الظهور من قبل ١٩٧٨ ، وكانت أكثر وضوحا في مجال استخدام النفط • وازدادت آثار تلك السياسات في الوضوح منذ سنة ١٩٧٨ ، واقترنت بالتحول عن استخدام النفط في بعض المجالات ،

باحلاله بالمصادر الاخرى البديلة . وبعد انجاز دول السوق الحر المتقدمة فيما يتعلق بخفض كل من كميات استهلاكها من النفط ومعدلات نمو استهلاكها من المصادر الاخرى للطاقة كبيرا بالمقارنة بانجازها المتواضع فيما حققته من زيادة في انتاج النفط والطاقة . فباستثناء ما حدث من تنمية لحقول بحر الشمال ، وما تم من نمو معتدل لانتاج الكهرباء وآخر أقل من ذلك لانتاج الفحم ، فانه لم تظهر بصورة واضحة أي مجهودات أخرى على أرقام الانتاج خلال الفترة من ٧٣ الى ١٩٨٠ . ولكن باضافة هذا الانجاز المحدود في انتاج الطاقة الى ما أثمر خلال نفس هذه الفترة من مجهودات في مجال استهلاك النفط والطاقة ، نجد انه قد تحقق انخفاض محدود في مدى اعتمادها على العالم الخارجي في مواجهة احتياجاتها النفطية ، وعلى العكس من ذلك حدثت زيادة محدودة في مدى اعتمادها على العالم الخارجي في مواجهة احتياجاتها من المصادر الاخرى للطاقة (نتيجة لنمو المنتج من هذه المصادر بمعدلات تقل عن نمو المستهلك منها) ، وان كانت المحصلة النهائية لما أثمر من مجهودات في مجال الطاقة من ٧٣ الى ١٩٨٠ ، تتمثل في حدوث انخفاض محدود في مدى اعتمادها على العالم الخارجي في الحصول على اجمالي احتياجاتها من المصادر المختلفة للطاقة الاولية . ولقد أدى ذلك الى انخفاض بسيط في نصيبها النسبي من صافي واردات دول العالم الحر من النفط واجمالي مصادر الطاقة الاولية من حوالى ٩٠٪ في سنة ١٩٧٣ الى حوالى ٨٦٪ في ١٩٨٠ .

هذا وعلى الرغم مما شهدته الفترة من ٧٣ الى ١٩٨٢ من انخفاض في كل مما تحتله دول السوق الحر المتقدمة من نصيب نسبي مرتفع الى اجمالي الاستهلاك العالمي للنفط والطاقة ، وما يحتله النفط بها من أهمية نسبية مرتفعة الى اجمالي استهلاكها من المصادر الاولية للطاقة ، وما تواجهه من نسبة مرتفعة من اجمالي احتياجاتها النفطية عن طريق العالم الخارجي ، فعلى الرغم من كل ذلك فلا تزال دول السوق الحر المتقدمة محتلة لأنصبة هامة في كل من هذه المتغيرات . ومن ثم نجد أنها وان كانت من أكثر مجموعات دول العالم تأثرا مباشرا بما حدث من تغيرات في اسعار النفط خلال العشر سنوات الماضية ، فانها كذلك تعد من أكثر مجموعات دول العالم تأثيرا فيما يحدث بصناعة النفط العالمية من تطورات . فهي تلعب دورا رئيسيا في عمليات تصاعد أو تناقص معدلات تغير اسعار النفط - على الرغم من أنه قد أصبح غير مباشر من بعد تولي الاوبك المبادرة في تحديد الاسعار - وذلك كما هو الحال فيما ذكر بخصوص السلع الاولية الاخرى . وان كان يختلف الامر هنا في أنها لا تلعب هذا الدور لوحدها ، فهناك دول الاوبك بما يتبعونه من تحركات فيما تحت سيطرتهم من كميات عرض حدية ، ومن ثم التحكم في عدم تدهور أو تصاعد الاسعار خارج حدود معينة .

أما فيما يتعلق بانجاز الدول النامية المستوردة للنفط في مجال استخدام النفط والطاقة ، فلقد ظهر على صورة انخفاض في كل من معدلات نمو استهلاكها من النفط (الى أقل قليلا من نصف ما كانت عليه حتى ٧٣) واجمالي المصادر الاولية للطاقة (الى ما يزيد قليلا عن نصف ما كانت عليه حتى ٧٣) خلال عقد السبعينات . ويرجع هذا الانخفاض في معدلات استهلاكها في المقام الاول ، لما حدث فيها من انخفاض في معدلات نموها الاقتصادي خلال تلك الفترة . وبعد ذلك الانخفاض في معدلات نمو استهلاكها هذه متواضعا ، بالنسبة لجسامة ما حدث من ارتفاع في اسعار النفط ، وبالمقارنة بالانخفاض الكبير في استهلاك دول السوق الحر المتقدمة . ويرجع ذلك الى كل من عدم انخفاض معدلات نموها الاقتصادي (لها كمجموعة واحدة من الدول) الى نفس المستويات الأقل التي حققتها دول السوق الحر المتقدمة ، والى الانخفاض النسبي في معاملاتها الخاصة بمرونة طلب الطاقة/السعر ، والارتفاع النسبي في معاملاتها الخاصة بمرونة طلب الطاقة/الدخل ، مقارنة بالدول المتقدمة ، وذلك لوضعها النسبي الأقل من حيث النمو ، ولما يلاحظ على أوجه استخدامها للطاقة بأنها من ناحية ، أما موجهة الى أوجه استخدام ضرورية تمس حاجة لا يستغنى عنها ، أو نجدها موجهة نحو أنشطة مرتبطة بعمليات التنمية الاقتصادية للبلاد . وتتميز هذه الاستخدامات بأنها ضرورية يصعب ضغطها ، وانها قابلة للنمو بمعدلات متزايدة مع النمو السكاني والارتفاع في مستوى المعيشة واستمرار عمليات التنمية . ومن ناحية اخرى نجد أن الطاقة موجهة أيضا فيها الى بعض الاستخدامات الاخرى المرتبطة بالحاجات الكمالية للطبقات الغنية فيها . وتتميز هذه الاستخدامات ، على الرغم من كونها كمالية ،بأنها تمثل حاجة ضرورية لدى طالبيها ، مما يجعلها كذلك أقل حساسية على التأثر بالارتفاع في أسعار الطاقة . وبذلك نجد أن ما حققته الدول النامية المستوردة للنفط من انجاز في مجال الاقتصاد في استخدام الطاقة ، والتحول الى المصادر الاخرى الغير نفطية ، يعد ضئيل جدا ، وقد انحصر بصفة رئيسية داخل فئة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية ، واقتصر ما تم خارجها بفئة " الدول النامية الاخرى" على تحول نسبي محدود للغاية ، حدث مع ارتفاع الاسعار في ٨٠/٧٩ ، واتجه نحو استخدام أكثر لمصادر الطاقة الاولية الغير نفطية . أما فئة الدول " الاكثر تأخرا " فلقد تحولت مع الارتفاع الاول في اسعار النفط نحو الاستخدام الاكثر للمصادر البدائية للطاقة ، وخفضت من اعتمادها على النفط ، الا أنها مع ظهور أزمة في عرض تلك المصادر البدائية للطاقة ، عادت ثانية الى استخدام المصادر الاولية للطاقة . وعموما نجد أنه ليس بالغريب أن لا يترتب على ارتفاع أسعار النفط شيء ملموس فيما يتعلق بالاقتصاد في استخدام الطاقة في مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط - باستثناء فئة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية الاكثر تقدما نسبيا - ويرجع ذلك الى مستوى استهلاك الفرد من الطاقة المنخفض بتلك الدول.

ومن ثم تصبح الفرصة لتحقيق اقتصاد في استخدام الطاقة محدودة جدا . علاوة على صعوبة تنفيذ أساليب خفض الطاقة تحت ظل ظروف الدول النامية ، وذلك لحاجتها الى رأس مال كبير ومهارات فنية وادارية مرتفعة ، يصعب تدبيرها في تلك الدول ، كما أنه ليس سهلا احداث تغييرات تكنولوجية بها ، تقلل من استخدام الطاقة فيها .

ولقد تفاوت ما أثمر خلال الفترة من ٧٣ الى ١٩٨٠ من مجهودات تلك الدول النامية المستوردة للنفط فيما يتعلق بمجال انتاج النفط والطاقة ، مما يعد سلبيا بخصوص " الدول الاكثر تأخرا " ، وذلك المتواضع الخاص " بالدول سريعة نمو الصادرات الصناعية " ، والآخر الكبير الذي حققته فئة " الدول النامية الاخرى" . ففي الوقت الذي لم يتحقق فيه اي انتاج من النفط في الفئة الاولى ، وانخفض فيه معدل نمو انتاجها من المصادر الاولية الاخرى للطاقة ، نتيجة لما سادها من كساد ، نجد أن ما حققته الفئة الثانية من معدلات لنمو انتاجها من النفط والمصادر الاولية للطاقة خلال نفس هذه الفترة (٧٣ - ٨٠) كان يقل أو يزيد قليلا عما كان يسودها قبل ١٩٧٣ . ونجد أن معدلات نمو انتاج الفئة الثالثة من الدول من النفط والطاقة قد ارتفع ، نتيجة لزيادة انتاج عدد محدود من دولها ، كان معظمها يعد أصلا من الدول المنتجة والمصدرة بكميات صغيرة للنفط . وبأخذنا في الاعتبار لهذا الانجاز المتفاوت لفئات الدول النامية المستوردة للنفط فيما يتعلق بانتاج الطاقة ، وما سبق ذكره من انجاز بخصوص التغير في معدلات استخدام الطاقة ، نجد أن المحصلة النهائية كانت تتلخص في زيادة محدودة جدا في درجة اعتماد كل من فئتي الدول النامية " سريعة نمو الصادرات الصناعية " و " الاكثر تأخرا " على الخارج في سد احتياجاتها المحلية من النفط والمصادر الاخرى للطاقة . أما بالنسبة لفئة " الدول النامية الاخرى" - وهي تمثل النسبة السكانية الكبرى من مجموع عدد سكان الدول النامية المستوردة للنفط - فلقد كانت المحصلة ايجابية ، بحيث أنها حققت انخفاض يعتد به في درجة اعتمادها على الخارج في الحصول على احتياجاتها من النفط والمصادر الاخرى للطاقة .

ومن الطبيعي أن لا تتحقق كل ثمار المجهودات التي بذلت في مجال التكيف في استهلاك وانتاج الطاقة خلال الفترة المعنية بالدراسة . فمما تنفقه دول السوق الحر المتقدمة على النشاط الاستكشافي النفطي يعد كبيرا جدا ، ويصل الى حوالى ثلاثة ارباع المنفق عالميا على هذه العمليات (خارج العالم الشيوعي) . كما أنه قد قامت هذه الدول بمجهودات كبيرة في صدد تطوير المصادر الغير تقليدية للطاقة ، وان كانت ما اتبعته اخيرا من سياسات انكماشية ، وما حدث مؤخرا من فائض في سوق النفط ، قد ادى الى اتجاه هذه الدول للضغط من انفاقها في هذا الخصوص . وبالمقارنة بتلك المجهودات التي

توجهها دول السوق الحر المتقدمة الى هذا المجال ، نجد أن ما تبذلـــــه الدول النامية المستوردة للنفط في مجال البحث والاستكشاف يعد ضئيلا للغاية . فهناك من المعوقات ما يحد مما يمكن أن تبذله في هذا الخصوص ، من بعـــد أن أصبح يمثل النفط المستورد كلفة مرتفعة ، يمكن أن تبرر الاتجاه نحو تنمية المصادر المحلية للطاقة . فهناك العديد من المعوقات ، ومن أهمها مشكلـــة التمويل التي تحد من قدرة الدول النامية على تنمية ما قد يتوفر بهـــا من مصادر محلية للطاقة .

هذا وقد تبين لنا أن دول السوق الحر المتقدمة لم تعتمد — الا في عدد محدود جدا من السنوات — على التدفقات المالية من الخارج ، فيما انجزتـه من تحول من حالة العجز الكبير في حسابها الجاري مع العالم الخارجي الى حالة الفائض . وخلافا لذلك وجدنا حالة الدول النامية المستوردة للنفـــط ، الذي ساهم ما حصلت عليه من تدفقات مالية في مواجهة عجز حساباتها الجاريـة ، واجراء ما انجز بها من قدر من التكيف . ولقد ساعد الجهاز المصرفـــي الموجود في دول السوق الحر المتقدمة على تدوير الفوائض المالية " للـــدول النامية المصدرة للنفط ذات الفائض الرأسمالي" ، بتوجيهها على شكـــل قروض للدول النامية المستوردة للنفط والاخرى" المصدرة للنفط ذات العجز في رأس المال" . ولقد لعبت هذه التدفقات المالية دورا ايجابيا فيما حققتـــه كل من " الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية " وبعض" الدول النامية الاخرى" من عمليات تكيف ، الا انه مع تراكم هذه القروض سنة بعد أخـــرى ، وما أحدثته أخيرا الدول الصناعية الكبرى من سياسات أدت الى رفع اسعـــار الفائدة ، زادت أعباء خدمة هذه القروض ، واضطرت هذه الدول الى الالتجـــاء أكثر من غيرها الى القروض المصرفية قصيرة الاجل ، فتفاقمت مشكلة خدمـــة الدين في بعضها ، واضطرت الى تأجيل الاستثمارات ، التي تبدو ضرورية من وجهة النظر طويلة الاجل ، والاكتفاء باجراءات تكيف جزئية قصيرة الاجل ، للتخفيف من عجز حسابها الجاري ، وبما أدى أخيرا الى خفض معدلات نموها الاقتصادي . ولا تقتصر أزمة المديونية الراهنة على معظم دول فئة " الدول النامية سريعـــة نمو الصادرات الصناعية " والقليل من " النامية الاخرى" فحسب ، بل وتشمل كذلك العديد من فئة الدول النامية الاكثر تأخرا . ولايرجع ذلك الى اعتمادها كالسابقة على الاقتراض من الاسواق المالية الخاصة ، لكنه يرجع الى النمـــو المحدود خلال السنوات الاخيرة في مساعدات التنمية الرسمية ، التي تمثـــل الجانب الاكبر من التدفقات الرأسمالية التي تتجه الى هذه الدول ، بالاضافة — وهذا في غاية الاهمية — الى حالة الركود في التجارة العالمية التي تعـــوق ما تصدره من سلع أولية ، تمدها بمعظم ما تحتاجه من مـــــوارد النقـــد الاجنبي .

وهكذا يبدو لنا مدى الترابط الكبير بين مجموعات دول العالم ، وما تحتله دول السوق الحر المتقدمة من دور مؤثر هام على ظروف الاقتصاد الدولي، يجعلها القوة الكبرى التي تستطيع أن تعيد الامور الى صالحها في النهاية • وانه وان كانت هناك بعض الدول الكبرى المصدرة للنفط ، والتي أصبحت في وضع يجعلها تلعب دور مؤثر على الاقتصاد الدولي ، الا أن دورها هذا يتضاءل بجانب ما تملكه دول السوق الحر المتقدمة من امكانيات تجعلها في النهاية المكيف الرئيسي لظروف الاقتصاد الدولي • وانه وان كان ما حققته فئة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية من انجاز في التكيف ، يعد من أكثر تجارب الدول النامية المستوردة للنفط نجاحا ، الا أن اعتماده المتزايد على الاقتراض الخارجي من أسواق رأي المال الخاصة ، والذي كان في حد ذاته أحد مقومات نجاحه ، الا انه قد تحول نفسه فيما بعد ، وأصبح أحد أسباب ما وقعت فيه هذه الدول من أزمة مديونية حادة ، فقط لمجرد تغير ظروف الاقتصاد الدولي ، واتباع الدول الصناعية الكبرى لسياسات انكماشية ، ورفعها لأسعار الفائدة على القروض • ومن بين مجموعات وفئات دول العالم ، نجد أن الجانب الاكبر من المتاعب والمصاعب ينتقل ويستقر في النهاية على أكثر دول العالم تأخرا ، باعتبارها الجانب الاضعف والاقل مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية •

جدول رقم (م-١)
تطور موازين مدفوعات المجموعات المختلفة من الدول
لبعض السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢*

(بالبليون دولار)

السنة	صافي الميزان التجاري **	ميزان الحساب الجاري *** صافي الصادرات غير منظورة	تحويلات خاصة	صافي الميزان الحسابي	تحويلات حكومية خاصة	تحركات رأسمالية طويلة الاجل	تحركات رأسمالية قصيرة الاجل	التصحيح الاحتياطي	أخطاء وسهو
أ - دول السوق الحر المتقدمة									
١٩٧٠	٦ر٢٩٠	٢ر٦٤٠	-٠ر٨٣٥	٩ر١٩٥	-٤ر٩٥٩	-٤ر٠٦٨	-٠ر٨٦٦	-٧ر٩٤٨	٤ر٠٠٢
١٩٧٤	-٢٣ر٧٩١	١٤ر٩٢١	-٠ر٥٩٠	-١٩ر٤٦١	-١١ر٥٩٩	١ر٨٢	٧ر١٢٨	-٢٠ر٧٦٩	١ر٧٧٨
١٩٧٨	-٠ر٤٠٠	٢٦ر٢٤٧	١ر٢٤٢	٢٧ر١٨٩	-١٦ر٢٤٩	-٢٤ر٥٢٥	١ر٠٧٦	-١١ر٣٢٩	٢٤ر٥٣٤
١٩٨٠	-٧٦ر٧٠٠	٢٥ر٠٥٧	٢ر٩٢١	-٤٨ر٧١٢	-٢١ر٢١٠	٧ر٧٦٨	٢٩ر٢٢٦	-٢ر١٢٨	٢١ر٩٨٢
١٩٨٠ •••••	-٢٣ر٠٠٠	٢٨ر٠٠٠		-٤٥ر٠٠٠	-٢٥ر٠٠٠				
١٩٨١ •••••	-٢٤ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠		-٤ر٠٠٠	-٢٤ر٠٠٠				
١٩٨٢ •••••	-٨ر٠٠٠	١٩ر٠٠٠		-١١ر٠٠٠	-٢٧ر٠٠٠				
ب - اجمالي الدول النامية المصدرة للنفط									
١٩٧٠	-٣ر٧٨١	٥ر٨٨٩	-٠ر٦٦٨	-٩ر٠٠٢	٢ر٠٥٥	٧ر٧٥٨	١ر٢٤٠	-٢ر٨٤٨	٠ر٠٧٦
١٩٧٤	-٢٠ر٠٠٨	١٠ر٢٥٢	-٣ر٠٩٤	-٢٧ر١٦٥	٦ر٢٢١	١٦ر٩٨٦	٥ر١٩١	-١ر٢١٧	-٠ر٢٦
١٩٧٨	-٢١ر٥٥٩	١٦ر٤١٩	-٧ر٤٨٦	-٣٠ر٥٤٢	٥ر٤٢٦	٢٣ر٠٤٠	٤ر٣٣٣	-١٢ر١٤٢	-٠ر٣٥٥
١٩٨٠	-٤٩ر٧١٣	٢٨ر١١٨	-١١ر٠٦٩	-٦٦ر٨٦٥	٧ر٥٧٤	٢٩ر٤١٨	١٣ر١٦٤	-٥ر٥٢٣	-١ر٤٤٢
١٩٨٠ •••••	-٤٨ر٠٠٠	٢٣ر٠٠٠		-٧١ر٠٠٠	١١ر٠٠٠	٥٩ر١٠٠			
١٩٨١ •••••	-٦١ر٠٠٠	٢٣ر٠٠٠		-٨٤ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠			
١٩٨٢ •••••	-٦٥ر٠٠٠	٢٢ر٠٠٠		-٨٧ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٧٣ر٠٠٠			
(ب-١) الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية									
١٩٧٠	١ر٣٩٨	-١ر٤١٥	-٠ر٠٧٤	-٢ر٨٦٥	٠ر١٢٠	٢ر٧١٩	٠ر٤٥٠	-١ر١١٧	٠ر٥٦٧
١٩٧٤	٨ر٥٤٥	-٢ر١١٣	-٠ر١١١	-١٠ر٦١٠	٠ر٠٦٨	٧ر٢٧٩	١ر٨٠٥	-٠ر٥٥٤	٠ر٩٠٤
١٩٧٨	٢ر٩١٩	-٤ر٤١٩	-٠ر٤٤٩	-٧ر٤٨٩	٠ر٠٥٨	١٣ر٥٧٤	١ر٥٥٣	-٧ر٩٤٩	٠ر٢٥٣
١٩٨٠ *****	١٢ر٧٦١	-١١ر٥٧٢	-٠ر٤٤٧	-٢٤ر٨٩١	٠ر٠٥٧	١٣ر٢٢٢	٦ر٩٢٤	-٤ر٩٦٢	-٠ر٠٦١
(ب-٢) الدول النامية الاكثر تأخرا									
١٩٧٠	٠ر٢٤٣	-٠ر٢٥٦	٠ر١١٢	-٠ر٥٨٨	٠ر٢٣٠	٠ر٣٢٩	٠ر٠٤٤	-٠ر٠٤٥	-٠ر١٣٢
١٩٧٤	٢ر٠٤٩	-٠ر٩٦١	٠ر٢٦٢	-٢ر١٤٣	١ر١٧٢	١ر٣٣٢	٠ر١٢٨	-٠ر٠٩٤	-٠ر٠٩١
١٩٧٨	٤ر٠٩٤	-١ر٧٤٢	١ر٨٧١	-٢ر٩٦٦	١ر٩٤٤	١ر٧١٠	٠ر١٢٤	-٠ر٢٠٩	٠ر٢٢٣
١٩٨٠	٦ر٨٥٣	-٢ر١٠٥	٢ر٤٣١	-٤ر٠٢٧	٢ر١٧٦	٢ر١٧٣	٠ر١٤٨	-١ر٠٢٧	-٠ر١٢٣
(ب-٣) الدول النامية الاخرى									
١٩٧٠	-٢ر٠٤١	-٣ر٩٩٣	-٠ر٤٨٣	-٥ر٥٥٠	١ر٦٠٥	٤ر٧٠١	٠ر٧٤٦	-١ر٦٨٧	-٠ر٢٥٩
١٩٧٤	-٩ر٤١٤	-٧ر١١٤	-٢ر٦٢٠	-١٢ر٩٠٨	٥ر٠٨٠	٨ر٢٧٥	٢ر٢٤٨	-١ر٩١٦	-٠ر٨٤٠
١٩٧٨	-١٣ر٩٤٦	-١٠ر٢٠٣	-٥ر١٦٧	-١٩ر٠٨٣	٢ر٤٢٤	١٨ر٢٠٦	٢ر٦٤٦	-٤ر٨٨٥	-٠ر٩٢٣
١٩٨٠	-٢٩ر١٥٢	-١٤ر٨٤٦	-٨ر١٩٠	-٢٥ر٤٤٣	٤ر٨٤١	٢٣ر٠١٢	٦ر٨٨٢	-٤ر٦٦٦	-٠ر٠٤٢
ج - الدول النامية المصدرة للنفط									
١٩٧٠	٥ر٦٧٩	-٦ر٤٩٢	-٢ر١٤٠	-١ر١٢٧	-١ر٠٨٠	٢ر١٠٥	-٠ر١٤٣	-٠ر٣٢٨	-٠ر٨٨
١٩٧٤	٨٣ر٢٢٥	-١٨ر١٦٣	-١ر٧١٢	-٦٣ر٨٥٢	٢ر٢٤٣	١٠ر١١٩	-٨ر٢٦٣	-٢٩ر١٢٠	-٣ر١٥٣
١٩٧٨	٤٤ر٨٠٦	-٢٤ر٢٥٨	-٦ر١١٩	-٤ر٤٢٩	٥ر١٠٣	١٦ر٨١٤	-١٩ر٩٠٤	-٤ر٤٦٦	-١ر٧١٤
١٩٨٠	-١٧٠ر١٥٢	-٥٩ر٨٢٩	-٨ر٧٥٦	-١٠٢ر٢٥٨	٥ر٢٠٥	-١٤ر٧٢٦	-١١ر٩١٢	-٥٧ر٩٢٣	-١٢ر٠٢٤
١٩٨٠ ******	-١٦٧ر٠٠٠	-٥١ر٠٠٠		-١١٦ر٠٠٠	-٣ر٠٠٠				
١٩٨١ ******	-١٢٢ر٠٠٠	-٥٦ر٠٠٠		-٦٦ر٠٠٠	-٣ر٠٠٠				
١٩٨٢ ******	-٦٨ر٠٠٠	-٦٢ر٠٠٠		-٦ر٠٠٠	-٣ر٠٠٠				

* SOURCE: UNCTAD, HANDBOOK OF INTERNATIONAL TRADE & DEVELOPMENT STATISTICS 1981 - SUPPLEMENT, NEWYORK, 1982, TABLE 5.1.B; AND OECD, ECONOMIC OUTLOOK, NO. 31, PARIS JULY 1982 TABLES 50, 51 & 53.

** حسبت كل من الصادرات والواردات على أساس سوب (FOB)

*** بدون التحويلات الحكومية

**** تشمل فقط دول منظمة التعاون الاقتصادي ، بيانات ١٩٨١ أولية وبيانات ١٩٨٢ تقديرية

***** يبلغ صافي الميزان التجاري -١٣ ، -١١ ، -٨ بليون دولار للسنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ على الترتيب

****** خاصة فقط بدول الاوبك ، بيانات ١٩٨١ أولية وبيانات ١٩٨٢ تقديرية .

جدول رقم (م - ٢)

التطور في الميزان التجاري

بين المجموعات المختلفة من الدول

(بالبليون دولار)

المجموعات المختلفة من الدول	السنة	الفائض أو العجز في الميزان التجاري				
		دول السوق الحر المتقدمة	دول نامية مستوردة للنفط	دول نامية مصدرة للنفط	اخرى	اجمالي
دول السوق الحر المتقدمة	١٩٧٠	-	١٠ر٤٠٢	٣ر٤٧٦-	٠ر٥٣٦-	٦ر٣٩٠
	١٩٧٤	-	١٣ر٥٤٩	٦١ر٦٤٨-	١٤ر٣٠٨	٣٣ر٧٩١-
	١٩٧٨	-	١٦ر٠٢٦	٢٩ر١٥٦-	١٢ر٧٣٠	٠ر٤٠٠-
	١٩٨٠	-	٢٤ر٦٣٦	١٢١ر٤٣٠-	٢٠ر٠٩٤	٧٦ر٧٠٠-
الدول النامية المستوردة للنفط	١٩٧٠	١٠ر٤٠٢-	-	١ر٧٦٥-	٨ر٣٨٦	٣ر٣٨١-
	١٩٧٤	١٣ر٥٤٩-	-	١٤ر٣٨٤-	٧ر٩٢٥	٢٠ر٠٠٨-
	١٩٧٨	١٦ر٠٢٦-	-	١٨ر٧٢٠-	١٣ر١٨٧	٢١ر٥٥٩-
	١٩٨٠	٢٤ر٦٣٦-	-	٤٨ر٨١٤-	١٣ر٦٨٣	٤٩ر٧٦٧-
الدول النامية المصدرة للنفط	١٩٧٠	٣ر٤٧٦	١ر٧٦٥	-	٠ر٤٣٨	٥ر٦٧٩
	١٩٧٤	٦١ر٦٤٨	١٤ر٣٨٤	-	٧ر٦٩٣	٨٣ر٧٢٥
	١٩٧٨	٢٩ر١٥٦	١٨ر٧٢٠	-	٣ر٠٧٠-	٤٤ر٨٠٦
	١٩٨٠	١٢١ر٤٣٠	٤٨ر٨١٤	-	٠ر٧٠٩	١٧٠ر٩٥٣

SOURCES : THE DATA COMPILED FROM THE FIGURES GIVEN IN : IMF, DIRECTION OF TRADE YEARBOOK 1970-1974, PP.8:34; IMF, DIRECTION OF TRADE YEARBOOK 1980, PP.8:22; IMF, DIRECTION OF TRADE YEARBOOK NOV. 1982, PP.4:5; AND UNCTAD, HANDBOOK OF INTERNATIONAL TRADE AND DEVELOPMENT STATISTICS 1981 - SUPPLEMENT, NEW YORK, 1982, TABLES 3.1.A, 3.1.C AND 5.1.B.

جدول رقم (م - ٣)
الارقام القياسية لتطور واردات وصادرات
المجموعات المختلفة من الدول كميا وسعريا والتغير في معدلات
التبادل الدولي والقوة الشرائية للصادرات
لبعض السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢*

(سنة ١٩٧٤ كأساس = ١٠٠)

مجموعات ومشات الدول	السنة**	كمية الصادرات	قيمة وحدة الصادرات	كمية الواردات	قيمة وحدة الواردات	معدلات التبادل الدولي***	القوة الشرائية للصادرات****
أ - دول السوق الحر المتقدمة	١٩٧٠	٧٠	٥٨	٧٦	٥١	١١٤	٨٠
	٧٣	٩٣	٨١	٩٩	٧١	١١٤	١٠٦
	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٧٥	٩٥	١١٢	٩٣	١٠٩	١٠٣	٩٨
	٧٨	١١٧	١٣٨	١١٤	١٣٣	١٠٣	١٢١
	٨٠	١٣١	١٧٩	١٢١	١٩١	٩٤	١٢٤
	٨١	١٣٤	١٧٢	١١٧	١٧٦	٩٣	
	٨٢	١٢٧	١٧٧	١١٩	١٨٧	٩٥	
ب - دول نامية مصدرة للنفط	١٩٧٠	٨٠	٤٩	٧٦	٤٧	١٠٢	٨٢
	٧٣	١٠٢	٦٩	٨٩	٦٨	٩٩	١٠١
	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٧٥	١٠٠	٩٨	٩٩	١٠٦	٩٢	٩٢
	٧٨	١٣٦	١١٧	١١٩	١٢٨	٩١	١٢٤
	٨٠	١٥٥	١٥٩	١١٣	٢١٦	٧٣	١١٤
	٨١	١٦٦	١٤٩	١٢١	٢١٢	٧٠	
	٨٢	١٧٤	١٤٩	١٢٦	٢١٣	٦٩	
ب (١) دول سريعة التطور الصادرات الصناعية	١٩٧٠	٦٥	٥١	٦٥	٤٧	١١٠	٧٢
	٧٣	٩٩	٧٧	٩٢	٦٧	١١٤	١١٤
	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٧٥	١٠١	٩٩	٩١	١٠٦	٩٣	٩٤
	٧٨	١٦٣	١١٧	١١٩	١٢٧	٩٢	١٥٠
	٨٠	١٩٧	١٥٣	١١٧	٢٢٤	٦٨	١٣٥
	٨١	٢٢٢		١٢٥			
	٨٢	٢٤٢		١٣١			
ب (٢) الدول النامية الاكثر تأخرا	١٩٧٠	١٢٥	٥٦	١٠٩	٥١	١٠٨	١٣٨
	٧٣	١١٤	٧٥	٩٨	٧٤	١٠١	١١٦
	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٧٥	٩٨	١٠٣	١١٤	١٠٥	٩٧	٩٦
	٧٨	١٠١	١٣٩	١٤٩	١٢٨	١٠٧	١١٠
	٨٠	١١٧	١٧٢	١٣٩	١٨٨	٩١	١٠٧
ب (٣) الدول النامية الاخرى	١٩٧٠	٧٦	٤٨	٨٠	٤٧	١٠٤	٨٦
	٧٣	١٠١	٦٥	٨٨	٦٨	٩٥	٩٨
	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٧٥	٩٦	١٠١	١٠٣	١٠٦	٩٥	٩٢
	٧٨	١٢١	١٢٠	١١٨	١٢٨	٩٤	١١٥
	٨٠	١٣٥	١٦٦	١٠٩	٢١٤	٧٨	١٠٥
ج - دول نامية مصدرة للنفط	١٩٧٠	٩١	١٧	٥٧	٥٣	٣٣	٣٠
	٧٣	١١١	٣١	٧٩	٧٦	٤١	٤٥
	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	٧٥	٨٥	١٠٦	١٣٣	١٠٨	٩٩	٨٥
	٧٨	٩٣	١٢٦	١٨١	١٣٣	٩٤	٨٨
	٨٠	٨٢	٢٠٢	٢٠٢	١٨٠	١٦٨	١٣٨

* SOURCES : UNCTAD, HANDBOOK OF INTERNATIONAL TRADE & DEVELOPMENT STATISTICS 1981, TABLES 2.1, 2.2, 2.3, 2.4, 2.5, & 2.6; UN, WORLD ECONOMIC SURVEY 1981 - 1982, CURRENT TRENDS IN THE WORLD ECONOMY, UN, NEW YORK, 1982, P.56; AND OECD, ECONOMIC OUTLOOK 31, JULY 1982.

** بيانات سنة ١٩٨١ أولية وبيانات ١٩٨٢ تقديرية . وتشمل بدول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية (بدلا من دول السوق الحر المتقدمة).

*** محسوبة بقسمة الرقم القياسي لقيمة وحدة الصادرات على الرقم القياسي لقيمة وحدة الواردات .

**** هذا الرقم القياسي لقيمة الصادرات مكمل بالرقم القياسي لقيمة وحدة الواردات .

جدول رقم (م - ٤)

التطور الهيكلي للتجارة الخارجية بين المجموعات المختلفة من الدول

لبعض السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ *

(نسب مئوية)

	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢**
صادرات دول السوق الحر المتقدمة					
- الى دول نامية مصدرة للنفط	٢٩	٣٦	٤٨	٤٨	٥٢
- الى دول نامية مستوردة للنفط	٧١	٦٤	٥٢	٥٢	٤٨
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
واردات دول السوق الحر المتقدمة					
- من دول نامية مصدرة للنفط	٤٥	٦٤	٥٨	٦٨	٦٠
- من دول نامية مستوردة للنفط	٥٥	٣٦	٤٢	٣٢	٤٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
صادرات دول نامية مستوردة للنفط					
- الى دول نامية مصدرة للنفط	٦	٧	٨	١٤	
- الى دول السوق الحر المتقدمة	٩٤	٩٣	٩٢	٨٦	
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
واردات دول نامية مستوردة للنفط					
- من دول نامية مصدرة للنفط	٩	٢١	٢٠	٣٢	
- من دول السوق الحر المتقدمة	٩١	٧٩	٨٠	٦٨	
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
صادرات دول نامية مصدرة للنفط					
- الى دول نامية مستوردة للنفط	١٧	١٥	١٨	٢١	
- الي دول السوق الحر المتقدمة	٨٣	٨٥	٨٢	٧٩	
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
واردات دول نامية مصدرة للنفط					
- من دول نامية مستوردة للنفط	١٠	٩	٨	١٢	
- من دول السوق الحر المتقدمة	٩٠	٩١	٩٢	٨٨	
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

* مصادر البيانات : ارجع الى مصادر جدولى (م - ١) ، (م - ٢).

** بيانات ١٩٨٢ تقديرية ، وتتعلق بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعاملها مع دول الاوبك والدول النامية الاخرى .

جدول رقم (م - ٥)

تطور معدلات النمو السنوية لاستخدام النفط واجمالي مصادر
الطاقة الاولية في المجموعات الرئيسية لدول العالم
خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠*

(معدلات نمو)

	النفط			اجمالي مصادر الطاقة		الاولية
	٧٠-٧٣	٧٣-٧٨	٧٨-٨٠	٧٣-٨٠	٧٠-٧٣	٧٨-٨٠	٧٣-٨٠
- دول السوق الحر المتقدمة	٥ر٩	٦ر٩**	-٧ر٢	-٦ر٠	٣ر٧	٢ر٠	٥ر٠
- دول نامية مصدرة للنفط	٩ر٣	٦ر٤	٨ر٢	٠ر٤	٧ر٩	٤ر٩	٢ر٥
• شركة نمو الصادرات الصناعية	١٠ر٣	٥ر٩	٤ر٢	٤ر٩	١٠ر٠	١ر٥	٦ر١
• للاكثر تأخرا	١٢ر٠	-٥ر١	٦ر٥	٧ر٠	١٣ر١	٥ر٣	٢ر١
• النامية الاخرى	٨ر٤	٤ر٠	٨ر٢	٣ر٦	٦ر٦	٤ر٨	٤ر٨
- دول نامية مصدرة للنفط	١٠ر٠	٩ر٦	٦ر٧	٨ر٨	١٢ر٤	٦ر٨	٧ر٣
اجمالي دول العالم***	٦ر٩	٢ر٢	-١ر٢	١ر٢	٤ر٥	٢ر٣	٢ر٠

* SOURCES : THE DATA COMPILED FROM THE FIGURES GIVEN IN :
UN, YEARBOOK OF WORLD ENERGY STATISTICS 1979, NEW YORK, 1981, TABLES 4, 9, 21 & 32; AND UN, YEARBOOK OF WORLD ENERGY STATISTICS 1980, NEW YORK, 1982, TABLES 4,9, 21 & 35

** حدث تذبذب في معدلات النمو السنوي بالهبوط الى - ٩ر٣٪ خلال سنتي ٧٤ ، ٧٥
ثم بالصعود الى معدل نمو سنوي ١ر٣ في سنة ٧٥ الى ٧٨ .

*** تذبذب معدل النمو السنوي بالانخفاض الى -٤ر١٪ خلال سنتي ٧٤، ٧٥ ، ثم
بالارتفاع الى ٥ر٢٪ في سنة ٧٥ الى ٧٨ .

**** شامل جميع دول العالم بما في ذلك دول التخطيط المركزي .

جدول رقم (م - ٦)

تطور الاهمية النسبية لمختلف مصادر الطاقة الاولية في المجموعات الرئيسية لدول العالم
خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠*

(نسب مئوية)

مصادر الطاقة الاولية	دول السوق الحر المتقدمة			نامية مصدرة للنفط			مرحلة التحول الصناعية			الاكثر تأخرا			النامية الاخرى			اجمالي دول العالم**		
	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٠	٧٣	٧٨	٨٠
نفط	٤٨ر٥	٥١ر٨	٥١ر٩	٤٨ر٠	٦٤ر٦	٦٥ر٩	٦٤ر٧	٦٤ر١	٧٥ر١	٧٥ر٨	٧٣ر٦	٧٠ر١	٩٢ر٥	٨٤ر٧	٧٩ر٠	٨١ر٨	٥٨ر٠	٦٠ر٨	٥٨ر٥	٥٦ر٤	٤٢ر٩	٤٥ر٨	٤٥ر٧	٤٣ر٤
غاز	٢٢ر٧	٢٣ر٢	٢٣ر٦	٢٣ر٠	٥ر٠	٥ر٥	٦ر٤	٧ر١	٦ر٨	٣ر٢	٦ر٦	٧ر١	١ر٨	٨ر٤	١١ر٨	١٤ر١	٤ر٢	٤ر٥	٦ر٠	٦ر٩	١٩ر٩	٢٠ر٥	٢١ر١	٢١ر٩
فحم	٢٦ر١	٢٢ر٠	٢١ر٠	٢٤ر١	٢٥ر٤	٢٢ر٢	٢٢ر٧	٢٣ر٩	١٣ر٢	١١ر٦	١٢ر٣	١٤ر٢	٢ر٧	٣ر٨	٤ر٢	٢ر٠	٣٣ر٠	٢٩ر٧	٣٠ر٠	٣٠ر٩	٣٤ر٩	٣١ر١	٢٩ر٩	٣١ر٢
كهرباء*	٢ر٧	٢ر٩	٤ر١	٤ر٣	٥ر٠	٥ر٠	٦ر٢	٦ر٨	٤ر٩	٤ر٠	٧ر٥	٨ر٦	٢ر٠	٣ر٢	٥ر٠	٣ر٨	١ر٥	٥ر٠	٥ر٥	٥ر٨	٤ر٤	٢ر٥	٣ر٣	٣ر٥
اجمالي الطاقة الاولية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* المصادر : ارجع الى مصادر جدول (م - ٥) .

** تشمل جميع دول العالم بما في ذلك الدول النامية المصدرة للنفط ودول التخطيط المركزي .

جدول رقم (م - ٧)

تطور توزيع المستخدم من المصادر الاولية للطاقة

على المجموعات الرئيسية لدول العالم مقارنا بالتوزيع المكاني والناتج المحلي الاجمالي

خلال الفترة من ٧٣ الى ٨٠*

(نسب مئوية)

مجموعات الدول	كهرباء**		فحم		غاز		نفط		ناتج محلي اجمالي مصادر الطاقة الاولية				مكان
	٧٣	٧٨	٨٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٣	٧٨	٨٠	٧٣	٧٨	٨٠	٨٠
- دول السوق الحر المتقدمة	٧٣ر٤	٧١ر٩	٦٩ر٥	٤٤ر٢	٤٠ر٤	٤٢ر٣	٧٠ر٧	٦٤ر٦	٦٠ر٦	٧٠ر٦	٦٥ر٣	٦٢ر١	٦٦ر٣	١٧ر٧
- الدول النامية المستوردة للنفط	١٠ر٩	١١ر٧	١٢ر٩	٣ر٩	٧ر٤	٥ر١	١ر٥	١ر٩	٢ر٢	٧ر٩	٨ر٨	٥ر٩	١٠ر٣	٤٠ر٩
*سريعة نمو الصادرات الصناعية	٤ر١	٥ر٣	٦ر٢	٧ر٠	٥ر١	١ر١	٧ر٠	٧ر٠	٨ر٠	٣ر٢	٣ر٨	٤ر١	٣ر٩	٥ر٤
• الاكثر تأخرا	٢ر٠	٢ر٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١ر٠	١ر٠	١ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٢ر٠	١٦ر٠	٦ر٤
• النامية الاخرى	٥ر٦	٦ر٢	٦ر٦	٣ر٢	٣ر٧	٩ر٣	٧ر٠	١ر١	١ر٣	٤ر٤	٤ر٧	٥ر١	٧ر٧	٣٠ر٠
- الدول النامية المصدرة للنفط	١ر٢	١ر٩	١ر٩	٢ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٤ر٤	٥ر٨	٦ر٣	٣ر٧	٥ر٢	٦ر١	٤ر٩	٩ر٦
- اخـــــرى **	١٣ر٦	١٤ر٥	١٥ر٧	٥١ر٧	٥٤ر٦	٥١ر٣	٢٣ر٤	٢٩ر٧	٣٠ر٩	١٧ر٨	٢٠ر٧	٢٢ر٣	٢٩ر١	٣١ر٨
اجمالي العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* المصادر : ارجع الى مصادر جدول (م - ٥) وجدول رقم (٢)

** تتكون أساسا من دول التخطيط المركزي .

.. تعني نسبة أقل من ٠ر٥

جدول رقم (م - ٨)

التطور في نسبة صافي واردات النفط والطاقة الى اجمالي المستخدم منها في مختلف مجموعات دول العالم المستوردة للنفط*

(نسب مئوية)

مجموعات الدول	حام وسحبات النفط			مصادر الطاقة الاخرى		اجمالي مصادر الطاقة الاولية		
	١٩٧٣	١٩٨٠	معدل التغير**	١٩٧٣***	١٩٨٠***	١٩٧٣	١٩٨٠	معدل التغير**
- دول السوق الحر المتقدمة	٧٩ر٣	٧٢ر٦	-٨	١ر٥	٤ر٤	٤١ر٨	٣٧ر١	-١١
- دول نامية مصدرة للنفط	٨٥ر١	٧٨ر٤	-٨	-٣ر١	٩ر٦	٥٦	٥٢ر٢	-٧
• شريحة نمو الصادرات الصناعية	٩٠ر٩	٩٣ر٨	٣	١٤ر٥	٢٣ر٣	٧٢ر٤	٧٢ر٧	٠ر٤
• أكثر تأخرا	١١٢ر٦	١١٦ر٧	٤	-٢٤١ر٤	-٨٠ر٠	٧٦ر٧	٨٠ر٩	٥
• نامية اخرى	٧٩ر٠	٦٤ر٢	-١٩	-٦ر٦	٤ر٤	٤٥ر٥	٣٨ر١	-١٦

* المصادر : ارجع الى مصادر جدول (م - ٥)

** يوضح معدل زيادة (+) أو نقص (-) الاعتماد على الواردات لمواجهة الاحتياجات المحلية من الطاقة ، خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ .

*** تعني القيمة السالبة بأن هناك صادرات .

جدول رقم (م - ٩)
التطور في احتياطيات النفط بمجموعات وبعض
دول العالم خلال الفترة من ٧٣ الى ١٩٨١

(الكمية بالبليون برميل)

	كمية الاحتياطي			توزيع الاحتياطي %		
	٧٣	٧٩	٨١	٧٣	٧٩	٨١
دول السوق الحر المتقدمة	٦١ر١	٥٩ر٢١	٦٣ر٩٤	٩ر٧	٩ر٢	٩ر٥
• الولايات المتحدة	٣٤ر٧	٢٦ر٥	٢٩ر٨	٥ر٥	٤ر١	٤ر٤
• كندا	٩ر٤	٦ر٨	٧ر٣	١ر٥	١ر١	١ر١
• انجلترا	١٠ر٠	١٥ر٤	١٤ر٨	١ر٦	٢ر٤	٢ر٢
• النرويج	٤ر٠	٥ر٧٥	٧ر٦	٠ر٦	٠ر٩	١ر١
• اخرى	٣ر٠	٤ر٧٦	٤ر٤٤	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٧
دول نامية مستوردة للنفط	١٢ر٦٩	١٦ر٨٦	١٧ر٦	٢ر٠	٢ر٦	٢ر٦
- سريعة نمو الصادرات الصناعية	٣ر٢٤	٣ر٦٢	٣ر٩٨	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٦
• الارجنتين	٢ر٤٦	٢ر٤٠	٢ر٦٥	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤
• البرازيل	٠ر٧٨	١ر٢٢	١ر٣٣	٠ر١	٠ر٢	٠ر٢
- الاكثر تأخرا	-	-	٠ر٢٠	-	-	٠٠
• السودان	-	-	٠ر٢٠	-	-	٠٠
- نامية اخرى	٩ر٤٥	١٣ر٢٤	١٣ر٦٢	١ر٥	١ر٢	٢ر٠
• مصر	١ر٥	٣ر١٠	٢ر٩٣	٠ر٨	٠ر٥	٠ر٤
• تونس	١ر٥	٢ر٢٥	١ر٦٩		٠ر٤	٠ر٣
• زائير		٠ر١٤	٠ر١٥			
• بورما		٠ر٠٣	٠ر٠٣			
• ماليزيا		٢ر٨٠	٢ر٨٠		٠ر٤	٠ر٤
• بوليفيا	٠ر٢٢	٠ر١٥	٠ر١٠			
• بيرو	٠ر٨٣	٠ر٦٦	٠ر٨٠			
• كاميرون		٠ر١٤	٠ر٤٨			
• الهند	٠ر٩٣	٢ر٦٠	٢ر٦٧		٠ر٤	٠ر٤
• باكستان	٠ر٣	٠ر٢٠	٠ر٢٤			
• شيلي	٠ر٢١	٠ر٤٠	٠ر٧٩			
• كولومبيا	٠ر٦٣	٠ر٧١	٠ر٥٢			
• الفلبين		٠ر٠٣	٠ر٠٢			
• افوي كوست			٠ر٣١			
• المغرب		٠٠	٠٠			
• جواتيمالا		٠ر٠٢	٠ر٠٦			
• غانا		٠ر٠١	٠ر٠٢			
دول نامية مصدرة للنفط	٤٤ر٨	٤٧٥ر٦	٥٠٣ر١٤	٧٠ر٤	٧٤ر١	٧٥ر٠
- دول الاوبك	٤٢٠ر٤	٤٣٥ر٦	٤٣٦ر٥	٦٧ر٠	٦٧ر٩	٦٥ر١
- اخرى	٢١ر٤١	٤٠ر٠	٦٦ر٦٤	٣ر٤	٦ر٢	٩ر٩
اجمالي دول العالم **	٦٢٧ر٩٠	٦٤١ر٦٢	٦٧٠ر٧١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

*SOURCES : OIL AND GAS JOURNAL, DIFFERENT ISSUES, FEBRUARY 24,1975; DECEMBER, 1979, 1980 & 1981; AND OAPEC, ENERGY DEVELOPMENTS (CONSUMPTION, POLICIES, SOURCES), P.77.

** شامل دول التخطيط المركزي

جدول رقم (م - ١٠)

التطور في توزيع اجمالي القروض طويلة ومتوسطة الاجل للمنشآت
المصنفة من الدول النامية (بدون الاوبك)
حسب أنواع القروض عند نهاية السنوات من ١٩٧١ الى ١٩٨٢
وتوزيع خدمة القروض لسنة ١٩٨٢*

منشأ الدول	السنة	اجمالي القروض طويلة الاجل: مليار دولار	اجمالي القروض طويلة الاجل: معدلات النمو السنوي	النصيب النسبي لانواع القروض (٪): مساعدات التنمية الرسمية	النصيب النسبي لانواع القروض (٪): قروض رسمية غير ميسرة	النصيب النسبي لانواع القروض (٪): تسهيلات موردين	النصيب النسبي لانواع القروض (٪): قروض خاصة من الاسواق المالية
- الدول النامية	١٩٧١	٢٢		١٦	٦	٤٠	٣٨
الصناعية	١٩٧٥	٧٢	٢٢ر٥	٩	٧	٢٤	٦٠
الحديثة	١٩٨٠	١٩٢	٢١ر٧	٤	٦	٢٤	٦٥
	١٩٨٢ **	٢٦٦	١٢ر٧	٢	٦	٢٤	٦٧
خدمة القروض	١٩٨٢ **	٦٢ر٣		١	٣	٢٤	٧٢
- الدول النامية	١٩٧١	١٨		٧٤	٦	١٨	٢
منخفضة الدخل	١٩٧٥	٤٠	١ر٢٢	٧٣	٤	١٦	٧
	١٩٨٠	٨٦	١٦ر٥	٦٧	٦	٢١	٦
	١٩٨٢ **	١١٠	١٢ر١	٦٩	٥	٢٠	٦
خدمة القروض	١٩٨٢ **	١١ر٥		٢٤	٦	٤٩	٢١
- الدول النامية	١٩٧١	٢٥		٤٥	٨	٣٢	١٤
متوسطة الدخل	١٩٧٥	٤٠	١٢ر٥	٣٣	١٠	٢٩	٢٩
	١٩٨٠	١٠٧	٢١ر٧	٢٥	١٠	٢٨	٢٨
	١٩٨٢ **	١١٤	١٢ر٩	٢٤	١٠	٢٧	٣٩
خدمة القروض	١٩٨٢ **	٢٢ر٥		١١	٩	٣٧	٤٣
- اجمالي الدول	١٩٧١	٧٥		٤١	٦	٣٣	٢٠
النامية بدون	١٩٧٥	١٥٢	١٩ر٣	٣٢	٧	٢٣	٣٨
الاوبك	١٩٨٠	٣٨٥	٢٠ر١	٢٤	٧	٢٤	٢٤
	١٩٨٢ **	٥٢٠	١٦ر٢	٢٣	٧	٢٤	٤٦
خدمة القروض	١٩٨٢ **	٩٨ر٣		٦	٥	٣٠	٥٩

* SOURCE : OECD, EXTERNAL DEBT OF DEVELOPING COUNTRIES - 1982 SURVEY, PARIS, 1982, P.34.

** بنهاية سنة ١٩٨٢ تقديرية .

جدول رقم (م – ١١)

تطور معياري خدمة الدين / الصادرات ،

الفائدة / الصادرات لفئات الدول النامية (بدون الاوبك)

خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٢م

(نسب مئوية)

فئات الدول النامية	٧١/٧٠	٧٣	٧٤	٧٥	٧٧	٧٩	٨٠	٨١**	٨٢**	نصيب الفرد بالدولار
معيار خدمة الدين/الصادرات*										
– النامية الصناعية الحديثة	١٥	١٣	١٢	١٥	١٨	٢١	١٨	٢١	٢٤	١٧١
– النامية المنخفضة الدخل	١٢	١٤	١٣	١٦	١٤	١٤	١٧	١٩	٢٣	٨
• النامية الاكثر تأخرا	١٠	٩	١٢	١٣	١٠	١٢	١٥	١٨	٢٣	٦
– النامية المتوسطة الدخل	١٦	١٢	١٠	١٠	١٢	١٤	١٢	١٤	١٦	٦٨
اجمالي النامية بدون الاوبك	١٥	١٢	١٢	١٤	١٥	١٨	١٦	١٩	٢١	٤٧
معيار الفائدة / الصادرات**										
– النامية الصناعية الحديثة	٥	٥	٥	٦	٦	٨	٩	١١	١٣	٩٠
– النامية المنخفضة الدخل	٤	٤	٤	٢	٤	٦	٦	٧	٩	٣
• النامية الاكثر تأخرا	٣	٣	٥	٥	٣	٤	٥	٧	٨	٢
– النامية المتوسطة الدخل	٥	٣	٣	٣	٣	٤	٦	٧	٨	٣٤
اجمالي النامية بدون الاوبك	٥	٤	٤	٥	٥	٦	٧	٩	١١	٢٤

* نفس مرجع الجدول السابق (م – ١٠) – ص ٣٨

** تشمل الصادرات هنا كل من الصادرات السلعية والغير منظورة وصافي التحويلات الخاصة .

*** بيانات سنة ١٩٨١ أولية ، وبيانات سنة ١٩٨٢ تقديرية

جدول رقم (م - ١٢)

تطور معدلات الفائدة لمختلف أنواع القروض ولمختلف فئات الدول النامية من ٧١ الى ١٩٨٢*

(معدلات مئوية)

	٧٣/٧٢	٧٨/٧٤	٧٩	٨٠	١٩٨١*	١٩٨٢*
١) قروض بمعدلات فائدة ثابتة	٤ر٤	٤ر٩	٥ر٥	٦ر٣	٦ر٩	٧ر٩
- مساعدات التنمية الرسمية من الدول الصناعية المتقدمة	٢ر٥	٢ر٣	٢ر٢	٢ر٣	٢ر٣	٢ر٣
- تسهيلات موردين من الدول الصناعية المتقدمة	٦ر٣	٧ر٤	٧ر٨	٨ر٢	٨ر٥	٩ر٠
- سندات	٢ر٥	٥ر٩	٧ر٣	٧ر٥	٩ر٠	١٠ر٤
- قروض خاصة أخرى	٨ر٤	٨ر٦	٩ر٢	١١ر٥	١٣ر٨	١٣ر٥
- قروض رسمية من المنظمات والهيئات						
- ميسرة	٣ر٥	٣ر١	٢ر١	٢ر٣	٢ر٠	٢ر٠
- غير ميسرة	٨ر٩	٩ر٥	٩ر٨	٩ر٨	٩ر٩	١٠ر٥
- قروض حكومية من خارج الدول الصناعية المتقدمة	٢ر٢	٣ر٠	٣ر٢	٤ر٢	٥ر٤	٦ر٢
٢) قروض بمعدلات فائدة عائمة	٨ر٣	٩ر٣	١٢ر٣	١٥ر٣	١٧ر٤	١٧ر٥
٣) اجمالي قروض الدول النامية	٥ر٠	٦ر١	٧ر٦	٩ر٢	١٠ر٤	١١ر٣
ومنها						
- النامية الصناعية الحديثة	٦ر٨	٨ر٣	٩ر٧	١٢ر٠	١٤ر٠	١٤ر٧
" " المنخفضة الدخل	٢ر٩	٣ر٠	٣ر٤	٣ر٦	٤ر٠	٤ر٨
" " متوسطة الدخل	٤ر٢	٤ر٥	٦ر١	٧ر٦	٨ر٦	٩ر٦
اجمالي النامية بدون الاوبك	٥ر٠	٦ر٠	٧ر٣	٩ر٠	١٠ر٣	١١ر٢
- دول الاوبك	٥ر٠	٦ر٧	٨ر٧	٩ر٩	١١ر١	١٢ر٢

* المصدر : نفس مرجع الجدول (م - ١٠) - ص ٣١
تشمل الفائدة اى مصاريف أو عمولات اضافية

** بيانات ١٩٨١ أولية وبيانات ١٩٨٢ تقديرية

جدول رقم (م - ١٣)
تطور مساعدات التنمية الرسمية
وتوزيعها حسب الجهات المانحة *

الجهات المانحة	السنة	مبلغ المساعدات بالاسعار الجارية (بليون/دولار)	كنسبة الي اجمالي الناتج القومي للمانحة (%)	كنسبة الى اجمالي المساعدات
دول الاوبك	١٩٧٠	٠ر٤	١ر١٨	٥
	١٩٧٥	٦ر٢	٢ر٩٢	٣٠
	١٩٨٠	٩ر١	١ر٧٠	٢٣
	١٩٨١	٧ر٧	١ر٤٠	٢٢
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١٩٧٠	٦ر٩	٠ر٣٤	٨٣
	١٩٧٥	١٣ر٨	٠ر٣٦	٦٧
	١٩٨٠	٢٧ر٣	٠ر٣٨	٧١
	١٩٨١	٢٥ر٦	٠ر٣٥	٧٢
دول مجلس التنمية والمعونة المتبادلة**	١٩٧٠	١ر٠	٠ر١٤	١٢
	١٩٧٥	٠ر٧	٠ر٠٧	٣
	١٩٨٠	٢ر٢	٠ر١٤	٦
	١٩٨١	٢ر١	ر١٤	٦
اجمالي المساعدات	١٩٧٠	٨ر٣	-	١٠٠
	١٩٧٥	٢٠ر٧	-	١٠٠
	١٩٨٠	٣٨ر٦	-	١٠٠
	١٩٨١	٣٥ر٤	-	١٠٠

* SOURCE : AID FROM OPEC COUNTRIES, ARAB OIL & GAS, 1 MAY 1985, P.24.

** تشمل بلغاريا - تشيكوسلوفاكيا - ألمانيا الديمقراطية - المجر- بولندا - رومانيا والاتحاد السوفيتي .

المراجـــــــع

- أبوبكر متولي - الاقتصاد الخارجي (نظرة تحليلية) - مكتبة عين شمس - القاهرة - ١٩٨٠ .

- أحمد الغندور - العلاقات الاقتصادية الدولية - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٦٩ .

- اسماعيل صبري عبد الله - نحو نظام اقتصادي عالمي جديد - مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٩ .

- البنك الدولي - الطاقة في البلدان النامية - واشنطن - أغسطس ١٩٨٠ .

- البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ - واشنطن - أغسطس ١٩٨١ .

- البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٢ - واشنطن - ١٩٨٢ .

- تقرير اللجنة المستقلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ولي برانت - ترجمة زكريا نصر ، سلطان أبوعلي وجلال أمين - الشمال - الجنوب " برنامج من أجل البقاء " الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي - الكويت - ١٩٨١ .

- توماس ستاوفر - لأن ما تقبضه أوبك باليمنى تدفعه باليسرى : ميزان المدفوعات الامريكي لا يتأثر كثيرا بأسعار النفط والعجز نتيجة خلل اقتصادي داخلي - عالم النفط - المجلد الحادي عشر - العدد ٣١ .

- حسن عبد العزيز حسن - أبعاد توازن السوق العالمي للنفط - مذكرة خارجية رقم ١٣٤١ - معهد التخطيط القومي - القاهرة - فبراير ١٩٨٣ .

- جودة عبد الخالق - الاقتصاد الدولي - من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٣ .

- روبرت مكنمارا - عن المستقبل الاقتصادي للدول النامية : المطلوب تغييرات هيكلية تزيد الصادرات وتقلص المستوردات غير النفطية - عالم النفط - المجلد الثالث عشر - العدد ١٧ .

- صديق محمد عفيفي - تسويق البترول - وكالة المطبوعات - الكويت - ١٩٧٧ .

- عالم النفط - البحث عن بدائل الطاقة : مشكلات عديدة أمام المصادر المتجددة والفحم هو البديل الاساسي حتى نهاية القرن الحالي - عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ٢٦ - ٣٠ يناير ١٩٨٢ .

- على أحمد عتيقة - قد تثبت الايام أن ما خسرناه فاق ما كسبناه من اكتشاف النفط وتطويره - عالم النفط - المجلد الرابع عشر - العدد ١٤ - ٧ تشرين ثاني ١٩٨١ .

- على احمد عتيقة - الطاقة من أجل التنمية في الوطن العربي - أوراق الاوابك (٢) - الكويت ١٩٨٢ .

- فؤاد مرسى - مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر - منشأة المعارف بالاسكندرية - الاسكندرية - ١٩٨٠ .

- فؤاد هاشم - التجارة الخارجية والدخل القومي - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٥ .

- محمد زكي شافعي - مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية - الطبعة الثالثة - بيروت - ١٩٧٠ .

- F.J.Al-Chalabi, OPEC's Hydrocarbon Policy Options, MEES, Supplement to Vol. XXV, No.8, 7 Dec. 1981.

- Al-Nahar Arab Report & Memo, May 1981.

- Arab Oil & Gas, Aid from OPEC Countries, Arab Oil & Gas, 1 May 1983.

- A.M. Bean, Trade Prospects for Developing Countries After The Rise in Oil Prices, Edited by T.M. Rybczyneski, The Economics of the Oil Crisis, Holmes & Meier Publishers, INC.,New York, 1976.

- M. Colitti, The Energy Policies of the Industrialized Countries, Energy in The Arab World, Vol.1 , Proceedings of The First Arab Energy Conference, March 4-8 1979, Abu Dhabi , Arab Fund for Economic & Social Development & OAPEC, Kuwait, 1980.

- W.M. Corden, Framework for Analysing The Implications of The Rise in Oil Prices, Edited by T.M. Rybczyneski, The Economic of The Oil Crisis, Holmes & Meier Publishers, Inc., New York, 1976.

- E.P. Eckholm, The Other Energy Crisis: Firewood, Edited by Voclav Smil & W.E. Knowland, Energy in The Developing World: The Real Energy Crisis, Oxford University Press, Oxford, 1980.

- H. El-Beblawi, The Predicament of the Arab Gulf Oil States: Individual Gains and Collective Losses.

- M. Goldstein & M. Khan, Effects of Slowdown in Industrial Countries on Growth in Non-Oil Developming Countries, IMF Occasional Paper 12, Washington, D.C., August 1982.

- H. Hughes (World Bank), Issues for Non-Petroleum Developing Coumtries,Oxford Energy Seminar, Sept.1981.

- S.E.Ibrahim, The New Arab Social Order: A study of The Social Impact of Oil Wealth, Westview/croom Helm, London, 1982.

- M. Imady, The Prospect of Economic Growth in the 1980's: Energy as a source of wealth for the Middle East, Edited by Mohammed W. Khouja, The Challenge of Energy, Longman, London & New York, 1981.

- IMF, Direction of Trade Yearbook, Various Issues: 1970-1974,1980, Nov. 1982.

- IMF, International Financial Statistics, Supplement on Trade Statistics, supplement series No., Washington, 1982.

- T. Killick, Euromarket Recycling of OPEC Surpluses : Fact or Myth ?, The Banker, January 1981.

- N.A. Loaussine, The Stability of Oil Supplies - A producer's View Point, MEES, Supplement to Vol. XXII, No. 22,19 March 1979.

- R. Mabro, Oil Revenue and The Cost of Social and Economic Development, Energy in The Arab World, Vol. I, AFESD & OAPEC, Kuwait, 1980.

- MEES, Vol. XXIV, No. 29, 4 May 1981.

- OAPEC, Energy Developments (Consumption,Policies, Sources), Kuwait, 1979.

- P.R. Odel, A Personal View of Missing Oil, Petroleum Economist, January 1980.

- OECD, Economic Outlook 31 , Paris, July 1982 .

- OECD, External Debt of Developing Countries : 1982 Survey, Paris, 1982.

- Oil and Gas Journal, Various Issues: February 1975 , December 1979, Dec. 1980 and Dec. 1981.

- Oil and Energy Trends, Vol.6, No.3, March 20, 1981.

- OPEC, Energy in Developing Countries, OPEC Papers, Vol.I, No.2, October 1980.

- J.K. Parikh, Energy Systems and Development, IIASA, August 1978.

- F.Parra, Oil Exproration in Devloping Countries, Oil and Energy Trends, Vol.6, No.3, March 20, 1981; Al-Nahar Arab Report & Memo, May 18, 1981; and MEES, supplement to Vol.XXIV, No. 35, June 15, 1981.

- J.P. Powelson, Oil Prices and The World Balance of payments, edited by Ragaei El Mallakh, OPEC: Twenty Years and Beyond, Westview Press, Boulder, Colorado, 1982.

- Y.A. Sayigh, The social cost of Oil Revenues, Energy in The Arab World, Vol.I, AFESD & OAPEC, Kuwait, 1980.

- Y.A. Sayigh, The Arab Economy : Past Performance and Future Prospects, Oxford University Press, 1982.

- Shell Briefing Service, Energy in The Developing Countries, January 1980.

- E. Symonds, US Energy letter, Petroleum Economist, October 1982.

- U.N., World energy supplies 1950 - 74, New York, 1975.

- U.N., World Energy supplies 1973 - 78, New York, 1979.

- U.N., 1978 statistical yearbook, New York, 1979.

- U.N., 1979/80 statistical yearbook, New York, 1981.

- U.N., Yearbook of World Energy Statistics 1979, New York, 1981.

- U.N., Yearbook of World energy statistics 1980, New York, 1981.

- U.N., World Economic Survey - Current Trends in The World economy 1981-1982, New York, 1982.

- U.N., Monthly Bulletin of statistics July 1982, Vol. XXXVI, No.7, 1982.

- UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics 1981 - Supplement, New York, 1982.

- World Energy Conference, World Energy Resources 1985-2020, Executive Summaries of Reports on Resources, Conservation and Demand to The Conservation Commission of The World Energy Conference, Science and Techology Press, USA, 1978.

- World Bank, World Development Report 1979, August 1979.

- World Bank, World Development Report 1980, August 1980.

- World Bank, World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1982-83 edition, Washington, 1983.

- A.J. Yeats, Trade & Development Policies: leading Issues for the 1980's, The Macmillan Press, LTD, London, 1981.